الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار ايليزي

أمانة المجلس العلمي

الموضوع: مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي (دورة استثنائية) رقم 2024/18
جلسة يوم 04 مارس 2024

بتاريخ الرابع من شهر مارس سنة ألفين وأربعة وعشرين، وعلى الساعة السادسة عشر بعد الزوال (16:00)، وبقاعة الاجتماعات للمركز، انعقد اجتماع للمجلس العلمي للمركز الجامعي ايليزي برئاسة الأستاذ الدكتور: بوبكر موسى، في دورة استثنائية؛ وبعد الاطلاع على التقارير الايجابية للخبراء، تمت المصادقة بالإجماع على اعتماد المطبوعة البيداغوجية، الموسومة بعنوان: محاضرات في محاسبة الشركات المعمقة، للدكتور بعاشي خالد، أستاذ محاضر "ب" بالمركز الجامعي ايليزي.

حيث تم تحكيم المطبوعة البيداغوجية من طرف الخبراء الآتية أسماؤهم:

- د. صلوح محمد العيد، أستاذ محاضر "أ"، المركز الجامعي ايليزي؛
- د. عياشي لخضر، أستاذ محاضر "أ"، المركز الجامعي ايليزي؛
- أد. سعيدي يحي، أستاذ، جامعة المسيلة .

ايليزي في: 07 AVR 2024

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي
د. بوبكر موسى

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المجلس العلمي
المركز الجامعي ايليزي

المركز الجامعي – بإيليزي –
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

محاضرات في محاسبة الشركات المعمقة

المقياس : محاسبة الشركات المعمقة

التخصص : محاسبة وجباية معمقة

المستوى : ثانية ماستر

الدكتور: خالد بعاشي (المركز الجامعي إليزي)

المركز الجامعي – بإيليزي –
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

محاضرات في محاسبة الشركات المعمقة

المقياس : محاسبة الشركات المعمقة

التخصص : محاسبة وجباية معمقة

المستوى : ثانية ماستر

الدكتور: خالد بعاشي (المركز الجامعي إيليزي)

الفهرس:

البيان	الصفحة
الفهرس	01
قائمة المختصرات	04
قائمة الجداول	04
قائمة الأشكال	05
مقدمة	06
المحاضرة الأولى: تقديم عن عمليات الإندماج، الشراء والاستحواذ (السيطرة).	08
أولا: مفهوم اندماج الأعمال	08
ثانيا: المتطلبات المتعلقة باندماج الأعمال	09
ثالثا: أنواع اندماج الأعمال	11
رابعا: الجانب القانوني والمالي لعملية الاندماج، دوافعه وعيوبه	15
المحاضرة الثانية: فارق الإدماج الأول والتسجيل المحاسبي لعمليات الإندماج	20
أولا: مفهوم فارق الإدماج الأول وطريقة حسابه	20
ثانيا: مفهوم فارق التقييم وفارق الاقتناء وطريقة حسابهما	22
ثالثا: التسجيل المحاسبي لعمليات الاندماج	26
المحاضرة الثالثة: نسبة الرقابة (السيطرة) في مجمع الشركات	31
أولا: مفاهيم حول مجمع الشركات	31
ثانيا: ماهية الرقابة (السيطرة) التي تمارسها الشركة الأم على الشركات التابعة:	32
ثالثا: نسب الرقابة على الشركات التابعة:	33
المحاضرة الرابعة: نسب الفائدة في الشركات التابعة	38
أولا: المفاهيم المتعلقة بنسب الفائدة	38
ثانيا: حساب نسب الفائدة	39

المحاضرة الخامسة: محاسبة الشركات الدولية	46
أولا: تذكير بمفاهيم بعض المصطلحات	46
ثانيا: الإطار العام لمحاسبة الشركات الدولية	48
ثالثا: أمثلة عن بعض المنظمات الاقتصادية الدولية:	51
رابعا: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات	52
المحاضرة السادسة: أثر التغير في عملات الصرف الأجنبية	54
أولا: ماهية سعر الصرف الأجنبي	54
ثانيا: مفهوم العناصر النقدية و العناصر غير النقدية	55
ثالثا: معالجة المعاملات بالعملة الصعبة	55
رابعا: ترجمة القوائم المالية والأرصدة المتعلّقة	56
المحاضرة السابعة: مدخل لمحاسبة الأدوات المالية	59
أولا: ماهية الأداة المالية:	59
ثانيا: قياس الأداة المالية:	62
المحاضرة الثامنة: معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) المعالجة لموضوع الأدوات المالية.	65
أولا: الأدوات المالية: العرض وِفق المعيار المحاسبي الدولي IAS32	65
ثانيا: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وفق المعيار IAS39	68
المحاضرة التاسعة: محاسبة الأصول المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS	70
أولا: تصنيف الأصول وفق الـ SCF و (IAS/ IFRS):	70
ثانيا: القياس الأولي واللاحق للأصول المالية:	73
ثالثا: المعالجة المحاسبية للأصول المالية وفق ال scf :	74
المحاضرة العاشرة : محاسبة الالتزامات المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS	82
أولا: تصنيف الالتزامات المالية وفق SCF ووفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS	82

ثانيا: تقييم الالتزامات المالية	83
ثالثا: المعالجة المحاسبية للالتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي	84
المحاضرة الحادية عشر: مدخل عن المشتقات المالية	90
أولا: مفاهيم بعض المصطلحات:	90
ثانيا: أنواع عقود المشتقات المالية	91
ثالثا: أهداف الاستثمار في المشتقات المالية	93
رابعا: مخاطر التعامل بالمشتقات المالية	94
المحاضرة الثانية عشر: محاسبة المشتقات المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)	96
أولا: المعالجة المحاسبية لعقود الخيار	96
ثانيا: المعالجة المحاسبية لعقود المبادلة	98
ثالثا: المعالجة المحاسبية للعقود المستقبلية	99
رابعا: المعالجة المحاسبية للعقود الآجلة:	101
المحاضرة الثالثة عشر: مدخل إلى محاسبة التحوط وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)	104
أولا: ماهية المحاسبة عن التحوط	104
ثانيا: الشروط الواجب توفرها التي تسمح للمؤسسة بمسك محاسبة التحوط	105
ثالثا: فعالية التحوط	106
رابعا: أهداف المحاسبة عن التحوط	108
المحاضرة الرابعة عشر: المعالجة المحاسبية لعملية التحوط	109
أولا: تحوط القيمة العادلة Fair value hedge:	109
ثانيا: تحوط التدفقات النقدية cash–flow hedge :	112
الخاتمـة	115
قائمة المصادر والمراجع	116

قائمة المختصرات:

المختصر	التسمية الكاملة
SCF	Système Comptable Financier النظام المحاسبي المالي
IAS	International Accounting Standards معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards معايير الإبلاغ المالي

قائمة الجداول:

جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1-1)	الفرق بين الإندماج والاستحواذ والسيطرة	19
جدول (3-1)	نسبة الرقابة على الشركات التابعة مع توضيح نوع التوحيد	34
جدول (4-1)	نسب فائدة الشركة M على الشركات التابعة	41
جدول (8-1)	أنواع السندات	75
جدول (9-1)	طرق تقييم الالتزامات المالية	83

قائمة الأشكال:

شكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
شكل (1-1)	الإندماج عن طريقة الضم (الاستحواذ)	13
شكل (1-2)	الإندماج عن طريق المزج	14
شكل (4-1)	هيكل بنية المجمع M حالة المساهمات المباشرة	39
شكل (4-2)	هيكل بنية المجمع M حالة المساهمات غير المباشرة	40
شكل (4-3)	هيكل بنية المجمع M حالة المساهمات المختلطة	41
شكل (4-4)	هيكل بنية المجمع M حالة المساهمات المتبادلة	42
شكل (4-5)	هيكل بنية المجمع M حالة المساهمات الدائرية بدون وسيط	43
شكل (4-6)	هيكل بنية المجمع M حالة المساهمات الدائرية بوجود وسيط	44
شكل (5-1)	طبيعة الشركة الأم وفروعها	47

مقدمة:

نظرا لنمو أنشطة الشركات وعولمتها أدى ذلك إلى ظهور شركات كبيرة وشركات متعددة الجنسيات، وعمليات توحيد الشـــركات وتجميع قوائمها المالية جاء كفكرة لمحاربة المنافســـة المحلية أو الدولية. وفي الســياق نفســه، فإن ظهور هذه الاســتثمارات الكبيرة يعني أن العديد من الشــركات تحتاج إلى المزيد من مصادر التمويل، بينما تمتلك شركات أخرى فوائض مالية ترغب في استثمارها، وهو ما دفع بقوة إلى ظهور الأسواق المالية، والعديد من الأدوات المالية، سواء كانت أولية أو مشتقات مالية أخرى. وقد أبرز هذا البعد الدولي أن محاسـبة الشـركات، بوصـفها نظاما للمعلومات، يختلف من حيث المضـمون وأسـاليب التقييم والكشـــف. حيث يتم اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS على نطاق واســـع من قبل الشـــركات متعددة الجنسيات، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هذه المعايير تقدم حلولا للمشاكل المحاسبية التي تواجهها هذه الشركات.

في الجزائر مثلا اعتماد اقتصـــاد الســـوق والتوجه إلى فتح التجارة الخارجية أدى إلى تطبيق نظام المحاسـبة المالية الذي يتكيف مع المشـهد الاقتصـادي الجديد. هذا النظام مسـتوحى من معايير المحاسـبة الدولية. وفيما يتعلق بالمواضـيع التي تغطيها محاسـبة الشـركات المعمقة، نجد: المحاسـبة عن عمليات اندماج الأعمال، المحاســـبة عن الأدوات المالية، المحاســـبة عن الشـــركات الدولية واختيار الخيارات المحاســبية، وكمســاهمة من جانبنا لتوضــيح الإطار العام لمحاســبة الشــركات المعمقة وتعميق المفاهيم المحاســـبية والمالية لطلاب الماســـتر في تخصـــص محاســـبة وجباية معمقة، تم إنجار هذه المطبوعة البيداغوجية بعنوان: "**محاسبة الشركات المعمقة**".

الهدف من هذه المطبوعة البيداغوجية هو مســاعدة الطلاب على فهم الآليات الرئيســية لمحاســبة الشركات المعمقة بشكل أفضل، وذلك من خلال تمكينهم من :

- معرفة الأشكال القانونية المختلفة لدمج (توحيد) الشركات وطرق محاسبتها ;
- معرفة طرق التوحيد (الاندماج) ;
- معرفة الأحكام القانونية المتعلقة بإعداد البيانات المالية الموحدة ;

– تكوين فكرة عامة عن عملية الاندماج وإعداد البيانات المالية الموحدة ;

– معرفة الأدوات المالية المختلفة وكيفية معالجتها وتسـجيلها محاسـبيا من خلال اسـتعراض أمثلة تطبيقية ;

– القدرة على تحويل البيانات المالية (بالعملة الأجنبية) إلى العملة المحلية ;

– تكوين فكرة عامة عن بدائل الخيارات المحاسبية المقترحة من قبل معايير المحاسبة الدولية وتلك التي يتطلبها النظام المحاسبي المالي.

ومن أجل تسـهيل عملية فهم الطلاب واسـتيعابهم وإلمامهم بكافة مواضـيع **محاسـبة الشـركات المعمقة،** يتم إكمال كل موضـوع بحالات عملية (تطبيقية) مصـحة. حيث تحتوي هذه المطبوعة البيداغوجية على المحاور التالية:

– محاسبة عمليات الاندماج والشراء;

– محاسبة الشركات الدولية ;

– محاسبة عن الأدوات المالية ;

– بدائل الخيارات المحاسبية.

تغطي هذه المطبوعة 14 محاضرة بمعدل محاضرة لمدة ساعة ونصف من الزمن في كل أسبوع.

وفيما يخص تقييم الطلاب في هذا المقياس يكون من خلال تقييم مسـتمر وامتحان نهائي 50 % للمحاضرة و50 % للأعمال الموجهة .

كلمات مفتاحية: اندماج الأعمال ، محاسـبة الشـركات الدولية، محاسـبة الأدوات المالية، بدائل الخيار، محاسبة المشتقات المالية، محاسبة التحوط.

المحاضرة الأولى: تقديم عن عمليات الإندماج، الشراء والاستحواذ (السيطرة)

التطورات الاقتصـــادية في العالم فرضـــت على المؤســـســـات الاقتصـــادية اللجوء للاندماج وتكوين مؤســـســـات كبيرة لزيادة قدرتها على المنافســـة المحلية أو العالمية، ونتيجة لتزايد اهتمام الهيئات والمنظمات المهنية بعمليات اندماج الأعمال تم إصـــدار معايير محاســـبية خاصـــة لتُنظم المعالجة المحاســـبية لعملية الاندماج، ومنها معيار الإبلاغ المالي IFRS3 "اندماج الأعمال". [1]

عمليات الاندماج هي واحدة من أهم الطرق لتوحيد الشـــركات. حيث تســـعى من خلال عمليات الاندماج إلى تحقيق أهداف ذات طبيعة اقتصـــادية، قانونية ومالية. قبل تقديم الإطار المحاســـبي لعملية اندماج الأعمال ، نتطرق أولا إلى مفهوم اندماج الأعمال ، أنواع الاندماج، دوافع وأسباب الاندماج، فضـلا عن الجانب القانوني والمالي لعملية الاندماج.

أولا: مفهوم اندماج الأعمال

يقصد بالاندماج لغة دمج الشيء في شيء آخر، أي أدمج الشيء إدماجا، واندمج اندماجا إذا دخل فيه. ولقد تناول المشـــرع الجزائري من خلال القانون التجاري ماهية اندماج الأعمال، حيث جاء في المادة 729 منه إذا كانت لشـركة ما أكثر من 50 % من رأسـمال شـركة أخرى تعد الثانية تابعة للأولى، كما تعتبر شـركة مسـاهمة في شـركة أخرى إذا كان جزء من رأسـمال الذي يملكه في هذه الأخيرة يقل عن 50 % أو يساويها.

اندماج الأعمال بصـفة عامة هو اتحاد مصـالح بين شـركتين أو أكثر من خلال الدمج الكامل فيما بينهما وتكوين شركة أخرى .

وعرفت هيئة معايير المحاسـبة الدولية اندماج الأعمال على أنه عملية جمع شـركات منفصـلة في وحدة اقتصـادية كنتيجة لقيام إحدى الشـركات بالتوحد مع أو السـيطرة على صـافي على صـافي الأصـول

[1] سليط، علياء عبد المنصف عبد العزيز محمود، المحاسبة عن اندماج الأعمال وآثارها على قرارات المستثمرين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة جامعة حلوان، مصر، 2008، ص 145

وعمليات شـركة أخرى، أما التملك فهو اندماح أعمال تقوم فيه إحدى الشـركات المتملكة بالتحكم بصـافي أصـول وعمليات شـركة أخرى مقابل تحول أصـول أو تكبد التزام أو إصـدار أسـهم. وفيما يخص توحيد المصـالح فبموجبه حملة أسـهم الشـركات المندمجة يقومون بضـم سـيطرتهم على كامل صـافي أصـولهم وعملياتهم لتحقيق مشـاركة مسـتمرة ومتبادلة في تحمل الأخطار والاسـتفادة من المنافع المتعلقة بالشـركة المندمجة، بحيث لا يمكن تحديد أي طرف بأنه الجهة المتملكة. [1]

ويُعرف أيضـا الاندماج على أنه عملية قانونية تتوحد بمقتضـاها شـركتان أو أكثر لتكوين شـركة واحدة عملاقة، ويتم هذا الاندماج إما بذوبان إحداهما في الأخرى وتسمى طريق الضم أو بمزجهما معا في شـركة واحدة جديدة تحل محلهما وتنتقل كافة حقوق والتزامات الشـركات المندمجة وكذلك مسـاهموها أو شركائها إلى الشركة الدامجة أو الجديدة، ومفهوم الاندماج يقتصـر بصـورة عامة على اتحاد مصـالح بين شركتين أو أكثر.[2]

ثانيا: المتطلبات المتعلقة باندماج الأعمال

احتل موضـوع اندماج الأعمال أهمية كبرى لدى العديد الهيئات والمنظمات الدولية، لما له من آثار اقتصـادية عديدة، نبرز باختصـار ما تناوله معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 والقانون التجاري الجزائري.

1. **الاندماج في ظل القانون التجاري الجزائري:** نص القانون التجاري الجزائري عن عملية الإدماج والانفصال من خلال المواد التالية:[3]

- **المادة 744:** للشركة ولو في حالة تصـفيتها أن تدمج في شـركة أخرى أو أن تسـاهم في تأسـيس شركة جديدة بطريقة الدمج. كما لها أن لها أن تساهم مع شركات أخرى في إنجاز شركات جديدة بطريقة الإدماج أو الانفصال.

---

[1] رشيد عريوة، أساليب وطرق اندماج الشركات دراسة مالية ومحاسبية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2010، ص 2

[2] حسني المصري، إندماج الشركات وانقسامها دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، 2007، ص 35

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (وزارة العدل)، القانون التجاري، 1975، ص ص 151-154

- **المادة 747:** يحدد مجلس الإدارة مشروع الإدماج أو الانفصال سواء لكل واحدة من الشركات المساهمة في الإدماج أو للشركة المقرر إدماجها. ونص على ضرورة توفر المعلومات التالية:
  - أسباب الإدماج أو الانفصال وأهدافه وشروطه،
  - تواريخ قفل حسابات الشركات المعنية، المستعملة لتحديد شروط العملية،
  - تعيين وتقديم الأموال والديون المقرر نقلها للشركات المدمجة أو الجديدة،
  - تقرير روابط مبادلة الحصص،
  - المبلغ المحدد لقسط الإدماج أو الانفصال.

كما جاءت المواد 749، 750 ، 751 و752 بجملة من الأحكام الخاصة بشركات المساهمة، حيث نصت على ضرورة إقرار الإدماج من طرف الجمعية العامة الاستثنائية للشركات المدمجة والمستوعبة، ومجلس الإدارة أو القائمون بالإدارة مطالبون بتقديم مشروع الإدماج أو الانفصال وملحقاته لمندوبي الحسابات قبل 45 يوما على الأقل من انعقاد جمعية الشركاء أو المساهمين المدعوين للنظر في هذا المشروع. ونصت المادة 751 والمادة 752 من القانون التجاري على أن مندوبي الحسابات يضعون تقريرا عن طرق الإدماج وعن مكافأة الحصص المقدمة للشركة المندمجة، ويوضع هذا التقرير في المقر الرئيسي ويجعل تحت تصرف الشركاء أو المساهمين في ظرف 15 يوما السابقة لانعقاد الجمعية المدعوة للنظر في مشروع الإدماج أو الانفصال. ولأجل كتابة التقرير يحق لمندوبي الحسابات الاطلاع على كافة المستندات المفيدة لدى كل شركة معنية.

وفيما يخص الأحكام الخاصة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة فقد جاءت بها المادة 763، حيث نصت على أنه تُطبق في حالة إدماج أو انفصال الشركات ذات المسؤوليات المحدودة لصالح شركات من نفس الشكل في حالة وجود مندوبين للحسابات. أما إذا وجب تحقيق الانفصال بتقديم حصص إلى الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة فإن كلا من هذه الشركات يمكن أن تتكون من حصة دون حصة أخرى غير التي قدمت من الشركة المنفصلة. وفي هذه الحالة يجوز لشركاء هذه الأخيرة أن يعملوا بحكم القانون كمؤسسين لكل من الشركات الناتجة عن الانفصال وتتبع الإجراءات طبقا للأحكام المنظمة لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة. وتسند حصص الشركاء التي تمثل رأس مال الشركات الجديدة مباشرة إلى شركاء الشركة المنفصلة.

2. اندماج الأعمال في ظل معيار التقرير المالي IFRS3 :

نتيجة للانتقادات الموجهة للمعيار الدولي رقم 22 تم إلغائه وصـــدر محله معيار التقرير المالي IFRS3 الخاص باندماج الأعمال سنة 2004 وأصبح ساري المفعول منذ بداية سنة 2009، حيث قام هذا المعيار بإلغاء استخذام طريقة توحيد المصالح في مسك المحاسبة التي كانت تستخدم في المعيار السابق.[1]

ومن التعديلات الهامة التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي IFRS3، فيما يخص اندماج الأعمال نذكر:

ثالثا: أنواع اندماج الأعمال

تأخذ عملية اندماج الأعمال (الشركات) العديد من الأشكال بتعدد الأهداف من وراء الاندماج، قد يكون الهدف منه التوسع في العمليات وشراء شركات أخرى من أجل تعدد وتنويع أنشطتها، أو يكون بهدف تأمين مصادر التمويل أو زيادة حجم الانتاج أو الخدمات. ومن أنواع اندماج الأعمال نجد:

1. أنواع الاندماج حسب نشاط الشركات المندمجة: هناك ثلاث أنواع من الاندماج حسب نشاط الشركات المندمجة وهي:

1.1 **الاندماج الأفقي:** يعني الاندماج بين شركتين تعملان وتتمافسان في نفس النشاط، ويكون الغرض منه تحقيق اقتصـــاديات الحجم (زيادة حجم الشـــركة)، فمثلا الاندماج بين شـــركتين تجاريتين أو بين شركتين للإسكان، ويخلق هذا النوع من الاندماج القوى الاحتكارية للشركات الدامجة.[2]

2.1 **الاندماج الرأسي:** يقصد به الاندماج بين الشركات التي تعمل في أنشطة اقتصادية مكملة بعضها البعض، ويحدث عادة في االمراحل المختلفة من تشغيل المنتجات ويوجد عدة أسباب

[1] Bo Husova, H and Svoboda, P; IFRS and US GAAP Convergence in Area of Merges and Acquisitions, Economics and Management; vol 14, p21

[2] نضال شعار، الأسواق المالية البورصة، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، ص 242

لرغبة الشـركات في الاندماج الرأسـي من بينها الاسـتفادة من اقتصـاديات التقنية الحديثة مثل تجنب تكاليف التسخين والنقل في حالة المنتجات الصلبة. (أي كل شركة تكمل الأخرى في هذا المجال). [1]

3.1 **الاندماج المتنوع:** هذا النوع من الاندماج يتم بين شـركات لها أنشـطة مختلفة، والغرض من هذا الاندماج متعدد مثل تنوع المنتجات أو الامتداد الجغرافي للسـوق على شـركتين أو شـركتين يتم تنفيذ عملياتهما في مناطق جغرافية غير متداخلة (فإذا كانت الشـركة X تسـيطر على سـوق معينة والشـركة Y تسـيطر على سـوق أخرى فإن الشـركة Z الناتجة عن اندماج الشركتين السابقتين سيطرت على السوقين معا).

2. الاندماج باختفاء الصـفة القانونية للشـركة المندمجة: وفق هذا النوع من الأسـلوب يوجد نوعين من الاندماج وهما:

1.2 الاندماج بطريقة الضـم (الاسـتحواذ): يتم هذا الاندماج باختفاء الصـفة القانونية للشـركة المندمجة، وبقاء هذه الصفة على الشركة الدامجة. ويحدث هذا النوع من الاندماج بانضمام شركة إلى شركة أخرى أي **شركة X + شركة Y = شركة X أو شركة Y** ، وهكذا يتم انتقال أصـول وخصـوم الشـركة المندمجة إلى الشـركة الدامجة وهذا يؤدي إلى زوال الشـركة المندمجة وانتهاء شخصيتها المعنوية.

[1] محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتقدمة، مكتبة المدينة، الزقازيق، مصر، 2007، ص31

الشركة Y تصفى وتنقل أصولها إلى الشركة X

الشركة X تبقى قائمة ومستمرة بنشاطها

حل الشركة

رفع رأس المال

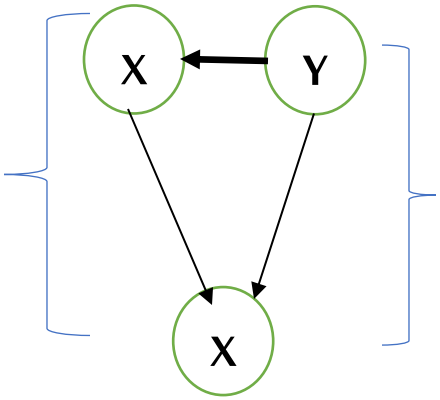

شكل (1-1): الاندماج عن طريق الضم (الاستحواذ)

Source : Langlois, G ; Micheline, F and Bu, A ; Comptabilité approfondie ; Paris : focher ; 1997 ; P473

2.2 الاندماج بطريقة المزج (الاتحاد): وفق هذا النوع من الاندماج يتم زوال الصفة القانونية للشركات المندمجة، وإضفاء هذه الصفة القانونية على الشركة المكونة لهذا الغرض، وبذلك فإن صافي أصول تلك الشركات يؤول إلى الشركة الجديدة وتتحول الشركات إلى أقسام أو قطاعات تعمل في نطاق الشركة الجديدة. أي **شركة X + شركة Y = شركة Z**

الشركة X تصفى وتنتقل صافي أصولها إلى

الشركة Y تصفى وتنتقل صافي أصولها إلى

الشركة Z : شركة جديدة

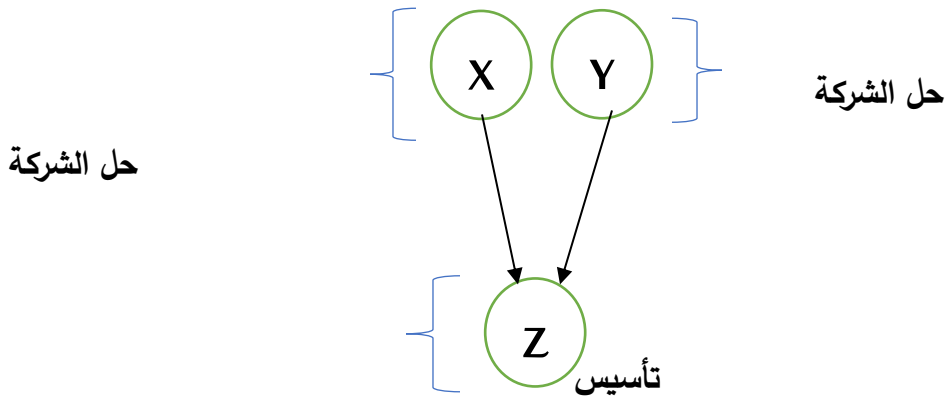

شكل (1-2): الاندماج عن طريق المزج

Source : Langlois, G ; Micheline, F and Bu, A ; Comptabilité approfondie ; Paris : focher ; 1997 ; p472

3. **الاندماج حسب السيطرة:** وفقا لهذا الأسلوب من الاندماج يوجد ثلاث أنواع وهي:

1.3 الاندماج عن طريق الاستحواذ (السيطرة): وفق هذا النوع من الاندماج يأخذ فيه شكل السيطرة أو الاستيلاء عن طريق قيام إحدى الشركات بشراء كل أو جزء من الأسهم العادية لشركة أو شركات أخرى نقدا أو بمقابل إصدار أسهم، وذلك عن طريق سوق الأوراق المالية مباشرة أو بالتفاوض مع المساهمين الرئيسيين، فإذا تمكنت الشركة المسيطرة من شراء أكثر من 50 % من الأسهم العادية لشركة أخرى فإنها تصبح شركة قابضة. [1] كما أن الصفة القانونية للشركتين ستستمر حيث الشركة القابضة تمتلك ميزة أكبر بالحصول على أموال إضافية وتستطيع الاقتراض بضمان أسهم الشركة التابعة أو إصدار أسهم جديدة للشركة التابعة، وتتم المعالجة المحاسبية عن طريق تسجيل قيد الاستثمار بالشركة التابعة لدى القابضة، بينما تظهر تفاصيل الأصول والالتزامات فقط بدفاتر الشركة التابعة. وتتطلب عملية الاستحواذ إعداد الأوراق والقيوم والقوائم المالية الموحدة للشركتين عن طريق قيام الشركة القابضة بإصدار القوائم الموحدة. أي:

شركة X + شركة Y = قوائم مالية موحدة للشركتين

[1] حسن محمد هند، مدى مسؤولية الشركة الأم عن ديون شركتها الوليدة في مجموعة الشركات مع إشارة خاصة للشركات متعددة القوميات، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ص51

2.3 الاندماج الودي: يتم الاندماج الودي بموجب الاتفاقات المشـــتركة بين مجالس إدارات الشـــركات الراغبة في القيام بعملية الاندماج، وهو ما يطلق عليه مصـــطلح الاندماج بالمعنى الدقيق.

3.3 الاندماج غير الودي (العدائي): على خلاف الاندماج الودي فهو اندماج قســـري يحدث عندما تتمكن أحد الشركات السيطرة على إدارة مؤسسة صغيرة بفضل إمكانياتها وقدراتها الجيدة، لذلك تسعى إلى هذا النمط المنشآت الناجحة، ومن ثم يعتبر العديد من الاقتصاديين أن الاندماج الودي اندماجا، والاندماج العدائي استحواذا.

رابعا: الجانب القانوني والمالي لعملية الاندماج، دوافعه وعيوبه

اندماج الأعمال هو عملية محكومة بجملة من القوانين والإرشـــادات وله دوافع عديدة من ورائه، نختصر هذه الإجراءات ودوفع وأسباب اندماج الأعمال، بالإضافة إلى إبراز مزاياه وعيوبه.

1. الجانب القانوني والمالي لعملية الاندماج

اندماج الشركات هو صفة قانونية تصب في مصلحة شركتان أو أكثر، لذا هناك مجموعة من الخطوات الواجب القيام بها من قبل الشـــركات المعنية ومجموعة من الإجراءات القانونية لدراســـة عملية الاندماج وإقامتها، ومن هذه الإجراءات نذكر: [1]

1.1 وضع استراتيجية الاندماج: يساعد وضع توقعات للأهداف التي يلزم تحقيقها من خلال صفقة الاندماج في وضع استراتيجيات ودراسات واضحة لجميع الشركات المعنية بالاندماج في تحقيق الأهداف بنجاح.

2.1 تحديد أهداف الإدماج: قبل القيام بأي إجراء قانوني يجب البحث عن الشركة التي سيتم الاندماج معها وتقييمها وهل الاندماج معها سوف يحقق مصالح أكبر لكلا الشركتين أم لا. ويتم ويتم هذا من خلال الاطلاع على الشـــركات ومواردها ومعرفة ماهيتها والصـــناعات التي تعمل بها وهل يتناسب مع الأهداف التي ترغب بالحصول عليها من الاندماج.

---

[1] بلال سامي، معنى اندماج الشركات وأنواع وفوائد دمج الشركات، موقع https://www.hellooha.com/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/06/12 عل الساعة 20.43

3.1 **إجراء تقييم للشركات:** يقوم من خلالها الفريق القانوني لكلا الشركتين من دراسة الأهداف والاســـتراتيجيات والموارد وأعمال الشـــركة الأخرى والعملاء، ومحاولة تقدير قيمتها وتقديم هذا التقييم للشركة المعنية لدراسة تناسبها مع الاستراتيجية والهدف من الاندماج.

4.1. **الاتفاق على الحصص والقيمة:** وهي تحديد قيمة كل شركة من الشركات المندمجة في الكيان الجديد للشركة ليتم الاتفاق على تقسيم الملكية بين الشركات في الشركة الجديدة وتقديم المفاوضــات وتحديد الالتزامات، فمثلاً إذا كانت قيمة الصــفقة حوالي 100 مليار دينار شــركة قيمتها 60 مليار دينار والأخرى 40 مليار دينار، يكون تقسيم الملكية للشركة الأولى ستشارك في ثلثي الأسـهم المالية للشـركة تقريباً بينما تشـارك الشـركة الثانية تقريباً بثلث الأسـهم المالية للشركة الجديدة.

5.1 **إنهاء إجراءات الاندماج القانونية:** بعد الاتفاق بشـــكل كامل حول الملكية وآلية العمل وطبيعة الســـير بخطوط الإنتاج وتقديم الخدمات واســـتكمال جميع عمليات البحث، يبدأ العمل بالأوراق القانونية لدمج الشـــركتين بشـــكل قانوني وعقد الصـــفقة، وتعرف أنها من الإجراءات والمعاملات التي تأخذ وقتاً طويلاً لإتمامها وبمجرد الموافقة على الاندماج بين شركتين يبدأ التفكير باسم جديد للشركة والكيان الجديد الذي سيتم انشاءه وغيرها من الإجراءات اللازمة لقيام الشركة المندمجة.

6.1 **التمويل وإعادة الهيكلة:** لكونه ينتج عن الاندماج شـــركة جديدة لا بد من الاتفاق على جميع التفاصيل المرتبطة بالأشخاص القائمين على نشاط الشركة الجديدة وكيفية الحصول على التمويل رغم الاتفاق على هذا في مرحلة التخطيط للاندماج إلى أن التفاهم على التفاصيل النهائية يأتي بعد انعقاد الصفقة، وهذا ما يسبب بعض المشاكل بين أعضاء الشركات المندمجة.

2. دوافع وأسباب الاندماج

هناك دوافع عديدة لعملية اندماج الشركات من بينها تحسين الكفاءة الإدارية للمنظمة بحيث تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الاندماج، وتخفيض الأعباء الإضافية من المصاريف الإدارية وتعظيم الحصة السوقية للشركة.

وبصفة عامة تتجلى أسباب ودوافع اندماج الشركات فيما يلي:[1]

1.2 **الاستفادة من وفورات الحجم Economics of scales** : الهدف من اندماج الأعمال في هذه الحالة هو وسيلة لتوفير موارد الانتاج (ضمان وفورات الحجم)، وهذا يعني أن تكلفة الانتاج للشركتين في حال اندماجهما ستكون أقل من مجموع تكاليف الانتاج للشركتين قبل اندماجهما. وكذلك فإن الاندماج يساعد في تحسين القدرة الشرائية للشركة الجديدة لشراء المعدات واللوازم حيث تصبح الشركة الجديدة لديها قدرة أكبر للتفاوض على السعر مع مورديها.

2.2 **الاندماج بسبب العولمة:** قد يكون الهدف من وراء اندماج الشركات فيما بينها بسبب الاستفادة من التقدم التكنولوجي والعولمة، وأيضا لتفادي المنافسة المحلية أو الدولية بين الشركات الكبرى للمحافظة على حصتها في السوق. كما قد يكون الغرض من الاندماج هو العمل على تنويع الأنشطة والخدمات وتوسعة السوق.

3.2 **الاندماج للاستفادة من المزايا الضريبية Tax Advantages:** يمكن للشركات الاستفادة من المزايا الضريبية عن طريق الاندماج مع شركات لديها خسائر في الوقت الحاضر ولكن فرصها المستقبلية جيدة، مع شركة لديها أرباح، فخسائر الشركات المندمجة تغطي جزء من أرباح الشركة الدامجة بدلا من دفعها للدولة كضرائب أو إذا كانت الشركة المندمجة لديها إعفاءات ضريبية يمكن الاستفادة من هذه الإعفاءات إذا سمحت القوانين بذلك.

[1] Lewis Richard and Pendrin David, Advanced Financial Accounting, 7th Edition, Prentice Hall, England, 2004, P360

3. مزايا وعيوب اندماج الشركات

من المزايا التي يحققها اندماج الشركات نجد:[1]

- تحقيق الكافـءة الاقتصادية لعمليات التشغيل أو الشراء أو البيع وغيرها من العمليات،
- دخول سريع للمنتجات الجديدة في الأسواق المحلية والخارجية،
- التقليل من التكاليف من خلال التخلص من الأنشطة المكررة،
- الاستفادة المثلى من الكفاءات الإدارية والانتاجية الموجودة في الشركات المندمجة،
- تخفيض الضرائب نتيجة لتدوير الخسائر،
- زيادة القدرة للحصـــول على التمويل بأســـعار أكثر جاذبية، وزيادة ســـلطة التفاوض مع المؤسسات المالية،
- زيادة اسعار الأسهم للشركة في السوق.

ومن عيوب اندماج الشركات نذكر:

- صعوبة تواصل الشركات المندمجة (قد تكون الشركات المندمجة في بلدان مختلفة)،
- ظهور خلافات بين الشركات أثناء التاسيس مثل الاختلاف على من سيدير الشركة الجديدة بشكل رئيسي،
- عدم الاتفاق على ســياســة معينة للعمل أو الطريق الذي ترغب كل شــركة أن تســلكه في مشروع الشركة الجديد،
- التوســع بين الشــركات يؤدي إلى إعادة تنظيم هذه الشــركات وإعادة هيكلتها مما يؤدي في الغالب إلى الاستغناء عن عدد معين من العمال وهذا قد يؤدي لتفاقم ظاهرة البطالة،

[1] هاني حميد مشجل وصابرين كريم بلاسم، دور اندماج الأعمال في تعظيم القيمة السوقية لشركات المساهمة الخاصة (دراسة تطبيقية في شركة أثير وعراقنا للاتصالات)، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد02، جامعة واسط، العراق، 2016، ص50

4. **الفرق بين الاندماج والاستحواذ والسيطرة:** نوضح الفرق بينهم من خلال الجدول الموالي

جدول (1-1): الفرق بين الإندماج والاستحواذ والسيطرة

الإندماج	الإستحواذ	السيطرة
B + A	B + A	B + A
=	=	=
C ONLY	B or A	B and A
الشركة الأولى A والثانية B يختفو وتنشأ شركة جديدة C	شركة واحدة تشتري الشركة الثانية وبالتالي تختفي إحدى الشركتين	شركة واحدة تشتري الثانية، والإثنين يواصلون النشاط بشكل عادي
مثال	**مثال**	**مثال**
بنك القاهرة السعودي البنك السعودي التجاري المتحد الإسم الجديد: **البنك السعودي المتحد 1998**	اختفى البنك السعودي المتحد وأصبح حاليا: **البنك السعودي الأمريكي (مجموعة سامبا المالية 1999)**	أمازون ← سوق دوت كوم فيس بوك ← واتساب مايكروسوفت ← هوت مايل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على سعداني خليفة، الإندماج والاستحواذ في مصر،

https://sadanykhalifa.com/ar/single-blog/Mergers-and-Acquisitions-(M&A)-in-Egypt

يتضح لنا مما سبق أن الاندماج هو عمليه دمج شركتين لتصبح شركه واحده بحيث ينتهي الشكل القانوني للشركه المدمجه ويتم تصفيتها ونقل اصولها وخصومها الى الشركه الاخرى ، أما الاتحاد فهوا اتحاد شركتين وانتهاء شكلهم القانوني وتصفيتهما نهائيا وتكوين شركه جديده . والسيطرة هي قيام شركه ما بشراء الجزء الاكبر من أسهم أو رأس مال شركه أخرى بحيث تصبح الأولى الشركه المسيطره (القابضه) والأخرى تسمى شركه تابعه.

المحاضرة الثانية: فارق الإدماج الأول والتسجيل المحاسبي لعمليات الإندماج

بعدما تطرقنا سابقا إلى الجانب القانوني والمالي لعملية الاندماج إضافة إلى مزايا وعيوب الاندماج، سنتناول في هذا الجزء من المطبوعة البيداغوجية كيفية حساب فارق الإدماج الأول الناتج عن عملية الاندماج بالإضافة إلى تقديم بعض الأمثلة التطبيقية عن كيفية المعالجة المحاسبية لاندماج الشركات.

أولا: مفهوم فارق الإدماج الأول وطريقة حسابه

1. **مفهومه:** يُعرف فارق الإدماج الأول أو فرق التوحيد الأول على أنه "الفرق الموجود بين تكلفة شراء المساهمة والحصة التي تمثلها هذه المساهمة في الأموال الخاصة بما في ذلك النتيجة، وهذا يكون في نفس التاريخ، ويتم حساب هذا الفرق عند دخول الشركة في مجال التوحيد"[1]

ويتم تحديد فارق الإدماج الأول المثبت عند دخول شركة ما في محيط الإدماج، بالفرق بين تكلفة اقتناء سندات الشركة المعنية كما تظهر في الأصل التابع للشركة المالكة لهذه السندات، والحصة غير المعاد تقييمها لرؤوس الأموال الخاصة التابعة لهذه الشركة، والتي تعود في الأصل إلى الشركة المالكة بما في ذلك حصة نتيجة السنة المالية المكتسبة عند تاريخ دخول الشركة في محيط الإدماج.

2. **حساب فارق الإدماج الأول:** يحسب فارق الإدماج الأول من خلال العلاقة التالية:

فارق الإدماج الأول = تكلفة اقتناء السندات – (صافي أصول الشركة التابعة بالقيمة المحاسبية x نسبة الاقتناء)

حيث أن :

- **تكلفة افتناء السندات:** تتكون من المقابل المباشر لعملية الاقتناء "مقابل إصدار أسهم، مقابل نقدي، أو مقابل عيني" بالإضافة إلى المصاريف المباشرة وغير المباشرة المتفق عليها لإتمام عملية الاقتناء.
- **صافي أصول الشركة التابعة بالقيمة المحاسبية:** تتحدد الوضعية الصافية للشركة التابعة بالقيمة المحاسبية من خلال الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الديون، أو من خلال حساب مجموع رؤوس الأموال الخاصة لها.

[1] Robert Oberth, Comptabilité approfondie et révision, Dunod, Paris, 2ème Edition, 1998, p450

- **نسبة الاقتناء:** هي الجزء المستحوذ عليه من الأسهم أو رأس مال الشركة التابعة وتحدث علاقة شركة أم مع شركة تابعة حسب النظام المحاسبي المالي، إذا كانت هذه النسبة تفوق 50 %.

مثال تطبيقي 01:

بتاريخ 2022/10/01 قامت شركة النور بحيازة 60 % من أسهم شركة الياسمين المكون رأسمالها من أسهم عادية، مقابل إصدار 150 سهم عادي بقيمة 3000 دج/ للسهم. بلغت علاوة الإصدار 150000دج. ميزانية شركة الياسمين موضحة كما يلي:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول غير جارية	220000	**الأموال الخاصة**	310000
أصول جارية	140000	**خصوم جارية (ديون مالية)**	50000
المجموع	360000	**المجموع**	360000

المطلوب:

1. تسجيل القيد اللازم للحيازة في يومية شركة النور.
2. حساب فارق الإدماج الأول الخاص بحيازة أسهم شركة الياسمين.

حل المثال:

1. تسجيل عملية الحيازة :

لدينا: تكلفة الاقتناء = 150 سهم X 3000 دج = 450000 دج

علاوة الإصدار = 150000 دج

القيمة الاسمية للأسهم المصدرة = 45000 دج – 150000 دج = **300000 دج**

مدين	دائن	2022/10/01	مدين	دائن
261		سندات مساهمة	450000	
	101	رأس مال – مساهمات عادية		300000

	103	علاوة الإصدار **حيازة شـركة النور على 60 % من أسـهم شـركة الياسمين**		150000

2. حساب فارق الإدماج الأول:

لدينا: تكلفة الإصدار = 450000 دج

صافي أصول شركة الياسمين بالقيمة المحاسبية = 360000 – 50000 = 310000 دج

ومنه: فارق الإدماج الأول = 450000 – (310000 X 0,6) = **264000 دج (فارق موجب)**

ثانيا: مفهوم فارق التقييم وفارق الاقتناء وطريقة حسابهما

1. مفهوم فارق التقييم: هو الفرق بين تكلفة دخول الأصـــل في الميزانية المدمجة (الموحدة) والقيمة المحاسبية لنفس العنصر في الشركة المسيطرة.[1] ويُعرف أيضا على "... يمثل الحصة التي تعود للمجمع في الاحتياطات المتراكمة من قبل الشركة التابعة من تاريخ التوحيد (وهذا من أجل الاستحواذ أو الانشاء) ليتم تسجيلها في حساب فرعي."[2] كما يمثل أيضا فارق التقييم الحصة التي تعود للمجمع في الاحتياطات المتراكمة من قبل الشركة التابعة من تاريخ الإدماج ليتم تسجيلها في حساب فرعي آخر.

ومما سبق نستنتج أن فارق التقييم ينتج إما من أصول مالية غير جارية مقيمة وفق للقيمة العادلة أو استثمارات صافية من شركات فرعية، ويتم تسجيل هذا الفارق في حساب فرعي للأموال الخاصة وهو **الحساب 104 فارق التقييم. (الفرق بين القيمة المحاسبية والقيمة العادلة للأصل)**

2. مفهوم فارق الاقتناء: هو الزيادة في تكلفة الاستحواذ على حصة المستحوذ للقيم العادلة للأصول والخصـــوم المحددة التي تم اقتنائها في تاريخ المعادلة.[3] وأيضـــا يعبر فارق الاقتناء عن "منافع

[1] Robert Oberth, Fusion Consolidation en 25 fiches, 3ème Edition, Dunod, Paris, 2012, p136

[2] Elisabeth Berthin, Christophe Godowski et Rédha Khelassi, Manuel Comptabilité et Audit, Berti Edition, Alger, 2013, p290

[3] Cathrine Maillet et Boudrit; Anne le Manh ; les normes comptables internationales IAS- IFRS ; 5eme Edition ; Foucher ; Vennes ; 2007 ; p276

اقتصادية مستقبلية ناشئة عن أصول لا تستطيع تحديد ماهيتها بصورة منفردة ولا يتم الإقرار بها بصفة منفصلة."[1]

ومما سبق نجد فارق الاقتناء هو الفرق بين القيمة الحقيقية وتكلفة اقتناء الأصول والخصوم في تاريخ الاستحواذ، أي هو عبارة عن الجزء الإضافي الذي يدفعه المشتري مقابل الحصول على منافع من الاستحواذ والرقابة على الشركة.

3. طريقة تحديد فارق التقييم وفارق الاقتناء

أ. **تحديد فارق التقييم:** وفقا لمعيار التقارير المالية (IFRS 3)، يفرض على الشركة المستحوذة (الدامجة) تقييم مجموع تكاليف دمج الشركات : [2]

- **القيمة العادلة:** في تاريخ التبادل، للأصول الممنوحة، الخصوم المحتملة أو المحملة وأدوات حقوق الملكية المصدرة من قبل الشركة الدامجة في مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها.
- **مختلف التكاليف التي تدخل مباشرة في دمج الشركات:** مثل الأتعاب المقدمة للمحاسبين، المستشارين القانونيين، التكاليف الإدارية العامة بما في ذلك التكاليف التشغيلية لقسم الاستحواذ والتكاليف التي لا تدخل مباشرة في دمج الشركات خلال عملية القيد (التسجيل المحاسبي) حيث يتم الاعتراف بها كمصاريف تتحملها الشركة الدامجة.

ب. **تحديد فارق الاقتناء:** فارق الاقتناء هو القيمة الحالية للعوائد الإضافية التي يمكن للشركة كسبها وفي هذه الحالة ولتحديد القيمة الحالية لهذه العوائد الإضافية لابد من تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصول الأخرى والمشروعات. ويجب الإشارة إلى كل من تاريخ الاستحواذ وتكلفة الاستحواذ كما يلي:

---

[1] هيني قان جريونيج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م، مصر، 2006، ص 81

[2] Elisabeth Bertin et al ; op cit ; p291

- **تاريخ الاستحواذ:** حسب المعيار IFRS 3 المتعلق بعمليات الاندماج فإن تاريخ الاسحواذ هو التاريخ الذي يحول فيه المستحوذ صلاحية الرقابة على الأصول الصافية ونشاطات المؤسسة المستحوذ عليها.[1]
- **تكلفة الاستحواذ:** هي مجموع القيم العادلة للأصول والخصوم المستحوذ عليها وكذلك المحتملة وكذا أدوات حقوق الملكية المصدرة بواسطة الشركة الدامجة مقابل السيطرة على الشركة المندمجة في تاريخ التبادل، وهي تشمل التكاليف المرتبطة مباشرة بعملية الاندماج مثل أتعاب الوسطاء ولكنها لا تشمل تكاليف الإصدار (حقوق الملكية) لتسوية عملية الاندماج.[2]

مثال تطبيقي 2

بتاريخ 2022/06/10 قامت الشركة (X) بحيازة 55 % من أسهم الشركة (Y) المكون رأسمالها من أسهم عادية مقابل ذلك تم إصدار 180 سهم عادي بقيمة حقيقية 2000 دج/ للسهم وعلاوة إصدار 80000 دج، كما قامت أيضا الشركة (X) بالحيازة على 70 % من أسهم الشركة (Z) المكون رأسمالها من أسهم عادية بمقابل نقدي بواسطة شيك بنكي بقيمة 420000 دج، الميزانية المالية للشركتين (Y) و (Z) موضحة في الجدول الموالي:

جانب الأصول	الشركة X	الشركة Y	جانب الخصوم	الشركة X	الشركة Y
الأصول غير الجارية	**175000**	**250000**	**الأموال الخاصة**	**195000**	**350000**
مباني	100000	170000	رأس المال	150000	280000
معدات نقل	75000	80000	احتياطات	15000	20000
			النتيجة ربح	30000	50000

[1] Cathrine Maillet et Boudrit ; op cit ; p 172

[2] هيني قان، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 81

الأصول الجارية	**55000**	**150000**	**الـخصـــــوم الجارية**	**35000**	**50000**
المخزونات	35000	115000	ديون مالية	35000	50000
الصندوق	20000	35000			
المجموع	**230000**	**400000**	**المجموع**	**230000**	**400000**

المطلوب:

1. تسجيل القيد اللازم في السجلات المحاسبية للشركة الدامجة (الشركة X)
2. حساب فارق الإدماج الأول الخاص بحيازة أسهم الشركة Y
3. حساب فارق الإدماج الأول الخاص بحيازة أسهم الشركة Z

حل المثال:

1. تسجيل عملية الاندماج في يومية الشركة الدامجة X

تكلفة الاقتناء = 180 سهم X 2000 دج = 360000 دج

علاوة الإصدار = 80000 دج

القيمة الاسمية للأسهم المصدرة = 360000 – 80000 = **280000 دج**

مدين	**دائن**	**.....2022/06/10.....**	**مدين**	**دائن**
261		سندات مساهمة خاصة بالشركة Y	360000	
	101	رأس مال – مساهمات عادية		280000
	103	علاوة الإصدار		80000
		حيازة الشركة X على 55 % من أسهم الشركة Y		
		.....////////////////////.....		

261		سندات مساهمة خاصة بالشركة Z	420000	
	101	رأس مال – مساهمات عادية		420000
		حيازة الشركة X على 70 % من أسهم الشركة Z		

2. حساب فارق الإدماج الأول الخاص بحيازة أسهم الشركة Y

لدينا تكلفة إصدار أسهم الشركة Y = 1800 سهم X 2000 دج = 360000 دج

صافي أصول الشركة Y بالقيمة المحاسبية = 230000 – 35000 = 195000 دج

ومنه: فارق الإدماج الأول = 360000 – (0,55 X195000) = **252750 دج (فارق موجب)**

3. حساب فارق الإدماج الأول الخاص بحيازة أسهم الشركة Z

لدينا : تكلفة اقتناء أسهم الشركة Z = 420000 دج

صافي أصول الشركة Z بالقيمة المحاسبية = 400000 – 50000 = 350000 دج

ومنه: فارق الإدماج الأول = 420000 – (0,7 X 350000) = **175000 دج (فارق موجب)**

ثالثا: التسجيل المحاسبي لعمليات الاندماج

وفق ما نص عليه القانون التجاري الجزائري هناك نوعان من الاندماج، الاندماج بطريقة الضـــم (الشراء) والاندماج بطريقة توحيد المصالح (الامتصاص)، وأوضح النظام المحاسبي المالي (scf) طرق التسجيل المحاسبي الخاصة بكل نوع من أنواع الاندماج والتي نوضحها كما يلي:

1. **التسجيل المحاسبي لعملية الاندماج بطريقة الضم (الشراء):** تتمثل تكلفة شراء الشركة المندمجة في كافة المبالغ التي تنفق لامتلاك صـافي أصـول هذه الشـركة، ويمكن أن يتم تسـديد مبلغ تكلفة الشراء إما نقدا أو بشيك أو مقابل إصدار أسهم، وفي الحالة الأخيرة (إصدار أسهم) يجب مراعاة أنه قد ينتج عن عملية الإصدار علاوة إصدار مقدارها الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الإسمية

للأسهم المصدرة. ويتم حساب صافي أصول الشركة المندمجة بالقيمة العادلة من خلال العلاقة التالية:

صافي أصول الشركة المندمجة بالقيمة العالدة = القيمة الإجمالية لأصول الشركة المندمجة بقيمتها العادلة – القيمة الإجمالية للخصوم بقيمتها العادلة

وينتج أيضا عن الاندماج **شهرة المحل** وهي تمثل الفرق بين تكلفة شراء الشركة المندمجة والقيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة (الشهرة قد تكون سالبة أو موجبة) وتمر عملية التسجيل المحاسبي لاندماج الشركتين A و B بطريقة الضم بمرحلتين هما :

أ. **المرحلة الأولى** : يكون التسجيل في دفاتر الشركتين A و B بنفس الكيفية كما يلي:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
456		الشركاء عمليات على رأس المال		
	101	رأس مال الشركة		
	103	علاوة الإصدار		
		إثبات عملية اندماج الشركتين A و B في دفاتر الشركة C		
		.....///.....		
2 xx		التثبيتات (عينية ومعنوية)		
207		شهرة الاندماج (موجبة)		
3xx		مخزونات		
5xx		النقدية		
	207	شهرة الاندماج (سالبة)		
	28x	مخصصات الاهتلاكات		
	40x	الحسابات الدائنة		
	456	شركاء عمليات على رأس المال		
		إثبات انتقال أصول وخصوم الشركتين المندمجتينA و B إلى الشركة الجديدة C		

ب. **المرحلة الثانية** : إعداد ميزانية الشـــركة الجديدة C : في هذه المرحلة لإعداد ميزانية الشـــركة C الناتجة عن الاندماج من خلال جمع الأصــول والخصــوم المماثلة مع بعضــها البعض، ويكون التسجيل المحاسبي للميزانية الافتتاحية للشركة C كما يلي:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
4561		الشركاء عمليات على رأس المال– حصص الشركة A		
4562		الشركاء عمليات على رأس المال– حصص الشركة B		
109		رأس مال مكتتب غير مطلوب		
	1011	رأس مال مستدعى وغير محرر		
	1012	رأس مال غير مطلوب		
		.....الوعد بالمساهمة لتأسيس الشركة C...		
		.....///.....		
2xx		التثبيتات (عينية ومعنوية)		
3xx		المخزونات		
5xx		النقديات		
	40x	الدائنون		
	4561	الشركاء عمليات على رأس المال– حصص الشركة A		
		.تنفيذ الوعد بالمساهمة (الاندماج) من طرف الشركة A		
		...////.....		
2xx		التثبيتات (عينية ومعنوية)		
3xx		المخزونات		
5xx		النقديات		
	40x	الدائنون		
	4562	الشركاء عمليات على رأس المال– حصص الشركة B		
		تنفيذ الوعد بالمساهمة (الاندماج) من طرف الشركة B		
		.....////.....		
645		حقوق التسجيل		

6226		أتعاب الموثق		
	512	البنك		
		.....إثبات حقوق وأتعاب التسجيل.....		

2. **التسـجيل المحاسـبي لعملية الاندماج بطريقة توحيد المصـالح:** وفق هذا النوع من الاندماج تظهر شركتين (شركة دامجة A) و (شركة مندمجة B)، وتكون المعالجة المحاسبية للشركة المندمجة B من خلال تقويم الأصـول، تحديد حقوق الشـركاء في الشـركة المندمجة مع إجراء التسجيل المحاسبي لعملية التنازل عن الأصول والخصوم لصالح الشركة الدامجة. أما المعالجة المحاسـبية الخاصـة بالشـركة الدامجة A فتتلخص من خلال تحديد قيمة الحصـة للشـركة الدامجة، تحديد عدد الحصـص الممنوحة للشـركة المندمجة بالإضـافة إلى تحديد علاوات الإدماج، والتسجيل المحاسبي لعملية الاندماج يكون كما يلي:

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
456		الشركاء عمليات على رأس المال		
	101	رأس مال		
	103	علاوة الإدماج		
		إثبات اندماج الشركة B في حسابات الشركة A		
		.....///.....		
		التثبيتات (عينية ومعنوية)		
2xx		المخزونات		
3xx		النقديات		
5xx	28x	مخصصات الاهتلاكات		
	40x	الدائنون		
	456	الشركاء عمليات على رأس المال		
		اثبات انتقال أصول وخصوم الشركة المندمجة B إلى الشركة الدامجة A		

3. **التسـجيل المحاسـبي للاندماج بطريقة السـيطرة:** وفق هذا النوع من الاندماج فإن الشـخصـية المعنوية للشركة المندمجة B ستبقى والتي يطلق عليها في هذه الحالة تسمية **الشركة التابعة،**

ويعني أنه لن يتم نقل أصــولها وخصــومها إلى الشــركة الدامجة A التي يطلق عليها تســمية **الشركة القابضة**، ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

مدين	دائن	البيان	مبلغ مدين	مبلغ دائن
261		سندات مساهمة		
	101	رأس مال (حالة الدفع مقابل إصدار أسهم)		
	103	علاوة إصدار		
	512	البنك أو الصندوق (حالة الدفع نقدا)		
	أو53			
		إثبات شراء أسهم الشركة B من طرف الشركة A		

المحاضرة الثالثة: نسبة الرقابة (السيطرة) في مجمع الشركات

إن وجود الشـركة القابضــة على رأس مجمع الشـركات يمنحها مهمة الرقابة على الشـركات التابعة لها، فتعتبر الشــركة مراقبة لأخرى إذا حازت بطريقة مباشــرة أو غير مباشــرة جزءً من رأس مالها يخولها أغلبية حقوق التصويت داخل الجمعية العامة للمساهمين.

أولا: مفاهيم حول مجمع الشركات

قبل التطرق إلى إنسب الرقابة في مجمع الشركات لابد من التعريف بالمصطلحات التالي:

1. **الشركة الأم:** (Main Company) ورمزها M: هي الشركة التي يمكن أن تسيطر على أعمال ونشاط شركات أخرى تسمى هذه الشركات لالشركات التابعة، وذلك عندما يزيد رأس المال على 50 % على الأقل من الأسهم العادية في الشركات التابعة، مما يعطي الشركة الأم حق الأغلبية عند التصويت في الجمعية العامة للمساهمين.
2. **الشــركة التابعة:** (Subsidiary Company) ورمزها S: تُعرف الشــركة التابعة على أنه "إذا كانت لشركة أكثر من 50 % من رأس مال شركة أخرى، تُعد الثانية تابعة للأولى" [1]
3. **مجمع الشركات:** يقصـد بمجمع الشـركات كل شـركة ذات أسـهم مسـتقلة قانونيا مكون رأس مالها من شـركتين أو أكثر، تدعى إحداها "الشـركة الأم" والتي تحكم الشـركات الأخرى تدعى الشـركات التابعة (الشركات الأعضـاء) وذلك لامتلاكها المباشـر لنسـبة 90 % أو أكثر من رأسـمال الشـركة، والتي لا يكون رأســمالها ممتلكا كليا أو جزئيا من طرف هذه الشــركات أو بنســبة 90 % أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم.[2]
4. **محيط التجمع:** يتشـكل محيط التجمع من جميع المؤسـسـات التي سـتقوم بتجميع حسـاباتها في القوائم المالية الموحدة للمجمع، أي الشركة الأم والشركات التابعة التي تبسط عليها رقابتها.

[1] القانون التجاري الجزائري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 729، 2007

[2] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، المادة 138 مكرر 1، 2023

ثانيا: ماهية الرقابة (السيطرة) التي تمارسها الشركة الأم على الشركات التابعة:

الرقابة التي تمارسها الشركة القابضة (الأم) على الشركات التابعة تختلف عن المساهمة، ففي الشركة التابعة يمكنها التحكم في تعيين مديري الشركات المراقبة، أما بالنسبة للمساهمات لا يمكن للشركة أن تؤثر في عملية تسيير الشركة التي تملك مساهمة بداخلها، غير أنها تسمح بخلق علاقات دائمة مع هذه الأخيرة.

1. **مفهوم السيطرة:** حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، يعرف السيطرة على أنها " ... كما لو كانت سلطة توجيه السياسات المالية والعملياتية لكيان بغية الحصول على منافع من أنشطته، ويفترض وجود المراقبة في الحالات التالية:
   - الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف الشركة الأم أغلبية التصويت في كيان آخر.
   - السلطة على أكثر من 50 % من حقوق التصويت متحصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين.
   - سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر.
   - سلطة تحديد السياسات المالية والعملياتية للكيان بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد.
   - سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير الكيان.
2. **أنواع الرقابة:** توجد ثلاث أنواع من الرقابة الممارسة من طرف الشركة الأم على الشركات التابعة وهي:

1.2 **الرقابة المطلقة:** ينتج هذا النوع من الرقابة بامتلاك الشركة الأم لأغلبية حقوق التصويت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي عندما تحوز الشركة الأم على **أكثر من 50 %** من رأس مال الشركات التابعة. وتتجلى الرقابة المطلقة في الرقابة القانونية [1] التي من خلالها تسيطر الشركة الأم على أغلبية حقوق التصويت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في شركات أخرى وهذا ما يمكنها من اتخاذ القرارات بكل حرية. وأيضا يظهر نوع آخر تحت الرقابة المطلقة وهو الرقابة

[1] Mohamed Nadji Hergli, Séminaire sur la consolidation des comptes en IFRS, Alger , Octobre 2007, p08

الممارسة بالفعل [1] حيث تعتبر الشركة ممارسة لهذا النوع من الرقابة عندما تملك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء يتعدى 40 % من حقوق التصويت، ولا يحوز أي شريك أو مساهم آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة نسبة أكبر منها.

2.2 **الرقابة المشـــتركة:** [2]يعرف معيار الإبلاغ المالي IFRS11 الرقابة المشـــتركة على أنها "عبارة عن اتفاق تعاقدي لاقتسام السيطرة على نشاط اقتصادي، وتوجد فقط عندما يتطلب الأمر اتخاذ القرارات (مالية، تشغيلية واستراتيجية) المرتبطة بالنشاط موافقة بالإجماع من قبل الأطراف التي تشترك في السيطرة (الأطراف المشاركة في المشروع المشترك)". ويتضح بأن الرقابة المشتركة تشمل :

- اقتسام الرقابة بحيث لا تسيطر شركة على أخرى.
- يجب أن يكون عدد الشركاء محدود حتى يتسنى للأعضاء المشاركين وضع اتفاق مشترك.
- مفهوم الاســتغلال المشــترك يشــترط أن يكون هناك اتفاق تعاقدي ينص على الإجماع فيما يتعلق بالقرارات الهامة.

3.2 **التأثير الملحوظ:** يقصــد به صــلاحية المشــاركة والتأثير في قرارات الســياســات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، دون أن تكون هناك سيطرة على تلك السياسات، ويفترض أن يكون لمستثمر تأثير ملحوظ عندما يملك بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شركات تابعة بين **20 % و 50 %** من حقوق التصـويت في الشـركة المسـتثمر فيها، كما يمكن أن يتحقق وجود تأثير ملحوظ للمستثمر بطريقة أو أكثر مما يلي:

- التمثيل في مجلس الإدارة أو أي جهات إدارية مكافئة في الشركة المستثمر فيها.
- المشاركة في وضع السياسات المالية والتشغيلية الخاصة بالشركة المستثمر فيها.

ثالثا: نسب الرقابة على الشركات التابعة:

[1] مبروك حسين، القانون التجاري الجزائري والنصوص التطبيقية والاجتهاد القضائي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص241

[2] Cherif Jaques Allali, Comptes de groupe – consolidation des comptes : Manuel et applications ; Edition 2015 ; France ; p12-13

تمارس الشـركة الأم وتبسـط رقابتها على الشـركات التابعة، وتختلف نسـب الرقابة باختلاف أنواع الرقابة الممارسـة من طرف الشـركة الأم على الشـركات التابعة. كما أن نسـب الفائدة فقد تكون مباشـرة أو غير مباشـرة. ومن خلال التعاريف السـابقة لكل من مختلف أنواع الرقابة نوضـح نسـب الرقابة الموافقة لكل نوع من خلال الجدول الموالي:

جدول (03-01) : نسب الرقابة على الشركات التابعة مع توضيح نوع التوحيد

نسبة الرقابة	نوع الرقابة	نوع التوحيد (التجميع)
أكثر من 50 %	رقابة مطلقة	تكامل شامل
50 % / 50 %	رقابة مشتركة	تكامل نسبي
من 20 % إلى أقل من 50 %	تأثير ملحوظ	وضع المعادلة
أقل من 20 %	استثمار ليس له غرض استراتيجي	خارج محيط التجميع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نور الدين أحمد قايد، محاسبة الشركات الإندماجية، عمان، زهران للنشر والتوزيع، 2014، ص62

مثال تطبيقي 01: إليك المعلومات التالية حول مجمع الشركات الذي تراسه الشركة M :

- تمتلك الشـركة M 70 % من رأس مال الشـركة S1 علما أن نصـف هذه الأسـهم لا تمتلك حق التصويت.
- تمتلك الشـركة M 45 % من رأس مال الشـركة S2 علما أنه يوجد مسـتثمر يملك 15 % متفق مع الشركة M على تجميع حقوق التصويت بينهم.
- تمتلك الشركة M 80 % من راس مال الشركة S3 والذي يقدر بـــ 1000 سهم بحيث سيتم التنازل عن 500 سهم خلال الاسابيع المقبلة.

المطلوب: تحديد نوعية الرقابة للشركة M على الشركات التابعة S

الحل:

- نصف أسهم S1 المملوكة من طرف M لا تمتلك حق التصويت وعليه نسبة رقابة M على S1 هي (70 % - 35 %) أي 35 % وهي أقل من 50 % وأكبر من 20 % وعليه نوع الرقابة هنا هو **تأثير ملحوظ**

- وجود اتفاق بين الشركة M والمستثمر الذي يملك 15 % على توحيد حق التصويت وتصبح إجمالي نسبة رقابة الشركة M = 45 % + 15 % = 60 % وهي أكبر من 50 % ومنه نوع الرقابة هو **رقابة مطلقة.**
- سيتم التنازل عن 500 سهم في الأجل القصير لغرض المتاجرة والذي يمثل نسبة 40 % من نسبة المساهمة الإجمالية للشركة M . وتصبح نسبة رقابة الشركة M على S3 لغرض استراتيجي بعد التنازل عن 500 سهم هي 40 % وهي محصورة بين 20 % و 50 % ومنه نوع الرقابة هنا هو **تأثير ملحوظ**

1. **نسبة الرقابة بالنسبة للمساهمات المباشرة:** في حالة المساهمات المباشرة فإن نسبة الرقابة للشركة الأم على الشركات التابعة يساوي نسبة حقوق التصويت المملوكة مباشرة.

مثال تطبيقي 02: تمتلك الشركة M 60 % من أسهم الشركة S1 علما أن نصف هذه الأسهم تمتلك حق التصويت.

المطلوب: أرسم شكل بنية المجمع وحدد نسبة رقابة M على S1

الحل: شكل بنية المجمع M

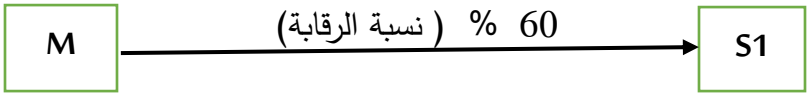

2. **نسبة الرقابة بالنسبة للمشاهمات غير المباشرة:** في حالة المساهمات غير المباشرة فغن نسبة رقابة الشركة الأم على الشركات التابعة يشترط أن تكون الشركات التابعة مراقبة من طرف الشركات التابعة الأخرى.

مثال تطبيقي 03 : تمتلك الشركة M 70 % من أسهم الشركة S1، و S1 تمتلك 30 % من أسهم الشركة S2

المطلوب: أرسم شكل بنية المجمع M ثم علق عليه.

الحل: شكل بنية المجمع M

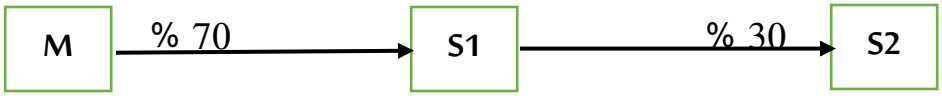

التعليق على الشكل: من خلال الشكل نلاحظ أن الشركة M تسيطر على الشركة S1 بنسبة 70 % وهذي الرقابة مباشرة، والشركة S1 تراقب الشركة S2 بنسبة 30 % إذن نسبة رقابة الشركة M على الشركة S2 هي 30 %

مثال تطبيقي 04: تمتلك الشركة M 30 % من أسهم الشركة S1 و S1 تمتلك 60 % من أسهم الشركة S2

المطلوب: ارسم شكل بنية المجمع وعلق عليه

الحل: هيكل بنية المجمع M

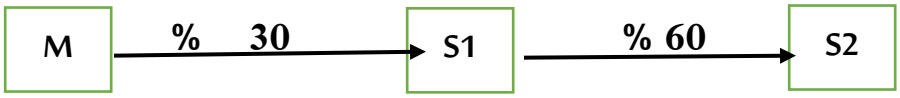

التعليق على الشكل: من خلال هيكل بنية المجمع نلاحظ أن الشركة M لا تسيطر على الشركة S1 لأن نسبة الرقابة عليها هي 30 % أقل من 50 % (تاثير ملحوظ)، وعليه فإن نسبة رقابة الشركة M على S2 تساوي 00 %

3. **نسبة الرقابة بالنسبة للمساهمات المختلطة (مباشرة وغير مباشرة):** في حالة المساهمات المختلطة تقوم نسبة الرقابة من طرف الشركة الأم ومعدل الرقابة المملوك من طرف الشركات التابعة التي تراقبها الشركة الأم.

مثال 05: تمتلك الشركة الأم M 80 **%** من أسهم الشركة S1 والشركة S1 تمتلك 45 **%** من اسهم الشركة S2 وتمتلك الشركة M نسبة 15 % من أسهم الشركة S2

المطلوب: ارسم هيكل بنية المجمع وعلق عليه

الحل: هيكل بنية المجمع M

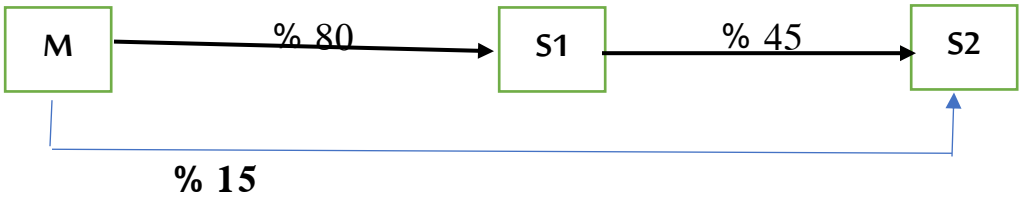

التعليق على هيكل بنية المجمع: من خلال الشكل نلاحظ أن الشركة M تسيطر على الشركة S1 بنسبة 80 % وهي رقابة مباشرة ومنه نسبة رقابة M على S2 هي 45 % رقابة غير مباشرة، بالإضافة إلى نسبة رقابة مباشرة للشركة M على S2 تساوي 15 % وعليه تصبح نسبة رقابة الشركة M على الشركة S2 تساوي (45% + 15 %) أي **60 % رقابة مختلطة**.

المحاضرة الرابعة: نسب الفائدة في الشركات التابعة

نسبة الفائدة تساهم في تحديد حقوق الشركة الأم في الشركات الأخرى التابعة، وذلك قصد توزيع رؤوس الأموال الخاصة والنتيجة بين الشركة الأم التي تمثل فوائد الأغلبية أي فائدة المجمع ككل والأطراف الخارجية التي تمثل فوائد خارج المجمع (فوائد الأقلية). سنتناول في هذه المحاضرة المفاهيم المتعلقة بنسب الفائدة في الشركات التابعة، ونستعرض كيفية حساب هذه النسب في حالة المساهمات المباشرة وحالة المساهمات الغير مباشرة والمختلطة.

أولا: المفاهيم المتعلقة بنسب الفائدة

1. **مفهوم نسبة الفائدة:** تمثل نسبة الفائدة حصة رأس المال المملوك من طرف الشركة الأم في الشركات التابعة التي تدخل ضمن محيط التجميع (التوحيد)، وهي عبارة عن حصة الأصول وحصة الأرباح التي تعود للشركة الأم التي قدمت هده المساهمات.[1] ونسبة فائدة تساوي مجموع جداءات نسب رأس المال الممتلكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الشركة الأم في الشركات الخاضعة للتجميع، ويتم حسابها كما يلي:
   - تشخيص طبيعة العلاقة التي تربط كل من الشركة الأم والشركات التابعة.
   - حساب مجموع جداء نسب ملكية الشركة الأم في رأس مال كل شركة من الشركات التابعة.
2. **مفهوم تجميع الحسابات (توحيد الحسابات):** التجميع هو مصطلح مشتق من كلمة 'جمع'، ومحاسبيا يدل على التقنية المحاسبية التي من خلالها يتم تجميع حسابات الشركة في قوائم موحدة، أيضا هو جمع الميزانيات وحسابات النتائج الفردية للشركات التابعة للمجمع قصد الحصول على ميزانية وجدول حسابات نتائج موحد. [2] ووفق ما جاء في المادة 732 مكرر 4 من القانون التجاري جاء تعريف الحسابات المدعمة على أنها تقديم للوضعية المالية ونتائج مجموعة الشركات وكأنها تشكل نفس

[1] Dominique Mesplé-Lassalle ; consolidation des comptes ; norme IFRS et comparaison avec les principes français actuels ; MAXIMA ; Paris, p 37

[2] عبد اللاوي يحي، زهواني رضا وأوصيف فايز خير الدين، إدارة تجميع الحسابات في المجمعات الاقتصادية: الإجراءات والتنظيمات، دراسة حالة مجمع الشركة الوطنية للنقل البري SNTR، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة أم البواقي، 2017، ص 601

الوحدة وتخضـع لنفس قواعد التقديم والمراقبة والمصـادقة والنشـر التي تخضـع لها الحسـابات السـنوية الفردية.

3. **محيط التجميع:** هو مجموعة من الشركات التي من خلال قوائمها المالية الفردية يتم إعداد قوائم مالية مجمعة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمجمع وكأنه كيان واحد، ويتكون محيط التجميع من الشركة الأم والشركات التابعة الممارس عليها الرقابة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة. [1]

ثانيا: حساب نسب الفائدة

عند حساب نسبة الفائدة للشركة الأم على الشركات التابعة يجب مراعاة طبيعة المساهمات إما أن تكون مساهمات بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر كما يلي:

1. **المساهمات المباشرة:** في حالة المساهمات المباشرة فإن نسبة الفائدة للشركة الأم على الشركات التابعة تساوي نسبة حقوق التصويت المملوكة مباشرة.

مثال تطبيقي 01: تمتلك الشركة M 80 % من رأس مال الشركة S1، علما أن هذه الأسهم تمتلك حق التصويت.

المطلوب: أرسم هيكل بنية المجمع وعلق عليه.

الحل:

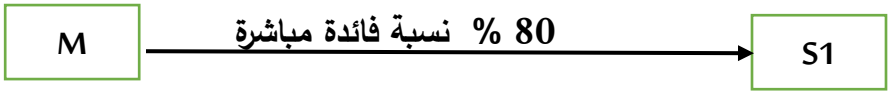

شكل (4-1): هيكل بنية المجمع M حالة المساهمات المباشرة

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق: الشركة M تسيطر على الشركة S1 بنسبة 80 **%** (رقابة مباشرة) وعليه نسبة الفائدة للشركة M في S1 هي 80 **%**

2. **المساهمات غيرالمباشرة:** في حالة المساهمات غير المباشرة فإن نسبة فائدة الشركة الأم على الشركات التابعة يشترط أن تكون الشركات التابعة مراقبة حصريا من طرف شركات تابعة

[1] عبد اللاوي يحي، زهواني رضا وأوصيف فايز خير الدين، ص603

أخرى، وعليه فإن نسبة فائدة الشركة الأم في الشركات التابعة تساوي مجموع ضرب نسبة الامتلاك (حقوق التصويت) وتحسب بالعلاقة التالية :

$$IM = \sum_1^n (\%M \times \%S1 \times \%S2 \times \dots\dots\dots\dots Sn). \quad .3$$

مثال تطبيق 2: تمتلك الشركة M 60 % من رأس مال الشركة S1، والشركة S1 تمتلك 30 % من رأس مال الشركة S2 علما أن هذه الأسهم تمتلك حق التصويت.

المطلوب: أرسم هيكل بنية المجمع واحسب نسبة الفائدة للشركة M

الحل:

شكل (4-2) : هيكل بنية المجمع M حالة المساهمات عير المباشرة

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق على الشكل وحساب نسبة الفائدة: الشركة M تسيطر على الشركة S1 بنسبة 60% وهذه رقابة مباشرة، إذن نسبة فائدة الشركة M على الشركة S2 تساوي (0,60 x 0,30 = 0,18) أي 18 % غير مباشرة.

3. **المساهمات المختلطة (مباشرة وغير مباشرة):** في حالة المساهمات المختلطة تقوم نسبة الرقابة المملوكة من طرف الشركة الأم ومعدل الرقابة المملوك من طرف الشركات التابعة التي تراقبها الشركة الأم.

مثال تطبيقي 03:

تمتلك الشركة M 75 % من أسهم الشركة S1 والشركة S1 تمتلك 35 % من أسهم الشركة S2. وتمتلك M نسبة 18 % من أسهم الشركة S2 .

المطلوب: أرسم هيكل بنية المجمع M وعق عليه.

الحل: هيكل بنية المجمع M

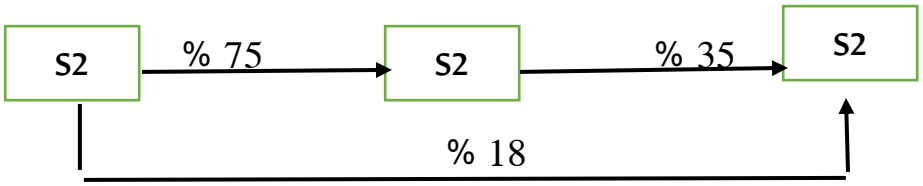

شكل (4-3) : هيكل بنية المجمع M حالة المساهمات المختلطة

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق على الشكل:

من خلال الشكل نلاحظ أن الشركة M تسيطر على الشركة S1 بنسبة 75 % وهي رقابة مطلقة مباشرة، إذن نسبة الفائدة غير المباشرة للشركة M في S2 هي (0,75 X 0,35) أي 26,25 % بالإضافة إلى نسبة الفائدة المباشرة التي تساوي 18 % وعليه تصبح نسبة الفائدة الإجمالية للشركة M على S2 هي 44,25 % .

ويمكن تلخيص نسب فائدة الشركة M على الشركات التابعة S1 و S2 من خلال الجدول الموالي:

جدول (4-1) : نسب فائدة الشركة M على الشركات التابعة S

الشركات	الشركة الأم M		
	فائدة مباشرة	فائدة غير مباشرة	فائدة مختلطة
S1	% 75	% 0	0 %
S2	% 18	% 26,25	% 44,25

المصدر: من إعداد الباحث

4. المساهمات المتبادلة: تكون مثل هذه المساهمات عندما تملك الشركة M أسهم في الشركة S1 وهذه الأخيرة بدورها تحوز على مساهمات مباشرة في الشركة M، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل (4-4): هيكل بنية المجمع M في حالة المساهمات المتبادلة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Mohamed Nadji Hergli ; Séminaire sur la consolidation des comptes en IFRS ; Alger ; octobre 2007 ; p21

وفي هذه الحالة (حالة المساهمات المتبادلة) يتم حساب نسبة الفائدة باستخدام العلاقة التالية:

$$IM = \frac{1 - (\mathrm{IS1})}{1 - (\mathrm{IS1x\ IM})}$$

مثال تطبيق 04: تمتلك الشركة M 85 % من أسهم الشركة S1 والشركة S1 تمتلك % 10 من أسهم الشركة M

المطلوب: أرسم هيكل بنية المجمع M واحسب نسبة فائدة المجمع

الحل: هيكل بنية المجمع M

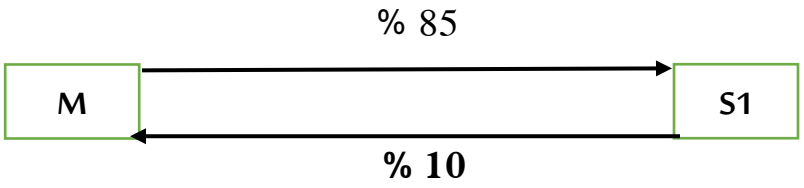

حساب نسبة فائدة المجمع :

- **حساب فائدة الشركة M :**

$$IM = \frac{1 - (0{,}10)}{1 - (0{,}85\ x\ 0.10)} = 98.36\ \%$$

- **حساب فائدة الشركة S1 :**

$$IS1 = \frac{0.85\ (1 - 0{,}10)}{1 - (0{,}85\ x\ 0.10)} = \ 83.60\ \%$$

5. **المساهمات الدائرية:** تكون هذه المساهمة عندما تمتلك الشركة M أسهم في الشركة S1 وبدورها الشركة S1 تمتلك أسهم في شركة أخرى S2 وهذه الأخيرة تملك بدورها أسهم في الشركة M، حيث تعد هذه المساهمات من أعقد الأشكال، والشكل الموالي يوضح بنية مجمع الشركة M في حالة المساهمات الدائرية:

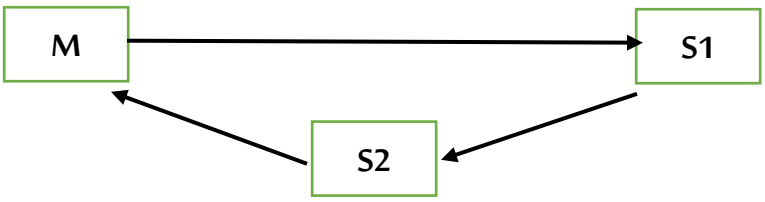

شكل (4-5) :هيكل بنية مجمع M حالة المساهمات الدائرية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Mohamed Cid Ben aibouche ; la comptabilité des sociétés ; office des publication universitaires ; Alger ; 2007 ; P129

ويتم حساب نسبة الفائدة في حالة المساهمات الدائرية باستخدام العلاقة التالية:

$$IM = \frac{1 - (IS1)}{1 - (\mathrm{IS1}\ x\ IS2\ x\ IM)}$$

مثال تطبيقي 05 (حالة عدم وجود وسيط): إليك الشكل التالي لبنية مجمع الشركات M والمطلوب حساب نسبة فائدة الشركات مع الشركة الأم كما يلي:

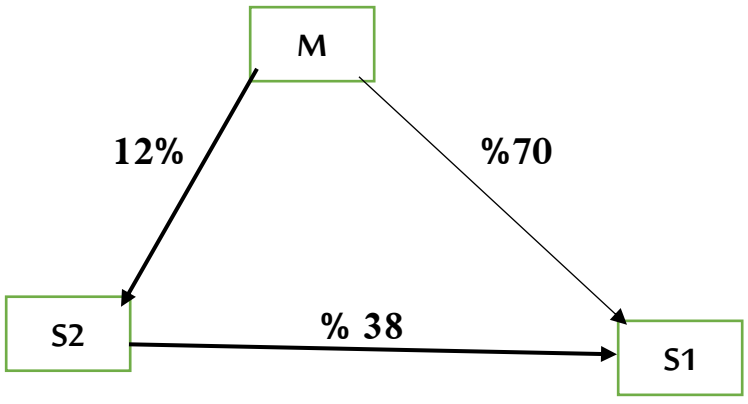

الحل:

فائدة الشركة M في S2 :

$$IM = \frac{1 - (0{,}12)}{1 - (0{,}7\ x\ 0{,}38\ x\ 0{,}12)} = 90{,}90\ \%$$

- **فائدة الشركة M في S1 :**

$$IM = \frac{0{,}7\ x\ (1 - 0.12)}{1 - (0{,}7\ x\ 0{,}38\ x\ 0{,}12)} = 63{,}63\ \%$$

- **فائدة الشركة S2 في M و S1**

$$IS2 = \frac{0.7\ \text{x}\ 0.38\ \text{x}\ (1 - 0{,}12)}{1 - (0{,}7\ x\ 0{,}38\ x\ 0{,}12)} = 24{,}18\ \%$$

مثال تطبيقي 06 (حالة وجود وسيط): إليك هيكل بنية المجمع الدائري M ويطلب منك حساب نسبة فائدة الشركات مع الشركة M من خلال الشركة التابعة S1 :

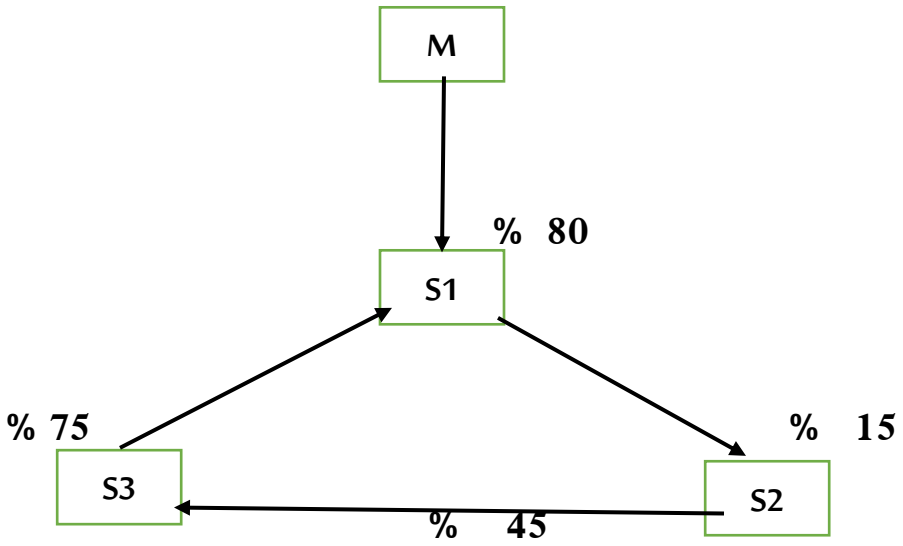

شكل (4-6): هيكل بنية المجمع الدائري M مع وجود وسيط

المصدر: من إعداد الباحث

الحل:

- **حساب فائدة الشركة M في S1 :**

$$IM = \frac{0{,}8}{1 - (0{,}75\ x\ 0{,}45\ x\ 0{,}15)} = 84{,}26\ \%$$

- **حساب فائدة الشركة M في S2 :**

$$IM = \frac{0{,}8\ x\ 0{,}75}{1 - (0{,}75\ x\ 0{,}45\ x\ 0{,}15)} = 63{,}20\ \%$$

- **حساب فائدة الشركة M في S3 :**

$$IM = \frac{0{,}8\ x\ 0{,}75\ x\ 0{,}45}{1 - (0{,}75\ x\ 0{,}45\ x\ 0{,}15)} = 28{,}44\ \%$$

المحاضرة الخامسة: مدخل لمحاسبة الشركات الدولية

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات (الشركات الدولية) من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة فدفعتها لتحقيق أهدافها في إطار تعديل أسس الولاء المحلي إلى الولاء الدولي (الولاء إلى الشركات متعددة الجنسيات) ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم هذه الشركات بتعدد جوانبها وأبعادها وأدوارها التي أخذت أنماطا مختلفة منها ما هو تجاري أو خدمي أو صناعي.

ووفقا لـــ (تشارلز ألبرت ميشاليت 1976) فإن تعدد الجنسيات للشركة يستجيب لخمسة محددات رئيسية هي:

– البحث عن الوصول المباشر إلى المواد الخام ، خاصة أثناء الاستعمار.

– الحاجة إلى التحايل على بعض العقبات التي تحول دون التبادل. على سبيل المثال ، إنها مسألة إنتاج في السوق حيث سيتم استهلاك المنتج حتى لا يتأثر بتعريفات الاستيراد الجمركية.

– البحث عن منافذ خارجية بعد اشتداد المنافسة في السوق الداخلية. علاوة على ذلك ، بمجرد أن تتبنى الشركة هذه الاستراتيجية ، فمن المحتمل أن يتم تقليدها من قبل الشركات المنافسة.

– فقدان ميزة تكنولوجية في السوق الوطنية قد يجبر الشركات على إنتاجها في الخارج بتكلفة أقل حتى تتمكن من الاستمرار في إنتاجها بشكل مربح.

– البحث عن اليد العاملة الرخيصة.

أولا: تذكير بمفاهيم بعض المصطلحات

لقد تعددت واختلفت مفاهيم الشركات متعددة الجنسيات باختلاف وتعدد الأغراض من ورائها، وقبل التطرق إلى مفهوم الشركات متعددة الجنسيات لابد من المرور بمفهوم مصطلح كل من الشركة الأم والشركة التابعة.

1. مفهوم الشركة الأم

الشركة الأم (Main Company) ورمزها M هي الشركة التي يمكن أن تسيطر على أعمال ونشاط شركات أخرى تسمى هذه الشركات بالشركات التابعة، وذلك عندما يزيد رأس المال على 50 % على الأقل من الأسهم العادية في الشركات التابعة، مما يعطي الشركة الأم حق الأغلبية عند التصويت في الجمعية العامة. وتنص المادة 729 من القانون التجاري الجزئري على أنه "إذا كانت لشـــركة أخرى أكثر من 50 % من رأس مال شركة أخرى، تعد الثانية تابعة للأولى".

2. مفهوم الشركة التابعة

الشـركة التابعة (Subsidiary Company) ورمزها S وهي الشـركة التي يكون رأسـمالها بنسـبة أكثر من 50 % تابع لشـــركة أخرى، حيث وفقا للمادة 729 من القانون التجاري الجزائري فإنه "**إذا كانت لشركة أكثر من 50 % من رأس مال شركة أخرى، تعد الثانية تابعة للأولى**"

والشكل الموالي يوضح طبيعة الشركة الأم وفروعها، كما يلي:

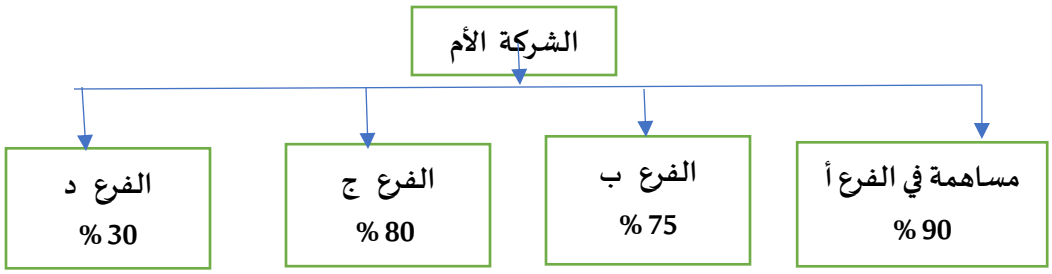

شكل (05-01) : طبيعة الشركة الأم وفروعها

المصدر: من إعداد الباحث

يتضـح من الشكل السابق أن نسب حياوة رأس المال في كل من الفروع أ ، ب و ج التي تزيد عن 50 % تعبر عن ملكية الشركة الأم لهده الفروع، بينما نسبة رأس المال في الفرع "د" أقل من 50 % وهي تمثل سـوى مسـاهمة الشـركة الأم في هذا الفرع الذي تعود ملكيته لشـركة أجنبية أخرى التي تحوز على النسبة الكبيرة من رأس المال.

ثانيا: الإطار العام لمحاسبة الشركات الدولية

الشركة متعددة الجنسيات أو الشركة الغير وطنية ، هي شركة نشطة أنشئت في العديد من البلدان بفضل الشركات التابعة التي تمتلكها. وفقا للأمم المتحدة (المنظمة الدولية للأمم المتحدة) ، فإن الشركة أو الشركة متعددة الجنسيات هي شركة لديها "كيانات (بما في ذلك وحدة إنتاج واحدة على الأقل) في بلدين أو أكثر ، بغض النظر عن أشكالها القانونية ومجالات نشاطها.

1. **مفهوم الشركة متعددة الجنسيات:** عرف (**Charles-Albert Michalet**, 1976) الشركة متعددة الجنسيات بأنها شركة "...غالبا ما تكون كبيرة الحجم ، والتي تبدأ من قاعدة وطنية ، أنشأت العديد من الشركات التابعة في الخارج في العديد من البلدان ، مع استراتيجية ومنظمة مصممة على نطاق عالمي". ويرى (**Cathal J. Nolan** أستاذ التاريخ في جامعة بوسطن ، على أن " رأس المال والسلع والتقنيات المرنة للغاية "لهذه الشركات التي" تفكر عالميا "، والتي" ليس لها ولاء محدد "والتي تتخذ"قراراتها وفقا لمسائل اقتصاد الحجم والسياسة الضريبية وإعادة الأرباح". وإصطلاحا يعتري مصطلح الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الغموض باعتبار أن هذه الشركات يمكن أن تكتسب عدة جنسيات وتحتفظ بجنسية بلدها الأصلي الذي يشهد على حيازة أموال الشركة. كما هو الشأن بالنسبة لرويال دوتش Royal Deutsh الأنجلو إيرلندية، التي تتكون من الشركة الأم المتمركزة في البلد الأصلي، ومجموع المؤسسات المكونة لها تدعى الفروع وهي مملوكة أو مراقبة من طرف الشركة الأم، التي لها الملكية في أكثر من 50 % بالنسبة للمؤسسات الأخرى. أما إذا كانت حيازة رأس المال تقل عن 50 % فلا تعتبر فرعا وإنما تعد بمثابة مساهمة كما يعبر عنه. أما اقتصاديا فهناك من يعرفها على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة. حيث عرفها George Dunning بأنها "تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل." و Mathiuz يعرفها على أنها "المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية – عشرة على الأقل – في عدد معين من الدول – ست دول على الأقل – وتحقق نسبة هامة من إنتاجها 25 % على الأقل خارج الدولة الأم.

ومن الخصائص المميزة للشركات متعددة الجنسيات نجد: [1]

- ضخامة الإنتاج (ضخامة حجم الشركات متعددة الجنسيات)؛
- اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات متعددة الجنسيات،
- تنوع الأنشطة الاقتصادية؛
- التفوق والتطور التكنولوجي في الشركات المتعددة الجنسيات؛
- المزايا الاحتكارية والسيطرة على المشروعات الدولية من خلال المساهمة فيها؛
- إقامة التحالفات الاستراتيجية في الشركات المتعدةة الجنسيات؛
- الاعتماد بدرجة كبيرة على عوائدها من الخارج من خلال تعبئة الكفاءات والمدخرات العالمية في الشركات المتعددة الجنسيات،
- حسن التنظيم والتسيير الإداري في الشركات المتعددة الجنسيات.

2. **العوامل المؤثرة على محاسبة الشركات الدولية:** من بين هذه العوامل نجد:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو بمثابة اتفاق مشترك بين طرفين هما الشركة الأم ومستثمر أو شركة في بلد آخر غير بلد الشركة الام، وذلك بتحويل رؤوس الأموال والأصول التكنولوجية من دولة إلى دولة أخرى، وهذه بهدف توسيع أسواق هذه المؤسسات في بلدان مختلفة، وحتى يتم ترجمة هذه المعاملات ينبغي الاعتماد على ما يسمى بالمحاسبة الدولية، وبالتالي يكون لهذه الاستثمارات تأثير على محاسبة الشركات الدولية وذلك من خلال عمليات الصرف الأجنبي وترجمة العملات الأجنبية بهدف المعالجة المحاسبية وإعداد القوائم المالية.[2]
- **توسع الاقتصاد الدولي:** بسبب وجود تكتلات اقتصادية كثيرة مع التقدم الذي أحرزته الأسواق العالمية، أثر هذا التغيير على المناخ الاقتصادي وبالتالي التأثير على المحاسبة الدولية وهذا ما جعل وجود نظام محاسبي دولي أكثر من ضرورة مما سبق.

---

[1] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا وفراس عبد الجليل، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، العراق، 2010، ص 122 – 125

[2] محمد فيصل مايدة، دروس عبر الخط في مقياس مشاكل محاسبية معاصرة، جامعة الوادي، 2021/2020، ص04

- **نظام النقد الدولي:** نظام أسعار الصرف وتدفق رؤوس الأموال والتعديلات التي تطرأ على موازين المدفوعات نتيجة نظام النقد الدولي تُحدث مشكلات أسعار الصرف وهذا ما ينعكس على نظام المحاسبة الدولية بطريقة غير مباشرة.

3. **مفهوم المحاسبة الدولية:** عرف Jenning المحاسبة الدولية "بأنها تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة دوليا لتحكم الممارسات العملية للمهنة " [1] **كما** تهتم المحاسبة الدولية بالتسجيل والمعالجة المحاسبية لمختلف الأحداث والمعاملات التجارية ذات البعد الدولي، وتهتم أيضا بتقديم الحلول في المجال المحاسبي للمشكلات التي تواجه الشركات المتعددة الجنسيات في المجال المالي، والمحاسبة الدولية لا تعني تطبيقها فقط من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، بل تعني كل شركة تقوم بالمعاملات ذات البعد الدولي حتى ولو لم تكن متعددة الجنسيات. والمحاسبة الدولية هي مجموعة من المعايير المقبولة على المستوى الدولي والصادرة عن هيئة محاسبية مختصة في سن هذه المعايير، لتطبيقها في مختلف اقتصاديات دول العالم للانتقال من المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العملية نظرا لوجود أنظمة محاسبية مختلفة بين الدول إلى المعالجات المحاسبية الموحدة بين هذه الدول نظرا لتطبيق نفس النظام المحاسبي.

4. **أهداف المحاسبة الدولية:** من أهداف محاسبة الشركات الدولية نجد: [2]

- التحليل المالي للمقارنة على المستوى الدولي, حيث يتم المقارنة بين تحليل نتائج اعمال الشركات العاملة في الدول المختلفة.
- مشاكل قياس واعداد التقارير المحاسبية التي تنشأ نتيجة العمليات التجارية الدولية ونشاط الشركات الدولية (شركة قابضة وشركات تابعة في عدة دول مختلفة) .
- توفير البيانات المحاسبية التي تحتاجها الاسواق المالية العالمية.
- التوحيد والتنسيق بين المبادى والتقارير المحاسبية المختلفة على مستوى العالم عن طريق الانشطة السياسية والمنظمات المهنية والبيانات المختصة بوضع المعايير المحاسبية.

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، البتراء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 14

[2] فريق عمل دفترة، ماهي معايير المحاسبة الدولية وأهميتها، https://www.daftra.com/hub ، نشر في 12 يناير 2023، أطلع عليه يوم 27 مارس 2023

ثالثا: أمثلة عن بعض المنظمات الاقتصادية الدولية:

من المنظمات أو الهيئات الاقتصادية الدولية نجد:

1. **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) : هو مؤسسة** عالمية تعاونية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، تم إنشائه سنة 1944 وبدأ أعماله في 1946 والهدف منه هو تشجيع رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه وتحتاج إلى مساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة طويلة الأجل، حيث يساعدها من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.[1]
2. **صندوق النقد الدولي (IMF):** هو مؤسسة مالية دولية مقرها العاصمة الأمريكية واشنطن، تم إنشائه في عام 1944 وبدأ أشغاله في 1947 ، يتكون أعضائه من 190 دولة ويهدف هذا الصندوق إلى: [2]
   - تحقيق التعاون الدولي في مجال النقود (السياسية النقدية الدولية).
   - استقرار اسعار صرف العملات.
   - التخلص من القيود المفروضة على الصرف الاجنبي.
3. **منظمة التجارة العالمية** (WTO): تعتبر منظمة التجارة العامية من الناحية التنظيمية والقانونية مؤسسة دولية مستقلة ماليا واداريا مثلها مثل البنك الدولي والصندوق النقد الدولي لكنها في الوقت نفسه عير خاضعة لمظلة الامم المتحدة وهي تلعب دور المحرك في عولمة الاقتصاد العالمي الهادفة الى تحويل الاقتصاد من نموذج التخطيط الموجه داخليا الى نموذج التخطيط التكاملي العالمي المبني على المصلحة المتبادلة بين الدول.

---

[1] البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd ، اطلع عليه يوم 2022/09/15 على الساعة 13.28

[2] صندوق النقد الدولي، https://ar.wikipedia.org/wiki ، أطلع عليه يوم 2023/10/22 على الساعة 20.41

4. **المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية (IOSCO) :** تعمل المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية مع لجنة المعايير المحاسبية الدولية لتطوير مهنة المحاسبة ومبادى الافصاح فهي تسعى الى تطوير مبادى تناسب اسواق الاوراق المالية وتهدف الى حماية المستثمرين والتأكد من عدالة السوق فضلا عن الى تقليل المخاطرة وهنا ليس القصد هو تقليل الاخفاق المالي ولكن تقليل تأثير الاخفاق على الاسواق المالية.
5. **لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) :** مقر اللجنة هو العاصمة البريطانية لندن التي تصدر عنها المعايير المحاسبية الدولية التي تنظم الاعمال والاحداث الاقتصادية المختلفة.
6. **الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) :**[1] تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين في عام 1977 مقره في نيويورك وذلك بموجب اتفاقية تمت بين 63 منظمة محاسبية مهنية من 49 دولة من دول العالم ويهدف الاتحاد الى تطوير ودعم مهنة تدقيق الحسابات ورفع درجة توحيد ممارسة المهنة من خلال اصدار معايير التدقيق الدولية. وينبثق عن الاتحاد سبع لجان ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق :
   - اللجنة الدولية لمهنة التدقيق
   - لجنة القطاع العام (الحكومي)
   - لجنة السلوك
   - لجنة العضوية
   - لجنة تقنية المعلومات
   - لجنة المحاسبة المالية والادارية
   - لجنة التعليم المحاسبي

رابعا: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات

تُصنف الشركات المتعددة الجنسيات إلى عدة أنماط من حيث مركز اتخاذ القرار إلى النمط المركزي والنمط اللامركزي والنمط الشبكي من حيث التكامل وطرق التعاون:

[1] International Federation of Accounting (IFAC); International Public Sector Accounting Standars Board, Edition 2012, p3

1. **النمط المركزي واللامركزي:** و هما:

1.1 **النمط المركزي وحيد الجنسية:** تكون الشركة في هذا النمط وحيدة الجنسية أساسا، ولكن تمتلك فروعا إنتاجية في بعض الدول أو الأســـواق الاجنبية، وتتخذ جميع القرارات في دولة المركز الرئيسي للشركة الأم.

2.1 **النمط اللامركزي:** بالمقارنة مع النمط الأول يلاحظ أنه في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصــرف في كل فروع الشــركة بالخارج، ومن المحتمل أن تقل د رجة رقابة الشـــركة الأم على فروعها في الأســـواق الأجنبية، كما أن هذا النمط تتعدد فيه الجنسيات المالكة للشركة.

2. **النمط الشـــبكي:** يعتبر هذه النمط أكثر الأنماط أهمية، حيث يحقق درجة عالية من التكامل الأفقي والرأســي للشــركات، ويكون لها مركز إنتاجي واحد تعتمد عليه بشــكل كبير أو كلي في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية، وهي حسب Livingston لا تعتبر شركات دولية في حالة عدم امتلاكها فروعا لتسويق منتوجاتها خارج الدول. ويوجد نوعين من النمط الشبكي هما:

1.2 **النمط الشـبكي الأفقي:** يتشـكل أسـاسـا من تجمع أو توسـع في أنشـطة مماثلة (البحث، التطوير، الإنتاج والتوزيع) في نفس القطاع الصـــناعي. ففي إيطاليا مثلا تتمركز المناطق الجغرافية الأساسية لصناعة النسيج في الشمال، ومختلف مراحل إنتاج الخيوط تقوم بها شركات تنتمي لنفس القطاع.

2.2 **النمط الشبكي العمودي:** يكون بتوريد الخدمات أو السلع بين طرفين سواء نحو الوراء أو الأمام، مثل: الموردون نحو المنتجون، المنتجون نحو الموزعون.

المحاضرة السادسة: أثر التغير في عملات الصرف الأجنبيــة

ســـنتناول في هذا الجزء إبراز المعالجة المحاســـبية للمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية أو تلك المنجزة بالخارج؛ مع توضيح كيفية ترجمة القوائم المالية ومعالجة الأرصدة المتعلقة بها إلى العملة المحلية في إطار توحيد القوائم المالية.

أولا: ماهية سعر الصرف الأجنبي

1. **مفهوم سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف على أنه عبارة عن "قيمة العملة بالعملات الأجنبية والذي يتحدد بتفاعل العرض والطلب عليها في ســوق الصــرف."[1] كما يعرف بأنه "ســعر مبادلتها بوحدات عملة أجنبية أخرى، أو ما نساويه من وحدات عملة أخرى."[2]
2. **مفاهيم بعض المصــطلحات المتعلقة بســعر الصــرف:** جاء المعيار المحاســبي الدولي IAS21 بمجموعة من المصطلحات الخاصة بسعر الصرف وهي تتمثل في:

- **فرق سعر الصرف:** الفرق الناتج عن عدد وحدات العملة الأجنبية في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة.
- **سعر الإغلاق أو الإقفال:** سعر الصرف الفوري بين عملتين مختلفتين في تاريخ إعداد القوائم المالية للوحدة المحاسبية.
- **البنود النقدية:** وحدات من العملة المحتفظ بها والأصــول والالتزامات المطلوب اســتلامها أو دفعها بمبالغ ثابتة أو قابلة للتحديد.
- **البنود غير النقدية:** هي غياب الحق في استلام أو تسديد التزام ويمثل عدد ثابت أو قابل للتحديد من وحدات النقد، وتشــمل الأوراق المالية الخاصــة بحقوق الملكية، المخزونات، المصــروفات المدفوعة مقدما والأصول الثابتة وما يتعلق بها والشهرة والأصول غير الملموسة.

---

[1] عدنان هجير وأمين زكي، الاقتصادي الدولي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص259

[2] قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، ص10

ثانيا: مفهوم العناصر النقديــة و العناصر غير النقدية

تتمثل العناصـر النقدية في النقدية (بنك، صـندوق، حسـاب جاري) إضـافة إلى الأصـول والخصـوم الواجب تحصيلها أو دفعها (حق أو دين) من خلال وحدات نقدية، مثل: حـ401، حـ411، حـ42، حـ43.

تشمل العناصر غير النقدية مختلف الأصول والخصوم في ظل غياب إلزامية دفع أو حق تحصيل كمقابل، مثل: التثبيتات و التسبيقات للموردين.

ثالثا: معالجة المعاملات بالعملـة الصعبـة

1. **معالجة العناصر النقدية:** تمر عملية معالجة العناصر النقدية بـ:

- ✓ **المعالجـة الأوليـة:** تسجل العناصر النقدية بسعر الصرف بتاريخ المعاملة كمعالجة أولية.
- ✓ **المعالجة بتاريخ 31/12/N:** في حالة عدم تســـوية هذه العناصـــر حتى تاريخ اقفال الدورة – 31/12/N – فإنه يتم إعادة ترجمتها بهذا التاريخ حسب سعر الصرف لـــ 31/12/N . في حين يتم تسجيل فروق الصرف كربح أو خسارة للصرف (حـ/666، حـ/766).
- ✓ **المعالجة بتاريخ التسـديد:** تقيم المعاملات بتاريخ التسـديد/ الاسـتلام، وفق سـعر الصـرف لهذا التاريخ. في حين يتم تسـجيل فروق الصـرف تسـجل كربح أو خسـارة للصـرف (حـــــ/666، حـ/766).

2. **معالجة العناصر غير النقدية**

- ✓ **المعالجـة الأوليـة:** وفق سعر الصرف الجاري في تاريخ المعاملة.
- ✓ **المعالجـة بتاريخ 31/12/N**، ويمكن الفصل بين:

– **العناصر غير النقدية والمقيمة وفق التكلفة التاريخية:** حيث يتم ترجمتها حسب سعر الصرف بتاريخ المعاملة (و ليس 31/12/N) .

– **العناصـر غير النقدية والمقيمة وفق القيمة العادلة:** حيث يتم ترجمتها حسـب سـعر الصـرف بتاريخ إعادة التقييم.

رابعا: **ترجمة القوائم المالية والأرصدة المتعلّقـة**

في إطار ترجمة القوائم المالية إلى العملة المحلية يمكن التقيد بالقواعد التالية:

– تترجم عناصر الأصول والخصوم للميزانية بتاريخ 31/12/N وكذا للسنة (N–1) وفق سعر الصرف بتاريخ إقفال كل ميزانية، عدا الأموال الخاصة والتي تقيم وفق سعر الصرف لتاريخ العملية.

– تقييم عناصر الإيرادات والأعباء لحساب النتائج للدورتين (N) و (N–1) وفق سعر الصرف بتاريخ إجراء المعاملة لكل عملية. يتم الإعتماد على سعر الصرف المتوسط للفترة (اسبوع، شهر، .) في حالة عدم التمكن من تحديد سعر الصرف بتاريخ إجراء كل معاملة.

– في حين يتم تسجيل كل فرق في سعر الصرف ضمن عناصر الأموال الخاصة (حـــ 104: فارق الصرف).

مثال:

من بين فروع شركة جزائرية، الشركة (Y) والمتواجدة بفرنســـا، أين تمتلك 100% من أصول هذه الأخيرة. في حين قامت بالحيازة على هذا الفرع في (N–10) حيث بلغ ســعر الصــرف: 1 أورو = 80 دج.

بتاريخ N/12/31 بلغ سعر الصرف: 96,25 دج = 1 أورو، أما بتاريخ N–1/12/31 فقد كان كما يلي: 1 أورو= 95,5 دج. في حين أن سعر الصرف المتوسط للسنة N يساوي إلى: 1 أورو= 96دج

يقدم حساب النتائج بتاريخ N/12/31 على النحو التالي: الوحدة: **أورو**

البيان	المبلغ
المبيعات	35.000
استهلاكات وسيطيه	33.190
أعباء عملياتية أخرى	500
أعباء مالية	350
ضرائب	460
نتيجة السنة المالية	500

الميزانيــة بتاريخ N/12/31: الوحدة: **أورو**

الأصـول	N−1	N	الخصـوم	N−1	N
أصول غ. جارية	6.000	5.500	رأس المال الاجتماعي	1.000	1.000
			الإحتياطات + النتيجة	3.700	4.200
أصول جارية	7.700	7.600	الخصوم غ. الجارية	5.400	4.300
			الخصوم الجاريـة	3.600	3.600
المجموع	13.700	13.100	المجموع	13.700	13.100

بتاريخ N−1/12/31 بلغت الأموال الخاصة للفرع، بعد التحويل إلى العملة المحلية:

البيان	أورو	سعر الصرف	د ج
رأس المال الاجتماعي	1.000	80	80.000
الاحتياطات + النتيجة	3.700	* 85	** 314.500
فروق الصرف			*** 54.350
المجموع	4.700	95,5	448.850

* يستعان بسعر الصرف الدورة التي حققت كل نتيجة

** سعر الصرف المتوسط

*** يتحدد من خلال الفرق

المطلوب: ترجمة القوائم المالية للفرع (Y) للعملة المحلية (دج)

الحـــل:

بتاريخ إقفال الحسابات، يمكن ترجمة القوائم المالية للفرع من خلال:

- استخدام سعر الصرف المتوسط للعناصر المرتبطة بحساب النتائج
- استخدام سعر الصرف بتاريخ الإقفال بالنسبة للأصول، الخصوم.

حساب النتائج بتاريخ N/12/31 :

البيان	أورو	سعر الصرف	دج
المبيعات	35.000	96	3.360.000
استهلاكات وسيطيه	33.190	96	3.186.240
أعباء عملياتية أخرى	500	96	48.000
الأعباء الماليـة	350	96	33.600
الضرائـب	460	96	44.160
نتيجة السنة الماليـة	500	96	48.000

الميزانية في: N /12/31

الأصـول	أورو	سعر الصرف	دج
الأصول غير الجارية	5.500	96,25	529.375
الأصول الجارية	7.600	96,25	731.500
مجموع الأصول	**13.100**	**96,25**	**1.260.875**
رأس المال الإجتماعي	1.000	80	80.000
احتياطات + نتيجة السنة	4.200	–	* 362.500
فارق الصرف	–	–	** 58.000
خصوم غير جارية	4.300	96,25	413.875
خصوم جارية	3.600	96,25	346.500
مجموع الخصوم	**13.100**		**1.260.875**

* تتمثل في رصيد السنة N–1 أي: 314.500 اضافة الى نتيجة السنة المالية 48.000

** يحدد من خلال الفرق

ملاحظـة:

- في حالة أن الشركة الأم لا تمتلك 100% من الأموال الخاصة للفرع، يودع جزء من فرق الصرف ضمن خانة أرباح الأقليـة.

المحاضرة السابعة : مدخل لمحاسبة الأدوات المالية

ظهرت الأدوات المالية لغرض تلبية حاجات المتعاملين بها من خلال عملية التبادل التي تتم على هذه الأدوات، حيث تباع وتشتري من قبل العديد من الناس والمؤسسات، شأنها شأن أي سلعة أخرى، إلا أنه لها خصوصية أنها أداة استثمارية. فالأداة المالية هي عقد قد يؤدي إلى نشأة أصل مالي لمؤسسة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية)أموال خاصة(لمؤسسة أخرى.

أولا: ماهية الأداة المالية:

1. **تعريف الأداة المالية:** مصطلح "أداة مالية" يشمل: أدوات حقوق الملكية، الأصول المالية، والالتزامات (الخصوم المالية)، ولجميع هذه المصطلحات الثلاثة تعريفات محددة تساعد الكيان على تحديد أي البنود التي ينبغي محاسبتها كأدوات مالية. حيث تصنف الأداة المالية الصادرة إما كالتزام مالي أو أداة حق ملكية يحدد ما إذا يتم الاعتراف بالفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر المتعلقة بتلك الأداة في حسابات الأرباح والخسائر . أو أن يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية (أموال خاصة.). واستنادا إلى معايير المحاسبة الدولية يمكن تعريف مصطلح "الأدوات المالية" بأنه تعبير عن عقد يؤدي في نفس الوقت إلى نشوء أصل مالي عند مؤسسة ونشوء خصم مالي أو أداة أموال خاصة عند مؤسسة أخرى، ويمكن أن نقول أيضا أن الأداة المالية هي عقد يؤدي إلى:
   - إما ظهور حق في الحصول على سي ولة أو أصول مالية أخرى أو مبادلة أدوات مالية مع الغير في ظروف ملائمة أو أداة أموال خاصة لمؤسسة أخرى، وهي حالة الأصول المالية.
   - إما إلى ظهور التزام بتسليم سي ولة أو أصول مالية أخرى أو مبادلة أدوات مالية مع الغير في شروط غير ملائمة، وهي حالة الخصوم المالية.
2. **مكونات الأداة المالية:** قد تكون الأداة المالية عبارة عن التزام مالي للمنشأة في صورة نقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط كالذمم الدائنة، القروض التي يتم الحصول عليها من منشآت أخرى، السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشأة.

1.2 الأصول المالية: هي الأصول التي تكون في شكل[1]:

– الأموال الجاهزة.

– كل حق تعاقدي لاستلام نقديات أو أصل مالي آخر.

– كل حق تعاقدي لمبادلة أدوات مالية في ظل شروط ملائمة.

– كل عقد يفرض أو يمكن أن يفرض على المؤسسة عند حلول الأجل استلام كمية متغيرة من أدوات الأموال الخاصة

المتلقة بها.

– كل عقد يتم ترصيد فيه أداة مالية مشتقة مقابل عدد محدد من أدوات الأموال الخاصة في المؤسسة.

ومن أمثلة الأصول المالية نجد: النقد (السيولة) – الاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى. – الذمم المدينة. – القروض والسلف الممنوحة للغير – الاستثمارات المالية في السندات. – الأصول المالية المشتقة.– الذمم المدينة لعقود – الايجار التمويلي.

ويستثنى من الأصول المالية كل البنود التي تبدو أصولا مالية الا انها ليست كذلك لأنها لا تتضمن نشوء حق حالي

باستلام نقد أو أصل مالي آخر منها:

–**التثبيتات:** المباني والعقارات ...الخ.

–**التثبيتات الغير ملموسة (معنوية):** مثل براءات الاختراع، حقوق الملكية الفكرية ...الخ.

–**الأعباء المدفوعة مسبقا:** ترتبط هذه الأصول بالحصول على مخزونات أو خدمات في المستقبل لكنها لا تؤدي الى

نشوء حق مالي باستلام النقد أو أصل مالي آخر.

2.2 الالتزامات المالية: الالتزام المالي هو التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية أو:

- عقد من الممكن أن تتم تسويته أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمنشأة. وتشمل هذه العقود: (عقود ليست مشتقة وتتضمن التزام

[1] بوسبعين تسعديت، محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين، جامعة البويرة، 2016/2015، ص 3

تعاقدي للمنشأة المصدرة لتسليم عدد متغير من أدوات ملكيتها. – عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية الخاصة بالمنشأة،) ومن أمثلتها نذكر: الذمم الدائنة – القروض التي يتم الحصول عليها من منشآت أخرى – السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشأة – الذمم الدائنة لعقدالإيجار التمويلي – الالتزامات المالية المشتقة – الالتزامات التعاقدية لتسليم الأسهم المتعلقة بالمنشأة نفسها التي مبلغ محدد من النقد – بعض المشتقات على حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة (أسهم المنشأة والتي حددت قيمتها لتتجاوز بشكل كبير قيمة النقد أو الأصل المالي الآخر.)

ومن العناصر المستثناة من قائمة الالتزامات المالية نذكر: [1]

- **الإيرادات المؤجلة:** الإيرادات المؤجلة:ترتبط بالتسليم المستقبلي للبضائع أو الخدمات ولكنها لا تؤدي إلى نشوء التزام تعاقدي بدفع النقد أو أصل مالي آخر.
- **مخصص ضمانات البضاعة:** ترتبط هذه المخصصات بالتزام تقديمخدمات مستقبلية لكن لا تؤدي إلى وجود التزام تعاقدي بدفع نقدية أو أصل مالي آخر.
- **التزامات ضريبة الدخل:** لا تعتبر هذه الالتزامات تعاقدية بل يتم فرضها وفق متطلبات القانون،الالتزامات
- الإستنتاجية لا تعتبر التزامات مالية لأنها لا تنتج عنها عقود مع الغير وتعالج بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 3

3.2 أداة حق الملكية:

هو عقد يبين الحصة المتبقية في أصول منشأة معينة بعد اقتطاع كافة الالتزامات.

أي أن: **حقوق الملكية = إجمالي الأصول – إجمالي المطلوبات**

ومثالا على أدوات حقوق الملكية ما يلي:

– الأسهم العادية (التي لا يمكن ردها إلى الجهة المصدرة من قبل حاملها).

–ا لأسهم الممتازة (التي لا يمكن استردادها من قبل حاملها و قد تقدم توزيعات أرباح غير محددة

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير التقارير المالية، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، 2007، ص 531

لحاملها).

– الكفالات أو خياراتالشراء المكتوبة(التي تسمح لحاملها بالاكتتاب أو شراء عدد ثابت من النقد أو أصل مالي آخر).

4.2 الأداة المالية المركبة:

تضـــمن بعض الأدوات المالية عنصـــر الالتزام وعنصـــر حق الملكية في آن واحد ويفرض المعيار IAS32 فصـــل الأجزاء المكونة عن بعضـــها البعض حيث يتم المعالجة المحاســـبية لكل جزء وعرضــها بشــكل منفصــل وفقا لجوهرها. ومن أمثلة ذلك الســندات القابلة للتحويل لأســهم والتي تتضــمن جزأين:

- التزام الشركة المتعاقدة على دفع نقدا مقابل القيمة الأصلية للسندات+الفوائد السنوية.
- التزام خيار شراء لحامل السند لتحويل أداةالدين إلى سهم عادي(أداة حق ملكية.

ويؤدي العرض المنفصل للعنصرين الالتزام وحق الملكية إلى أن تكون المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية أصدق تعبيرا عن الوضع المالي للمنشأة المصدرة للأداة المالية، حيث يجب على المصدر أن يظهر في المركز الماليالجانب الخاص بالالتزام منفصلا عن الجانب الخاص للحقوق الملكية.

ويجب عدم إجراءعلى هذا التصنيف، وتحديد قيمة الالتزام عن طريق ايجاد القيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية المتمثلة في الفوائد والقيمة الاسمية باستخدام معدل خصم يعادل معدل الفائدة السائد أو الموجود في السوق على التزام مشابه غير قابل للتحويل.

ثانيا: قياس الأداة المالية:

قياس الأدوات المالية هو المرحلة التي تلي مرحلة الاعتراف، وهو عملية تحديد قيم نقدية للأدوات المالية التي تظهر في القوائم المالية، ويعتبر التوجه نحو القياس وفق القيمة العادلة خطوة مهمة نحو تحسين طرق التقييم المحاسبية، باعتبار أن البيانات المالية المفصح عنها وفق هذه الطريقة أكثر ملاءمة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع المعلومات الناتجة عن التقييم وفق التكلفة التاريخية.

1. **القياس على أساس التكلفة:** التكلفة هي المبلغ الذي تم مقابله شراء أصل أو تحمل التزام، بما في ذلك تكاليف المعاملات (أي الرســـوم أو العمولات المدفوعة). بعد عملية القياس الأولي، يقاس نوع

واحد فقط من الأدوات المالية بالتكلفة وفق ما نص عليه المعيار IAS39 ، بما في ذلك المشـــتقات المرتبطة بمثل هذه الأدوات غير المسجلة في البورصة والتي يجب تسويتها بواسطة تلك الأدوات.

2. **القياس على أساس التكلفة المستهلكة:** التكلفة المستهلكة هي تكلفة أصل أو التزام كما هي معدلة حسب الضرورة لتحقيق معدل فائدة فعال ثابت على مدى عمر الأصل أو الالتزام (أي دخل فائدة ثابت أو نفقة ثابتة كنسبة مئوية من المبلغ المرحل للأصل المالي أو الالتزام المالي). لتحديد التكلفة المستلكة لاصل أو التزام ما، يطبق الكيان طريقة معدل الفائدة الفعلي وتحدد هذه الطريقة أيضا مبلغ دخل الفائدة أو نفقة الفائدة الواجب إثباته في كل فترة عن أصل مالي أو التزام مالي. [1]

3. **القياس على أســاس القيمة العادلة:** تعتبر محاسبة القيمة العادلة البديل الأمثل لمحاسبة التكلفة التاريخية الذي تنادي به المعايير الدولية للمحاســبة خاصــة بعد الانتقادات التي وجهت إليها، ومن خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى مفهوم، مزايا وعيوب القياس على أساس القيمة العادلة.

1.3 مفهوم القيمة العادلة: مفهوم القيمة العادلة ليس مفهوما جديدا ناتجا عن معايير IAS/IFRS بل كان متواجدا في أنظمة محاسبية أخرى مثل النظام الفرنسي والنظام الأنجلو سكسوني، ومعاييرIAS/IFRS هي التي طورته وصاغته في محيط اقتصادي دولي[2]. كما تُعرف المعايير المحاسبية الأمريكية القيمة العادلة بأنها السعر الممكن استلامه عند بيع أصل أو عند تسوية التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس.[3] كما يمكن تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن أن يتبادل به المشتري والبائع أصل ما، مع ضرورة توافر لديهما الرغبة في إتمام صفقة التبادل بالتراضي.[4]

---

[1] شالور وسام، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 152

[2] محمد سفير وجمال مدات، القيمة العادلة : بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد، مجلة معازف، العدد13، 2012، ص144

[3] شعيب شنوب، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي : الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، 20 و21 أكتوبر 2009

[4] بوسبعين تسعديت، محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في العلوم التجارية، المالية والمحاسبة، جامعة البويرة، 2015 – 2016، ص 8

2.3 أهمية القياس بالقيمة العادلة: يعتبر التوجه نحو أساس القيمة العادلة خطوة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، مع ذلك فمازال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوقة وقابلة للصحة. ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الأمريكي FASB المتعلق بالملائمة والموثوقية استخدام أكثر ملاءمة وصلة أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية،حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لقوائمها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية. أما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية، فإن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية.

المحاضرة الثامنة: معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) المعالجة لموضوع الأدوات المالية

تطرقنا ســـابقا إلى عرض ماهية الأدوات المالية كمدخل عام إلى محاســـبة الأدوات المالية، حيث توصلنا إلى أن الأداة المالية هي عبارة عن أي عقد ينتج عنه أصل مالي للمؤسسة أو التزام مالي أو حق ملكية لمؤسسة أخرى. وأيضا تم استنتاج أن الأداة المالية يمكن اعتبارها أصل مالي يكون في شكل نقدي أو أداة حق ملكية، أو حق تعاقدي من أجل استلام مبالغ نقدية أو أصل مالي من مؤسسة أخرى. في هذه المحاضـرة سـنقوم بعرض بعض المعايير المحاسـبية الدولية التي عالجت موضـوع الأدوات المالية، ونجد منها المعيار المحاسبي الدولي IAS32 الذي يعنى بالعرض والافصـاح للأدوات المالية والمعيار IAS39 الذي يتناول معايير الاعتراف والقياس والافصـاح عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمؤسسـة بما فيها المحاســبة عن عمميات التحوّط، إذ يُعتبر المعياران إصـــداران رئيســـيان للجنة المعايير المحاســـبية الدولية(IASB) حول هذا الموضوع.

سنتناول موضوع المحاضرة من خلال العنصران الآتيان:

- **الأدوات المالية:** العرض وِفق المعيار المحاسبي الدوليIAS32
- **الأدوات المالية:** الاعت ا رف والقياس وِفق المعيار المحاسبي الدوليIAS39

أولا: الأدوات المالية: العرض وِفق المعيار المحاسبي الدوليIAS32

إن المبدأ الأســاســي في تصــنيف الأداة المالية التي تُصــدرها المؤســســة كالتزام أو حق ملكية عند الاعتراف الأولي بها باعتبارها التزام أو أداة حق ملكية يتم وِفق جوهر العقد الذي نشـــأ بموجبه الأصـــل المالي وليس الشكل القانوني، هذا ما نص به معيار العرض . IAS32 حيث سنتناول هدف هذا المعيار المحاسبي ونطاق تطبيقه كما يمي:

1. هدف المعيار المحاسبي الدولي: IAS32

نتيجة للتطورات الحاصلة في أسواق المال العالمية انتشر استخدام العديد من الأدوات المالية سواء في صورتها التقليدية (مثل السندات والأسهم)، أو في صورة مشتقاتها (مثل المقايضات أو مبادلات معدلات الفائدة)، حيث جاء المعيار IAS32 لتحقيق الأهداف التالية:

- تدعيم فهم مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية سواء كانت هذه الأدوات ظاهرة في القوائم المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمؤسسة وأدائها وكذلك تدفقاتها النقدية.
- تقديم توصيفات للمتطلبات الواجب اتباعها لعرض الأدوات المالية بالميزانية.
- تحديد المعلومات الواجب الافصاح عنيا فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت موجودة بالميزانية أو خارجها.
- يعالج المعيار كيفية تبويب الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية حيث يقدم لنا إرشادات في كيفية تبويبها إلى مطلوبات وحقوق ملكية وكذلك تبويب ما يتعلق بها من فوائد، أرباح الأسهم، خسائر القيمة وكذلك توضيح الحالات التي يجب فيها عمل المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية.
- دعم الافصاح عن المعلومات الخاصة بالعوامل التي تؤثر في مقدار وتوقيت ومخاطر التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالمؤسسة والناتجة عن الأدوات المالية وكذلك السياسات المحاسبية المطبقة في معالجة الأدوات المالية.
- تشجيع ودعم الافصاح عن المعلومات الخاصة بطبيعة ومدى استخدام المؤسسة للأدوات المالية وأغراض استخداميا والمخاطر المرتبطة بها وسياسات الإدارة في التحكم في تلك المخاطر.

2. نِطاق المعيار: IAS32

يجب تطبيق هذا المعيار عند العرض والافصاح عن المعلومات المتعلقة بكافة الأدوات المالية سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة في السجلات المحاسبية، ما عدا:

- الحصص في الشركات التابعة، كما هو مبين في المعيار المحاسبي الدولي. IAS27
- الحصص في الشركات الزميلة، كما عُرفت في المعيار المحاسبي الدولي. IAS28
- الحصص في المشروعات المشتركة، كما عُرفت في المعيار المحاسبي الدولي. IAS31

- المطلوبات الناتجة عن المزايا المتعلقة بكافة خطط تقاعد العاملين وهي موضـــحة في المعيار IAS19 والمعيار IAS26.
- الالتزامات الناتجة عن العقود التأمينية.

3. المصطلحات المتعلقة بالمعيار: IAS32

هناك العديد من المصطلحات المستخدمة في هذا المعيار منها:

- **الأداة المالية:** هي أي عقد ينتج عنه في آن واحد أصل مالي لمشروع ومطلوب مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر.
- **الأصل المالي:** هو أي أصل يتمثل في أي من (النقدية، أي حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أي أصل مالي آخر من مشروع آخر، أي حق تعاقدي لمبادلة أدوات مالية مع مشروع آخر في ظروف تبدو مواتية، أي أداة ملكية في مشروع آخر.)
- **المطلوب المالي:** هو أي التزام تعاقدي ب (تسـليم نقدية أو أي أصـل مالي آخر لمشـروع آخر، مبادلة أصل مالي مع مؤسسة أخرى في ظروف تبدو غير مواتية في المستقبل.)

4. مواضيع المعيار المحاسبي: IAS32

يعالج المعيار بالعرض والتفصيل المواضيع الآتية:

– التفرقة بين الأدوات المالية وحقوق الملكية.

– الأسهم الذاتية، حيث بإمكان المؤسسة المصدرة لأسهم إعادة شرائها في حالة تخفيض رأس المال، أو من أجل إعادة توزيعها على إطاراتها السـامية كنوع من التشـجيع والتحفيز نظير جهودهم المبذولة، أو من أجل المضاربة (تنشيط الطلب على أسهمها.)

– الأدوات المالية المركبة.

– **المقاصـــة:** ينص المعيار على عمل المقاصـــة بين أصـــل مالي والتزام مالي مع التبرير عن القيمة الصـافية للميزانية، مع ضـرورة وجود نص قانوني ملزم بإجراء هذه المقاصـة ووُجود نية لدى المؤسـسـة بتسـوية الأصـل المالي والالتزام المالي على أسـاس صـافي، وكذلك يجب إبرام العقد. وبالنسـبة للقانون الجزائري نجد المواد 297 و 300 تكفلان قانونية إجراء المقاصة للمدين.

- **التقرير عن الفوائد والمكاسب والخسائر والتوزيعات:** ينص المعيار 32 على أن المكاسب والخسائر على الأدوات المالية يجب أن تسجل في قائمة الدخل فيما يخص الالتزامات، وفي الأموال الخاصة فيما يخص أداة حق الممكية.

ثانيا: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وفق المعيار IAS39

يقوم المعيار المحاسبي الدولي IAS39 بتحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة للموجودات المالية والمطلوبات المالية وقياسها ومن ثم الافصاح عنيا بطبيعة الحال، والجدير بالذكر أن هناك بعض المعايير الاخرى التي تتناول هده المواضيع ضمن نطاقها والموجودة بالمعيار IAS39 الذي نتناوله في هذه المحاضرة،

فعلى سبيل المثال نجد المعيار" IAS25 محاسبة الاستثمارات " وشمل الاعتراف بالدين استثمارات حقوق الملكية وقياسها كذلك الاستثمارات في الأ راضي والمباني، والموجودات الأخرى الملموسة وغير الملموسة والمحتفظ بها على سبيل الاستثمار. حيث نجد المعيار IAS39 قام بإلغاء المعيار IAS25 باستثناء ما يتعلق بالأ راضي والمباني والموجودات الاخرى الملموسة وغير الملموسة والمحتفظ بها بغرض الاستثمار. سنتناول هذا المعيار من خلال التطرق إلى هدف ونطاق المعيار إضافة إلى المصطلحات الرئيسية التي جاء بها .

1. هدف المعيار: IAS39

إن هدف ىذا المعيار هو وضع مبادئ للاعتراف وقياس الأصول والالتزامات المالية في القوائم المالية للمؤسسات والافصاح عنها. بمُوجب هذا المعيار يجب الاعتراف بكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الميزانية بما في ذلك كافة المشتقات، ويجب مبدئيا قياسها بمقدار التكلفة التي هي القيمة العادلة للمقابل المُعطى أو المستلم لامتلاك الأصل المالي أو المطلوب.

2. نطاق المعيار: IAS39

يُطبق هذا المعيار على جميع الأدوات المالية في المؤسسة باستثناء:

- الحصص في الشركات التابعة أو الزميمة والمشاريع المشتركة التي تتم محاسبتيا وفق المعيار IAS27

- الحقوق لالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عيها المعيار. IAS17
- الموجودات والمطموبات التي يممكيا موظفي المؤسسة بموجب خطط منافع الموظفين التي يطبق عليها المعيار. IAS19 .

- الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين كما هي مُعرفة في المعيار. IAS32
- أدوات حقوق الملكية الصـــادرة من قبل المؤســـســـة المقدمة للتقارير بما في ذلك الخيارات والضمانات والأدوات المالية الأخرى المبوبة كحقوق مساهمين للمؤسسة المقدمة للتقارير.
- عقود الضـــمانات المالية بما في ذلك خطابات الاعتماد التي تنص عمى إج ا رء دفعات ما يقم المدين بالتسديد عند الاستحقاق.
- عقود العوض المحتمل في عملية دمج المؤسسات.
- العقود التي تتطلب الدفع بناءً على المتغيرات الجوية أو الجيولوجية أو المتغيرات الطبيعية الأخرى.

3. المصطلحات المتعلقة المعيار IAS39

هناك العديد من المصطلحات المستخدمة في هذا المعيار منها:

- **الاعتراف:** عملية الاعتراف بالأدوات المالية هي العمليات المتعلقة بالإقرار بالأداة المالية واثباتها (تسجيلها) في السجلات المحاسبية واظهارها في القوائم المالية.
- **القياس:** قياس الأدوات المالية هو المرحلة التي تلي مرحلة الاعتراف بها، ونعني بالقياس عملية تحديد قيم نقدية للأدوات المالية التي تظهر في القوائم المالية.

4. مواضيع المعيار: IAS39

يعالج المعيار IAS39 المواضيع المتمثمة أساسا في:

- توضيح كيفية الاعت ا رف بالأصل والالت ا زم المالي لأول مرة في المي ا زنية.
- شرح طريقة إلغاء الاعت ا رف بالأصل أو الالت ا زم المالي.
- تصنيف، إعادة تصنيف، وقياس الأصول والالت ا زمات المالية.

المحاضرة التاسعة: محاسبة الأصول المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

الأصـل المالي هو الأصـل الذي يسـتمد قيمته من العقد الذي تم إبرامه سـواء كان عبارة عن نقود مالية أو أسهم أو سندات أو ودائع بنكية وغيرها من الأصول التي تختلف عن الأصول المادية التي تستمد قيمتها من ذاتها كالمباني والآلات والمعدات ... إلخ. والأصـــل المالي يمثل حق مالكه بالحصـــول على دفعات مالية من طرف آخر، كما يتميز الأصـل المالي عن باقي الأصـول في كونه سـهل السـيولة (أي تحويله من شـكله العقدي إلى نقود مالية حقيقية يتم بسـرعة، وبدون تكلفة كبيرة) مقارنة بالأصـول الثابتة التي قد تحتاج لوقت لبيعها مع فقدانها قيمتها في بعض الحالات، إضـــافة لحاجتها للصـــيانة الدورية من أجل الحفاظ عليها. والمعالجة المحاسبية للأصـول المالية تتم بعد تحديد طبيعة الأصـل المالي أولا، والتي تتحدد بمجرّد معرفة نيّة المؤسسة من اقتنائيا ليذا الأصل، حيث سنتناول في هذه المحاضرة طريقة تصنيف الأصـــول المالية وفقا لمتطلبات النظام المحاســـبي المالي ووِفقا لمتطلبات المعايير المحاســـبية الدولية (IFRS/IAS) والقياس الأولي واللاحق للأصول المالية إضافة إلى التطرق لكيفية معالجة هذه الأصول محاسبيا.

أولا: تصنيف الأصول وفق الـ SCF و (IFRS /IAS):

على الرغم من اعتماد النظام المحاســـبي المالي على المعايير IFRS/IAS في الإعداد إلا أنه يختلف عنها في تصـنيف الأصـول المالية، حيث نجد أنه يصـنفها حسـب تبويب الميزانية وحسـب تبويب مدونة الحسابات كما يلي:

1. تصنيف الأصول المالية حسب الميزانية:

يتم تصـنيف الأصـول المالية في الميزانية ضـمن عنصـرين منفصـلين (أصـول مالية غير جارية وأصول مالية جارية) كما يلي:

1.1 **الأصول المالية غير الجارية (الثابتة):** هي الأسهم والسندات التي يكون للمؤسسة القدرة والرغبة على الاحتفاظ بها لفترة متوســـطة أو طويلة الأجل (أكثر من 12 شـــهرا من تاريخ نهاية الدورة

المحاسبية) أو إلى غاية تاريخ استحقاقها كما في حالة السندات، وتصنف الأصول المالية غير الجارية حسب منفعتها والأسباب التي أدت إلى حيازتها إلى 4 أصناف كما يلي:

- **سندات المساهمة والحسابات المدينة (الذمم):** هي السندات التي يعتبر امتلاكها الدائم مفيد لنشاط المؤسسة (لأنها تسمح بممارسة النفوذ أو السيطرة على المؤسسة المصدرة لتلك السندات) ويندرج ضمن هذا النوع من السندات: المساهمات في الشركات التابعة / المساهمات في المؤسسات المشاركة / المساهمات في المؤسسات المشتركة.
- **سندت مثبتة أخرى:** هي السندات التي تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها بصفة دائمة ولا تنوي التخلي عنها على المدى القصير الأجل، من هذه السندات نجد: الحصص في رأس مال مؤسسات أخرى / سندات التوظيف على المدى الطويل الأجل.
- **القروض والحسابات المدينة التي أنشأتها المؤسسة:** هي التي لا تنوي المؤسسة أو لا تملك القدرة على بيعها في الأجل القصير مثل: القروض التي تمنحها المؤسسة للغير لفترة تفوق 12 شهرا / الودائع والكفالات المدفوعة للغير ولاتي تستحق بعد أكثر من 12 شهرا / الحقوق لدى العملاء وغيرها من الحقوق (الذمم) المماثلة.

2.1 الأصول المالية الجارية (المتداولة): هي الأسهم والسندات وكل الأدوات المالية الأخرى والتي تمت حيازتها بنية التنازل عنها في المدى القصير الأجل (أقل من 12 شهرا) ومن أمثلتها: العملاء / الأدوات المالية المشتقة (الخيارات، المبادلات ...) / حسابات النقدية (الصندوق، البنك) والقيم المنقولة للتوظيف والتي تشترى بهدف التنازل عنها في المدى القصير الأجل.[1]

2. تصنيف الأصول المالية حسب مدونة الحسابات:

يكون هذا التصنيف لأغراض المعالجة المحاسبية الأولية واللاحقة، وهذا التصنيف يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ويتم تصنيفها إلى 4 أصناف كما يلي:

- أصول مالية تم اقتنائها من طرف المؤسسة بهدف تحقيق الأرباح من وراء عملية التنازل عنها، وتسجل هذه الأصول ضمن **ح/50 قيم منقولة للتوظيف** ما عدا ح/509 (الخاص بالتسديدات الباقي القيام بها عن القيم المنقولة للتوظيف غير المسددة، مثل: **ح/503 الأسهم أو السندات**

[1] عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، د ن، الطبعة الثانية، 2014، ص38

المخولة حقا في الملكية و **ح/ 506 ســـندات التوظيف قصـــيرة الأجل .... /** الأدوات المالية المشـتقة ما لم تكن موجهة لأغراض التغطية وتسـجل في حسـاب النقدية (ح/53 الصـندوق أو ح/512 بنوك الحسابات الجارية)

- أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها تاريخ استحقاق ولدى المؤسسة النية الصريحة والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتصنف ضمن **ح/272 السندات التي تمثل حق الدين** باستثناء الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة أو المتاحة للبيع والقروض والذمم (الحسابات المدينة) التي أصدرتها المؤسسة.
- **القروض والذمم التي أصدرتها المؤسسة:** هي أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مقيدة (متداولة) في سـوق نشـط باسـتثناء الأصـول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة أو المتاحة للبيع ومن أمثلتها نجد: **ح/411 ديون الزبائن (العملاء)** وغيرها من ديون الاستغلال التي تسجل في **ح،41** ، والقروض الممنوحة من طرف المؤسسة للعمال أو مؤسسات أخرى وتســجل في **ح/274 القروض والديون الدائنة المترتبة على عقد إيجار التمويل / الودائع والكفالات المدفوعة للغير والتي تسجل في ح/275**
- **الأصول المالية غير المشتقة:** التي تم تعيينها كأصول مالية متاحة للبيع أو الأصول المالية غير المصـنفة ضـمن الأنواع السـابقة، ومن أمثلتها نجد : **ح/273 السـندات المثبتى التابعة لنشـاط المحفظة / ح/272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن / ح/271 السندات المثبتة الأخرى الغير تابعة لنشاط المحفظة**

ثانيا: القياس الأولي واللاحق للأصول المالية:

يتم تقييم الاصـول المالية وتحديد سـعرها باتباع طرق مختلفة لغرض المعالجة المحاسـبية للأصـول المالية حسب الغرض الذي من أجله تم افتنائها، ونميز بين طريقتين للقياس وهما:

1. **القياس الأولي:** حسب النظام المحاسبي المالي تُدرج الأصـول المالية في الحسـابات عند شـرائها بتكلفة الشـراء مُضـافا إليها النفقات المرتبطة بها مباشـرة، وعند البيع تُقاس بسـعر البيع مطروحا منه العمولات المدفوعة ومصاريف ا لبيع المباشرة، والفرق الناتج بين صافي البيع والتكلفة إذا كان موجب يعتبر على أنه مكاسـب اسـتثمارات ويسـجل في حسـاب مسـتقل هو حسـاب النتائج **ح/**

الأرباح الصـافية للتناول عن الأصـول المالية، وإذا كان الفرق سـالبا يعتبر على أنه خسـائر استثمارات ويسجل في **ح/665 الخسائر الصافية للتناول عن الأصول المالية.**

2. **القياس اللاحق:** حسـب النظام المحاسـبي بعد التسـجيل الأولي للأصـول المالية، يجب أن يتم تسـجيل هذه الأصـول يالقيمة الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم مطروح منها الاهتلاكات المتراكمة وخسـائر القيمة المتراكمة.[1] ويتحدد القياس اللاحق للأصـول المالية حسـب فئات تصـنيفها ويقيم لاحقا كما يلي:

جدول (08-01): القياس اللاحق للأصول المالية

فئة تصنيف الأصل المالي	القياس اللاحق للأصل المالي على أساس
الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة ح/ 503 أو ح/506	القيمة العادلة والفرق الناتج يحمل لنتيجة الدورة في **ح/ 665 أو ح/ 765**
الأصـــول المـالية المحتفظ بهـا حتى موعـد الاستحقاق: بعض من **ح/ 26 و ح/ 27**	التكلفة المهتلكة مطروحا منها أي مخصـصـة خسارة قيمة (تدني قيمة).
الأصول المالية المتاحة للبيع بعض **من ح/26 و ح/27**	القيمة العادلة مطروحا منها أي مخصـــص خســارة القيمة، كما يســجل الفرق الناتج عن التقييم في **ح/104 فارق التقييم**

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثا: المعالجة المحاسبية للأصول المالية وفق ال scf :

سـنأخذ السـندات باعتبارها أصـول مالية، حيث سـنتناولها بشـيء من التفصـيل، وذلك بالتطرق إلى ماهية السندات، خصائصها، أنواعها وكيف يتم معالجتها محاسبيا كما يلي:

1. **مفهوم السـندات:** السـند هو من الأوراق المالية التي يتم تداولها في الأسـواق المالية وهو قابل للتداول لأجل محدد بفائدة محددة، وبهذا فإن السند يعتبر دائنا للجهة المصدرة له (أي له الحق في الحصول على قيمة السند الإسمية في تاريخ استحقاقه، وكذلك له الحق في الحصول على فائدة محددة وبصورة دورية) كما يكون للسند حق الأولوية في الحصول على حقوقه عند تصفية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، المادة 121-21، ص10

الشركة. وسندات التوظيف تعرف على أنها نوع من الأوراق الماية التي تملكها المؤسسة بهدف تحقيق عوائد وأرباح في الأجال القريبة وليس للاحتفاظ بها وهي تتعلق عموما بالقيم المنقولة للتوظيف، أما سندات المساهمة فهي أسهم أو حصص اجتماعية تسمح لحاملها بممارسة التأثير على الشركات التي اصدرت هذه السندات أو فرض رقابة عليها وهي طويلة الأجل.[1]

2. **خصائص السندات:** من خصائص السندات أنها :

- أداة دين وحامل السند يرتب على الشركة حق دائنيه ويكون لحامل السند الأولوية عن حامل السهم في استيفاء حقوقه سواء من ارباح الشركة أو من الأصول في حالة التصفية.
- السندات اداة استثمارية ثابتة الدخل لأن حاملها يتقاضى فائدة سنوية ثابتة بينما يتغير الدخل السنوي لحامل السهم العادي.
- محدودية الأجل حيث دائما يصدر السند بأجل مسمى يستحق بتاريخه ويسجل هذا التاريخ في عقد الإصدار ويعتبر أجل السند عنصرا هاما في تحديد معدل فائدة السند وكذلك السعر السوقي له.
- قابلية السند للتداول مثله مثل السهم، حيث التداول يساهم في توفير سيولة إضافية للسندات طويلة الأجل في السوق الثانوية.

3. **أنواع السندات:** يتم تصنيف السندات حسب نوع معدل الفائدة وحسب الجهة المصدرة لها، وهناك عدة أنواع نوضحها من خلال الجدول الموالي:

[1] مسعودي صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص129

جدول (08-01): أنواع السندات

أنواع السندات	مميزاتها
سندات ذات المعدل الثابت	هذا النوع من السندات يقدم عائدا (كوبون) ثابتا مماثلا لكل سنة إلى غاية نهاية مدة القرض. وهذا النوع من أنواع السندات يزداد الطلب عليه في حالة انخفاض معدلات الفائدة في البنوك، وذلك لكونه يمكّن المستثمر من الحصول على عائد أكبر مما هو عليه في السوق.
سندات ذات المعدل المتنوع (المتغير)	في هذا النوع من السندات يتغير معدل فائدته حسب معدل الفائدة السائد في السوق أو حسب معدل التضخم، وفي غالب الأحيات يكون بمعدلات فائدة تصاعدية.
سندات حكومية (عامة)	هي سندات تصدرها الخزينة العمومية للدولة من أجل تمويل العجز في ميزانيتها مثلا، وتكون لها قيمة إسمية وفائدة معينة وتاريخ استحقاق قصير نسبيا.
سندات خاصة	سندات تثدرها شركات مساهمة بغرض الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها بدلا من اللجوء إلى إصدار اسهم جديدة (التي تؤدي اللى انضمام مساهمين جدد وبالتالبي ينخفض الربح المقدر توزيعه) ومن مميزتها أنها تثدر بمعدل فائجى أكبر من السندات الحكومية وبالمقابل حاملها أكثر تعرضا للمخاطرة على عجز الجهة المصدرة مقارنة بحامل السندات الحكومية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع https://universitylifestyle.net ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/12/23

4. **قيمة إصدار السندات:** يصدر السند بالقيمة الإسمية عند تساوي معدل فائدة السندات مع معدل الفائدة السائد في سوق الأوراق المالية، وفي حالة عدم تساوي المعدلين السابقين يتم إصداره بقيمة اقل أو أعلى من القيمة الإسمية.

الحالة الأولى: معدل فائدة السندات > معدل الفائدة السائد في السوق ⟵ توجد علاوة إصدار

الحالة الثانية: معدل فائدة السندات < معدل الفائدة السائد في السوق ⟵ وجود سندات الخصم

القيمة الإسمية: هي القيمة المدونة على قسيمة السند والمنصوص عليها في العقد

5. المعالجة المحاسبية للسندات وفقا لـ (IAS/IFRS) و (SCF):

1.5 المعالجة المحاسبية لسندت التوظيف قصيرة الأجل: نميز بين ثلاث مراحل لعملية تسجيل السندات (عند الحيازة، في نهاية الدورة وفي حالة التنازل عنها).

1.1.5 التسجيل المحاسبي عند الحيازة: تقوم المؤسسة باقتناء هذا النوع من السندات عندما يكون لديها فائض في الخزينة، ويتم تسجيلها محاسبيا بجعل **ح/506 سندات التوظيف قصيرة الأجل أو ح/503 سندات مخولة حق ملكية مدينا**، ويقابله **ح/ 53 الصندوق أو ح/512 بنوك ح ج دائنا** وفي حالة اقتنائها على الحساب نضع **ح/509 التسديدات الباقي القيام بها عن قيم منقولة للتوظيف دائنا**

مثال: بتاريخ 2022/10/10 قامت المؤسسة بشراء 100 سند توظيف قصيرة الأجل بسعر 1000دج للسند، النصف نقدا والباقي على الحساب. سجل عملية الاقتناء.

الحل:

		.....2022/10/10.....		
506		سندات توظيف قسيرة الأجل (قيم منقولة للتوظيف)	100000	
	53	الصندوق		50000
	509	التسديدات الباقي القيام بها عن القيم المنقولة للتوظيف		50000
		اقتناء 100 سند توظيف قصير الأجل النصف نقدا والباقي على الحساب		

2.1.5 التسجيل المحاسبي عند نهاية الدورة (12/31): عند نهاية السنة المالية تقيم سندات التوظيف قصيرة الأجل حسب قيمتها العادلة ونميز حالتين:

الحالة الأولى: القيمة العادلة (السوقية) > القيمة المحاسبية (تكلفة الاقتناء) ، في هذا الحالة الفارق الناتج موجب، يسجل ضمن **ح/765 فارق التقييم عن الأصول المالية – فوائض قيمة.**

الحالة الثانية: القيمة العادلة (السوقية) < القيمة المحاسبية (تكلفة الاقتناء)، في هذه الحالة الفارق الناتج سالب، يسجل ضمن **ح/665 فارق التقييم عن اصول مالية – نواقص قيمة**

مثال: في 2020/10/25 تم اقتناء 20 سند مخولة كحق ملكية بسعر 1000 دج بشيك ودلك بغية تحقيق فوائض مالية على المدى القصير. وفي 2020/12/31 أصبحت القيمة العادلة للسند هي 800 دج.

المطلوب: إجراء التسجيلات المحاسبية اللازمة

حل المثال:

تسجيل العمليات اللازمة في يومية المؤسسة:

		.....خلال السنة N		
503		سندات مخولة كحق ملكية (20000 = 1000 X20)	20000	
	512	بنوك ح ج		20000
		شراء 200 سند مخولة كحق ملكية		
		.....2020/12/31.....		
665		فارق التقييم عن أصول مالية – نواقص قيمة	4000	
		(800 – 1000) X 20 = 4000 دج		
	503	سندات مخولة كحق ملكية		4000
		إثبات نقص (انخفاض) قيمة سندات		

ح/ 665 فارق التقييم عن اصول مالية – نواقص قيمة (حالة تدني قيمة الأصول)

ح/765 فارق التقييم عن اصول مالية– فوائض قيمة (حالة ارتفاع قيمة الأصول)

3.1.5 التسجيل المحاسبي عند التنازل عن سندات التوظيف قصيرة الأجل: يكون التنازل عن الأداة المالية من طرف المؤسسة في حال حلول تاريخ استحقاقها أو عند رغبة المؤسسة في بيعها من أجل توفير سيولة أو لظروف اقتصادية أخرى تتعلق بالمؤسسة. عند التنازل عن القيم المنقولة للتوظيف فإن حساباتها تقفل

بجعلها **دائنة** بالمبلغ الإجمالي (التكلفة مصححة بزيادة أو خسارة القيمة المنتظرة) ويجعل في المقابل ال ح/ **512 أو غيره من حسابات الخزينة مدينا** في حالة التحصيل للقيمة، وفي حالة البيع على الحساب يكون ح/**465 الحسابات الدائنة عن عملية التنازل عن قيم منقولة للتوظيف مدينا**

مثال:

نفس المثال السابق، لنفرض أنه قامت المؤسسة بالتناول عن 10 سندات بتاريخ 2021/02/02 بسعر 1100دج للسند، النصف نقدا والباقي على الحساب

المطلوب:

قم بالتسجيلات اللازمة.

حل المثال:

تسجيل عمليات التنازل:

		..... 2021/02/02.....		
53		الصندوق (10 X 1100) /2 = 5500 دج	5500	
465		حقوق التنازل عن الأصول المالية (حسابات دائنة عن عملية التنازل عن سندات التوظيف)	5500	
	503	سندات مخولة كحق ملكية (تكلفة 10 سندات = 10000 دج)		10000
	767	**الأرباح الصافية للتنازل عن الأصول المالية** **بيع 10 سندات النصف نقدا والباقي على الحساب**		**1000**

ح/ 667 الحسائر الصافية للتنازل عن الأصول المالية (حالة التنازل بخسارة)

ح/767 الأرباح الصافية للتنازل عن الأصول المالية (حالة التنازل بربح)

2.5 المعالجة المحاسبية لسندت التوظيف طويلة الأجل: نميز بين ثلاث مراحل لعملية تسجيل السندات طويلة الأجل (عند الحيازة، في نهاية الدورة و في حالة التنازل عنها).

1.2.5 التسـجيل عند الحيازة: عند شـراء المؤسـسـة لهذا النوع من السـندات يتم جعل ح/26 أو ح/27 مدينا مقابل حسابات النقدية **ح/53 أو ح/512 دائنا، أو ح/269 عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة** في حالة تم الشراء على الحساب.

مثال:

		..... 2021/02/02.....		
262		سندات مساهمة أخرى	100000	
	512	بنوك ح ج		50000
	269	عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها		**50000**
		عن سندات مساهمة غير مسددة		
		شراء سندات مؤسسة أخرى النصف نقدا		
		والباقي على الحساب		

2.2.5 التسجيل في نهاية الدورة 12/31 : بالنسبة للسندات المثبتة بعد تسجيلها الأولي في نهاية السنة المالية يجب أن تُقيم بقيمتها العادلة وهي:

- بالنسبة للسندات المدرجة في البورصة بالسعر المتوسط للشهر.
- بالنسبة للسنذت غير المدرجة في البورصة تُقيم بسعر البيع المحتمل.

وتسجل التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة في حساب الأموال الخاصة ضمن ح/104 فارق التقييم أي لا تسجل في حساب التغيرات في نتيجة الدورة.

مثال: في 2021/2/1 قامت شركة الياسمين بشراء سندات مثبتة تابعة لنشاط المحفظة بمبلغ إجمالي 100000 دج نقدا. في 2021/12/31 بلغت قيمة العادلة للسندات 80000 دج

المطلوب: سجل العمليات المحاسبية اللازمة.

حل المثال: تسجيل العمليات المحاسبية اللازمة في يومية شركة الياسمين:

		............2021/02/01.........................		
273		سندات مثبتة تابعة لنشاط المحفظة	50000	
	53	الصندوق		50000
		شراء سندات مثبتة تابعة لنشاط المحفظة		
		..........**2021/12/31**,,		
104		فارق التقييم	20000	
	273	سندات مثبتة تابعة لنشاط المحفظة		20000
		إثبات تدني قيمة السندات المثبتة في نهاية الدورة		

ح/ 104 فارق التقييم (يسجل فيه مبلغ تدني أو ارتفاع قيمة السندات المثبتة)

3.2.5 التسجيل المحاسبي عند التنازل عن السندات المثبتة: عند التنازل عن السندات المثبتة يجب ترصيد **ح/104 مع ح/765 فوائض قيمة (حالة الفارق موجب) ومع ح/665 (حالة الفارق سالب)**

مثال:

نفس المثال السابق، نفرض أنه المؤسسة تنازلت عن كامل السندات بتاريخ 2022/01/12 بشيك بمبلغ 90000 دج

المطلوب: سجل عملية التنازل

حل المثال: تسجيل عملية التنازل

لدينا القيمة الاسمية للسندات (تكلفة الشراء) هي 100000 دج ولكنها في تاريخ 2021/12/31 أصبحت قيمتها العادلة 80000 دج **(أي ح/273 قيمته 80000 دج)**، وعليه يتم ترصيد ح/104 مع ح/665

		..... 2021/02/01.....		
665		فارق تقييم الاصول المالية – نواقص قيمة	20000	
	104	فارق التقييم		20000
		استرجاع فارق التقييم وضمه إلى النتيجة (ترصيد ح/104)		
		.....//////.....		
512		بنوك الحسابات الجارية	90000	
	273	سندات مثبتة تابعة لنشاط المحفظة		80000
	767	الأرباح الصافية للتنازل عن الأصول المالية		10000
		التنازل عن سندات مثبتة تابعة لنشاط المحفظة		

ح/ 667 الخسائر الصافية للتنازل عن الأصول المالية (حالة قيمة التنازل أقل من القيمة العادلة)

ح/767 الأرباح الصافية للتنازل عن الأصول المالية (حالة قيمة التناول أكبر من القيمة العادلة)

المحاضرة العاشرة : محاسبة الالتزامات المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

الالتزام المالي هو التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط محددة.

والمعالجة المحاسبية للالتزامات المالية تتم بعد تحديد طبيعة الالتزام المالي أولا، أي تحديد صنف الالتزام صنف الالتزام المالي الذي تنتمي إليه الأداة المالية ومن ثم تتضح لنا طريقة التقييم المناسبة سواء بالقيمة العادلة أو التكلفة المهتلكة، حيث سنتناول في هذه المحاضرة طريقة المعالجة المحاسبية للالتزامات المالية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي ووِفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية. وبصفة خاصة سنتناول معالجة القروض.

أولا: تصنيف الالتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المعايير المحاسبية الدولية:

لا يختلف تصنيف الالتزامات المالية وفق ال SCF عن المعايير المحاسبية الدولية، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يلي:

1. **تصنيف الالتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF:** تصنف الالتزامات المالية وفق ال SCF في مدونة الحسابات والميزانية كما يلي:

1.1 **التزامات مالية جارية:** هي مختلف الالتزامات المالية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها سنة مالية كاملة ومن بينها نجد: الأدوات المالية التي تصدرها المؤسسة لغرض تحقيق ربح على المدى القصير الأجل (أقل من سنة)، والحسابات المعنية هي : الحسابات الفرعية للحساب ح/50 القيم المنقولة للتوظيف وكذا ح/52 المشتقات المالية.

2.1 **التزامات مالية غير جارية:** هي مختلف الالتزامات المالية التي تتجاوز مدة استحقاقها السنةن ويعبر عنها في مدونة حسابات النتائج بالخصوم المالية الأخرى وتمثلها الحسابات الفرعية ل ح/16 الاقتراضات وهي ح/163 قروض سندية، ح/164 قروض مقدمة من طرف هيئات مالية أخرى، بالإضافة إلى ديون الموردين ح/40 ديون الاستغلال.

2. **تصـــنيف الالتزامات المالية وفق المعايير المحاســـبية الدولية IFRS/IAS :** هناك فئتان للالتزامات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وهما:

1.2 **الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال جدول حســـابات النتائج:** وتشـــمل كل الالتزامات المالية التي تكون المؤســـســـة قد قامت بحياوتها لغاية المتاجرة بها أو أنه اختارت تصـنيفها في هذه الفئة، ومن أمثلتها نجد: أداة دين تكون المؤسـسـة أصـدرتها تنوي إعادة بيعها في وقت قريب لتحقيق ربح من خلال التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة.

1.2 **الالتزامات المالية التي يتم قياســـها بالتكلفة المهتلكة:** وتضـــم معزم الالتزامات المالية الأخرى، كحسابات الذمم الدائنة، أوراق الدفع، أدوات الدين الصادرة.

ثانيا: تقييم الالتزامات المالية

يتم تقييم الالتزامات المالية وفقا للصنف الذي تنتمي إليه، ويتم تحديد طريقة التقييم عند الحيازة وفي نهاية الدورة المحاسبية كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول (09-01): طرق تقييم الالتزامات المالية

التصنيف وفق SCF	التصـــنيف وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS	التقييم	
		عند الحيازة	عند نهاية الدورة
الالتزامات المالية الجارية (ح/50 و ح/52)	الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال جدول حسابات النتائج	القيمة العادلة	القيمة العادلة والتغيرات تســـجل في حســـاب النتائج
الالتزامات المالية غير الجارية (ح/163 – ح/164 – ح/40)	الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المهتلكة	القيمة العادلة	التكلفة المهتلة والتغيرات لا تسجل

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثا: المعالجة المحاسبية للالتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القروض من أكثر الالتزامات المالية تداولا في المعاملات الاقتصـادية، لهذا سـنركز في هذا الجانب من المحاضرة على كيفية المعالجة المحاسبية للقروض بمختلف أنواعها.

1. **المعالجة المحاسبية للقروض الكلاسيكية:** القروض الكلاسيكية هي عبارة عن التزامات مالية، تصنف حسب الSCF ضمن الخصوم غير الجارية تلجأ إليها المؤسسة في الغالب للحصول على تمويل مالي خارجي، ويمكن أن تحصل على القرض من مؤسسة مالية أخرى كالبنوك.

1.1 طرق سداد القرض الكلاسيكي: يمكن سداد هذا النوع من القروض بالطرق التالية:

- **دفعات ثابتة:** سددها يكون شهريا، كل ثلاثي، سداسي أو سنوي، وتتضمن الدفعة جزء من قيمة القرض المهتلكة والفائدة، وبعد تحديد الدفعة يتم خصـــم في كل مرة قيمة القرض المهتلكة من قيمة القرض المتبقية والتي على اساسها يتم حساب الفائدة.
- **الاهتلاك الثابت:** قيمة تســديد القرض ثابتة في كل مرة، ويتم الحصـــول عليها من خلال قسمة المبلغ الإجمالي للقرض على عدد الدفعات وقيمة الدفعة تساوي في كل مرة التسديد إضافة إلى الفوائد المحسوبة على قيمة القرض المتبقية.
- **تسديد نهاية المدة:** تلتزم المؤسسة بدفع خلال مدة القرض الفوائد المترتبة عنه فقط، وتسدد قيمة القرض الإجمالي في نهاية مدة القرض.

2.1 التسـجيل المحاسـبي لقرض كلاسـيكي (حالة التسـديد نهاية المدة): سـنتطرق لعملية التسـجيل المحاسبي من خلال المثال التالي:

مثال: تحصـــلت المؤســـســـة عن طريق البنك على قرض بنكي في 2017/01/01 بقيمة إجمالية بلغت 1000000 دج بمعدل فائدة ثابت 6 % ويتم التسـديد للقرض في 2021/12/31 مصـاريف الإصـدار مهملة قيمتها.

المطلوب: قم بالتسجيلات المحاسبية اللازمة في دفاتر المؤسسة.

الحل:

		.....2017/01/01.....		
512		بنوك الحسابات الجارية	1000000	
	164	قروض من طرف هيئات مالية أخرى		1000000
		إثبات الحصول على قرض من مؤسسة مالية أخرى		
		.....2017/12/31,,,,,,,,,,,,,,,,,,		
661		أعباء الفوائد (1000000 x 60,06 = 60000)	60000	
	512	بنوك الحسابات الجارية		60000
		إثبات أعباء الفوائد (تسديد الفائدة السنوية الأولى)		
		.....2018/12/31,,,,,,,,,,,,,,,,,,		
661		أعباء الفوائد (1000000 x 60,06 = 60000)	60000	
	512	بنوك الحسابات الجارية		60000
		إثبات أعباء الفوائد (تسديد الفائدة السنوية الثانية)		
		.....2019/12/31,,,,,,,,,,,,,,,,,,		
661		أعباء الفوائد (1000000 x 60,06 = 60000)	60000	
	512	بنوك الحسابات الجارية		60000
		إثبات أعباء الفوائد (تسديد الفائدة السنوية الثالثة)		
		.....2020/12/12,,,,,,,,,,,,,,,,,,		

661		أعباء الفوائد (1000000 x 60,06 = 60000)	60000	
	512	بنوك الحسابات الجارية		60000
		إثبات أعباء الفوائد (تسديد الفائدة السنوية الرابعة)		
		2021/12/31.....,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,		
661		أعباء الفوائد (1000000 x 60,06 = 60000)	60000	
164		اقتراضات لدى هيئات مالية أخرى	1000000	
	512	بنوك الحسابات الجارية		1060000
		إثبات تسديد الفائدة السنوية الخامسة مع القرض		

3.1 التسجيل المحاسبي لقرض كلاسيكي (حالة التسديد بدفعات ثابتة): في هذه الحالة يتم تسديد القرض بدفعات ثابتة حتى تهتلك قيمة القرض كليا، حيث:

r معدل الفائدة ، n عدد الدفعات ، V0 قيمة القرض

قيمة الدفعة $a = \mathrm{V0}(\mathrm{r}/1 - (1+\mathrm{r})^{-n})$

مثال: نفس المثال السابق، حيث نفرض أن التسديد يكون في 3 دفعات

المطلوب:

1. تحديد قيمة الدفعة
2. إعداد جدول استهلاك القرض
3. القيام بالتسجيلات المحاسبية اللازمة

الحل:

1. قيمة الدفعة a

$$a = 1000000(0.06/1 - (1 + 0.06)^{-3}) = 374109$$ بالتقريب

2. إعداد جدول استهلاك القرض:

التاريخ	قيمة القرض (1)	الفائدة (2) = (1)*x* 0,06	الدفعة (3)	التسديد = (3) – (2)
2017/12/31	1000000 دج	60000 دج	374109 دج	314109 دج
2018/12/31	685891 دج	41153 دج	374109 دج	332956 دج
2019/12/31	352935 دج	21176 دج	374109 دج	352933 دج
/	00			1000000 دج بالتقريب

3. التسجيل المحاسبي:

		2017/01/01.....		
512		بنوك الحسابات الجارية	1000000	
	164	قروض من طرف هيئات مالية أخرى		1000000
		إثبات الحصول على قرض من مؤسسة مالية أخرى		
		2017/12/31.....,,,,,,,,,,,,,,,,,,		
661		أعباء الفوائد	60000	
164		قروض من طرف هيئات مالية أخرى	314109	
	512	بنوك الحسابات الجارية		374109

		إثبات تسديد الدفعة مع الفوائد (تسديد الدفعة الأولى)		
		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,2018/12/31.....		
661		أعباء الفوائد	41153	
164		قروض من طرف هيئات مالية أخرى	332956	
	512	بنوك الحسابات الجارية		374109
		إثبات تسديد الدفعة مع الفوائد (تسديد الدفعة الثانية)		
		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,2019/12/31.....		
661		أعباء الفوائد	21176	
164		قروض من طرف هيئات مالية أخرى	352933	
	512	بنوك الحسابات الجارية		374109
		إثبات تسديد الدفعة مع الفوائد (تسديد الدفعة الأخيرة)		

2. المعالجة المحاسبية للقروض السندية:

القرض السـندي هو عقد دين يتم إبرامه بين المؤسـسـة المصـدرة والهيئات المالية المؤهلة لإقراض المؤسـسـة من خلال الاكتتاب في السـندات التي تصـدرها، ولهم الحق في اسـترجاع ديونهم بالإضـافة إلى الفوائد. [1]القرض السـندي هو أحد أهم مصـادر تمويل المؤسـسـة التي تلجأ إليها للقيام أو توسـيع مشـاريعها والقرض السـندي هو شـكل خاص من القروض الطويلة الأجل يتم عن طريق إصـدار أوراق مالية متداولة للجمهور والتي تمثل ديون على المؤسسة المصدرة.

[1] Arnaud Thauvron, Annaick Guyvarv'h, DSCG2 Finance Manuel, 4e Edition, Edition Foucher, Paris, 2010, P214.

1.2 إصدار القروض السندية: يصدر القرض السندي بقيمة إسمية ويكون له سعر إصدار ومعدل فائدة، كما يكون له سعر تسديد حيث إذا كان سعر الإصدار أكبر من القيمة الإسمية تكون لدينا علاوة إصدار موجبة، والعكس تكون لدينا علاوة إصدار سالبة، حيث:

علاوة الإصدار = سعر الإصدار – القيمة الإسمية

علاوة التسديد = سعر التسديد – القيمة الإسمية أو

علاوة التسديد = سعر التسديد – سعر الإصدار

2.2 **التسجيل المحاسبي للقرض السندي بعلاوة تسديد:** سنوضح ذلك من خلال المثال التالي:

مثال: في 2017/01/10 قامت المؤسسة بإصدار 1600 قرض سندي بقيمة 1000 دج للقرض حيث:

سعر الإصدار = 997 دج للواحد، سعر التسديد = 1005 دج للواحد، مصاريف الإصدار 120000 دج، مدة القرض 6 سنوات، التسديد في نهاية المدة، معدل الفائدة 6 %

المطلوب: القيام بالتسجيلات المحاسبية عند الإصدار

الحل:

		2017/01/.10.....		
512		بنوك الحسابات الجارية (1600 x 997 = 1595200)	1595200	
169		علاوة إصدار (1005 – 997) X 1600	12800	
	163	قروض سندية		160800
		إثبات إصدار قرض سندي		
		/////.....		
627		**خدمات بنكية (مصاريف)**	120000	
4456		**الرسم على القيمة المضافة TVA**	22800	
	512	**بنوك الحسابات الجارية**		142800

المحاضرة الحادية عشر : مدخل عن المشتقات المالية

يعود تاريخ نشأة المشتقات المالية لقرون ماضية، ولكن حصل هناك نمواً كبيراً في أسواق المشتقات المالية في السنوات الأخيرة، وهي الآن تستخدم على نطاق واسع عن طريق الشركات المساهمة العامة، والمؤسسات المالية، والمستثمرين المحترفين، والأفراد. وهناك أنواع معينة من المشتقات يتم تداولها بنشاط كبيرة في الأسواق العامة، بشكل يتشابه مع تداولات الأسهم في الاسواق المالية. ومع ذلك، فإن معظم المشتقات يتم خلقها في صفقات خاصة داخل الأسواق غير المنظمة، ويتم تداول المشتقات في الآسواق المنظمة مثل البورصات.

أولا: مفاهيم بعض المصطلحات:

1. **المشتقات المالية:** المشتقات المالية هي أدوات مالية مربوطة بأداة مالية معينة أو بمؤشر معين أو بسلعة أساسية معينة مشتقة خارج الميزانية ، يمكن عن طريقها التعامل في مخاطر مالية معينة في حد ذاتها في الأسواق المالية. وتشتق قيمة المشتق المالي من سعر بند أساسي، كأن يكون ذلك البند أصلا أو مؤشرا[1]. وكل المشتقات المالية تقوم على الآداء العشوائي لشيء ما (أصل ما). وهذا هو سبب أن كلمة " مشتق" هي المصطلح الملائم، فالمشتق يشتق من أداء شيء أخر (أصل أخر)، والذي يشار إليه باسم " الاصل الذي يقوم عليه المشتق" ومع ذلك فإن مصطلح الأصل الذي يقوم عليه المشتق غير واضح على نحو تام. وهذا الآصل ممكن أن يكون على شكل أصول مالية كالآسهم والسندات أو عملات اجنبية، أو على شكل عنصرا عشوائيا أخر مثل الطقس، والذي يعتبر ليس من ضمن الآصول، أو قد يكون مشتقا أخر، مثل عقد مستقبليات أو عقد خيار.
2. **الأصل (Asset):** يعتبر بند ملكية ذو قيمة مالية موجبة.
3. **الالتزام (Liability):** يعتبر بند ملكية ذو قيمة مالية سالبة.
4. **الأداة (Instument):** يستخدم لوصف كلا من الأصول والالتزامات فالأداة هي مصطلح أكثر عمومية وغير واضح بما يكفي لاشتمال الأصل أو الالتزام والذي يمثل أساس عقود المشتقات.

[1] الأمم المتحدة (الاسكو ESCWA)، موقع منظمة الأمم المتحدة، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary ، أطلع عليه يوم 2022/01/12 على الساعة 16.34

5. **العقد Contract:** هو اتفاق قانوني ملزم وواجب التنفيذ ما بين طرفين هما البائع والمشتري.
6. **الورقة المالية Security:** هي أداة قابلة للتداول تمثل مطالبة على مجموعة من الأصول.

ثانيا: أنواع عقود المشتقات المالية

تضم عقود المشتقات المالية عدداً من الآنواع المختلفة هي:

1. **عقود الخياراتOptions Contracts:** الخيار **Option** هو عقد يتم ما بين طرفين هما المشتري والبائع، والذي من خلاله يتم إعطاء المشتري الحق، بشراء أو بيع أصلاً ما في تاريخ لاحق بسعر يتم الاتفاق عليه اليوم. ولكن ليس هناك إلتزام على المشتري. ويقوم مشترى عقد الخيار بدفع مبلغاً من المال للبائع، يسمى السعر أو العلاوة . وبائع عقد الخيار يكون مستعداً للبيع أو الشراء طبقاً لشروط العقد، وقت ما يشاء المشتري. وأي عقد خيار لشراء أصلاً ما يسمى نداء ؛ وأي عقد خيار لبيع أصلاً ما يسمى عرض أو طرح. ورغم أن عقود الخيار يتم تداولها في الأسواق النظامية، فإن قدرا ضخماً من عمليات تداول الخيارات يتم إجراؤه بصورة سرية ما بين الطرفين، حيث يتفقان أن التعاقد مع بعضهما البعض قد يكون مفضلاً عن أي صفقة مكشوفة)مقيدة(وعلنية في البورصة. وهذا النوع من الأسواق، والذي يسمى بالسوق غير النظامي أو غير الرسمي، وهذا السوق كان في الحقيقة أول نوع من أسواق الخيارات. وقد عمل على تكوين سوق نظامي لتداول الخيارات في الولايات المتحدة الآمريكية في عام **1973** وخفض الفائدة في أسواق الخيار غير النظامية؛ ومع ذلك، عاد السوق غير النظامي إلى الحياة، وهو الآن كبير جداً، ويستخدم على نطاق واسع عن طريق كل من الشركات المساهمة والمؤسسات المالية.

وهناك نوعين من الخيارات هما:

1.1 **خيار الشراء Call Option** : يعطي المشتري لخيار الشراء الحق وليس الإلتزام بشراء الآصل محل العقد إذا ما رغب محرر الخيار خلال فترة تنتهي في تاريخ محدد وبسعر محدد مسبقاً عند التعاقد، وعلى محرر الخيار أن يلتزم بتنفيذ الاتفاق من خلال بيع الآصل محل العقد عندما يطلب مشتري خيار الشراء ذلك ومقابل العلاوة أو المكافاة التي حصل عليها مقدماً عند عملية التعاقد.

2.1 **خيار البيع Put Option** : يعطي مشـتري خيار البيع الحق وليس الإلتزام في بيع الآصـل محل العقد إذا ما رغب إلى بائع الخيار (محرر الخيار) خلال فترة تنتهي في تاريخ محدد وبسـعر محدد عند التعاقد، وعلى محرر الخيار أن يلتزم بتنفيذ الاتفاق بشـراء الآصـل محل التعاقد عندما يطلب المشـتري لخيار البيع، وذلك مقابل العلاوة أو المكافأة التي حصـل عليها من مشـتري خيار البيع مقدماً عند عملية التعاقد.

2. العقود الآجلة: يعتبر العقد الآجل هو تعاقد ما بين طرفين هما: المشـتري والبائع، ويقوم على أسـاس التعاقد على شـراء أو بيع أصـلاً عند تاريخ لاحق بسـعر يتم الاتفاق عليه اليوم. والعقد الآجل يبدو شـبيهاً بعقد الخيار، ولكن عقد الخيار يحمل الحق، وليس الالتزام، في التقدم بالصـفقة، وإذا كان سـعر السـلعة المعنية يتغير، قد يقرر حامل عقد الخيار الامتناع عن الشـراء أو البيع عند السـعر المحدد. على الجانب الآخر، بينما في العقود الآجلة يحمل الطرفان التزاماً بشراء أو بيع السلعة في النهاية.

ورغم أن أسـواق العقود الآجلة، كانت موجودة منذ زمن طويل، ولكنها أقل شـيوعاً. وبعكس أسـواق الخيارات، بسبب أنها لا تمتلك مرافق مادية للتداول؛ ليس هناك مبنى أو كيان تجاري رسمي منظم كسوق. فيتم تداولها على نحو تام في السـوق غير النظامي، والذي يتم من خلال الاتصـالات المباشـرة بين المؤسسات المالية الرئيسية.

وأسواق العقود الآجلة لأسعار الصرف الأجنبية كانت موجودة منذ سنين طويلة. ومع النمو السريع لأسواق المشتقات، شهدنا انفجاراً في نمو أسواق العقود الآجلة للأدوات الأخرى. والآن أصبح من السهل دخول عقود آجلة لمؤشر سهم أو بترول، بنفس سهولة تداول العملات الأجنبية.

3. **العقود المسـتقبلية:** تطورت العقود المسـتقبلية من العقود الآجلة وبالتالي تحمل العديد من نفس الخصـائص. تتمثل الجوانب الفريدة للعقود المستقبلية في المركزية وتداولها ضـمن البورصـات. تضـمن البورصـات عملية الدفع، لذلك يتم تقليل مخاطر الطرف الثالث. يمكنك التداول في أسـواق العقود المستقبلية مع CAPEX.com عبر المشتقات المالية[1].

[1] فادي رياض، تداول المشتقات المالية، https://capex.com/ar/academy/ ، أطلع عليه بتاريخ 2022/01/13 على الساعة 11.00

4. **عقد المبادلة Swap** : يتضـــمن تعاقد، يتفق ويوافق فيه الطرفان على تبادل التدفقات النقدية. على سبيل المثال، أحد الأطراف يستقبل حالياً نقداً سائلاً من أحد الاستثمارات ولكنه يفضل نوعاً آخر من الاســتثمار تكون فيه التدفقات النقدية غير منتظمة، ويقوم هذا الطرف بالاتصـــال مع وســيط مبادلة، وشـــركة تعمل في الســـوق غير النظامي، والتي تأخذ الجانب المقابل من العملية. ونتيجة لذلك، تقوم الشـــركة والوســـيط بتبادل تيارات من التدفقات النقدية غير المنتظمة. واعتماداً على ما يحدث لاحقاً للأسـعار أو أسـعار الفائدة، قد يحصـل أحد الأطراف على ارباحاً على حسـاب تكلفة الطرف الآخر. ويمكن أن تختار شـركة ربط الأقسـاط التي تدفعها في عقد المبادلة بسـعر السـلعة، و يسـمى في هذه الحالة عقد مبادلة السلعة. و يمكن لشـركة أن تشـتري عقد خيار لتدخل إلى عقد المبادلة، وهو يسـمى في هذه الحالة خيار المبادلة، و يمكن النظر إلى عقود المبادلة كتوليفة من العقود الآجلة، وخيارات المبادلة.

وعقود مبادلة سعر الفائدة **Interest Rate** تشكل أكثر من 60 % من قيمة سوق المشتقات غير النظامي. ولكن عقود مبادلة سعر الفائدة هي فقط نوع واحد من أنواع كثيرة للعقود التي تجمع بين عناصر العقود الآجلة، وعقود المسـتقبليات، وعقود الخيارات، على سـبيل المثال، شـركة تقترض مالاً بمعدل فائدة متغير، وبالتالي فهي تكون عرضـة لأسـعار الفائدة المتزايدة. ومع ذلك فهي تسـتطيع خفض المخاطرة عن طريق شراء تغطية أو حماية لمواجهة التغيرات الحاصلة في معدلات أسعار الفائدة، والتي هي في الأساس عقد خيار يعود بثمنه متى تجاوزت أسـعار الفائدة عن حد معين ما. ويمكن أن تختار شـركة ما شـراء عقد خيار، والذي يعتمد أداؤه ليس على كيفية أداء أصل واحد، ولكن يعتمد
أدائه على أفضل أو أسوأ أداء لأصلين)أو حتى أكثر من أصلين(؛ ويطلق على ذلك بعقد الخيار البديل.

ثالثا: أهداف الاستثمار في المشتقات المالية

هناك هدفين رئيسين للاستثمار في المشتقات المالية هما:

1. **المضـاربة:** يتضـمن هذا الهدف جني أرباحاً مرتفعة من خلال الاسـتفادة من مزايا الرفع المالي، وذلك عن طريق المراهنة على التغيرات والتحركات في الاسعار المستقبلية للآوراق المالية التي تضمن تحقيق ارباحاً مرتفعة، إذ أن هناك فرق بين هدف المسـتثمر أو المضـارب في مجال اسـتخدام السـوق الفوري

وبين هدفه باستخدام السوق الآجل. إذ يتطلب عند شراءه أوراقاً مالية من السوق الفوري الإلتزام بدفعات نقدية مبدئية مساوية للقيمة الكلية للاوراق المالية، بينما التوجه نحو شراء أوراقاً مالية من خلال التعامل بالسوق الآجل سوف لا يتطلب من المضارب أية دفعة نقدية، الآمر الذي يحققله درجة عالية من مزايا الرفع المالي مقارنةً مع الاسواق الفورية.

2. **التحوط:** يتضـــمن هذا الهدف هو عملية التحوط مقابل احتمالات التذبذب في أســـعار الاوراق المالية التي قد تنشأ نتيجة التقلبات في اسعار الفائدة أو أسعار الصرف، إذ يستخدم المستثمرون المشتقات المالية عندما يكونون في وضع يواجهون فيه مخاطر مرتبطة بسعر أصل معين من اجل الحد والتقليل من تلك المخاطر، ولكن هناك مخاطر عالية قد تنشأ من جراء الاستثمار في أدوات المشتقات تكون عادةً نتيجة لحالات عدم التأكد في اســـعار الآوراق المالية، بســـبب انها عقوداً مالية يتم العمل على تنفيذها في المستقبل وليس في الحاضر.

رابعا: مخاطر التعامل بالمشتقات المالية

رغم أن المشتقات المالية تهدف إلى الحد من مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأســـعار الســـلع إلا أنه بحكم ارتباط طبيعة المشـــتقات المالية بالتقعات فهي كذلك تتعرض إلى مخاطر تؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر كبيرة وغير محتملة من بين هذه المخاطر نجد:

1. **مخاطر السوق:** تتمثل أساسا في تقلبات أسعار عقود المستقات والتي ترجع غالبا إلى تقلبات أسعار الأصول محل التعاقد كما تنجم من نقص السيولة الذي يؤدي إلى تدهور أسعار بعض الأصول.[1]
2. **المخاطر الإئتمانية:** تنتج عن عدم قدرة أحد الطرفين على الوفاء بالتزامات العقد، ويعتبر هذه النوع من المخاطر أكثر انتشارا في البورصات غير المنظمة.[2]

---

[1] Derivatives, FHFB Office of Supervision, Examination Manual April 2007, p 5.

[2] سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص331

3. **مخاطر التشغيل (المخاطر الرقابية):** هي المخاطر الناجمة عن ضعف أنظمة الرقابة والإشراف الداخلية في البنوك وغيرها من المؤسسات المتعاملة في سوق المشتقات المالية وكذا المخاطر الناجمة عن عدم سلامة السياسات الخاصة بالإدارة.
4. **المخاطر القانونية:** ترتبط أساسا بالخسائر الناتجة عن تصرف قانوني أو تنظيمي يبطل ثلاحيات العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة.
5. **أثر الرفع المالي:** يعد أثر الرفع المالي المشترك بين جميع المشتقات المالية من بين مخاطر التعامل بهذه الأدوات المالية، فالمستثمر يودع ببساطة 10 % (في بعض الأحيان 2 أو 5 %) من قيمة العقود التي يشتريها أو يبيعها، ويمكن أن يرجع أو يخسر عشر (10) مرات أكبر من لو أنه اشترى أو باع الأصل محل التعاقد.

المحاضرة الثانية عشر : محاسبة المشتقات المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

المشـتقات المالية هي أدوات مالية تسـتمد قيمتها من أداء أصـل حقيقي أو مالي أو من أداء أحد المؤشرات السوقية. وبصفة عامة المشتق المالي هو أي ضمان يتم اشتقاق قيمته من قيمة أصل مختمف. وتشكل االوراق المالية المشتقة أهمية متزايدة في مجال التمويل ويتم تداول عمميات التسميم االجل وخيارات البي والشـراء االجل بنشـاط في كثير من البورصـات، كما يتم تداول العقود االجمة والمبادالت وأنواع أخرى مختمفة كثيرة مثل خيارات البي والشراء االجل والتي يتم التداول عميها خارج البورصات بواسطة مؤسسات مالية وعمالئها)في أسـواق لألوراق المالية غير رسـمية أو غير نظامية(، وتشـكل االوراق المالية المشـتقة االخرى واألكثر تخصصا جزءا من إصدار سندات أو اسهم.

أولا: المعالجة المحاسبية لعقود الخيار

تسـجل عقود الخيار عند الحيازة في ح/52 يقابلها أحد جسـابات النقدية، كما تسـجل التغيرات الحاصلة في الأداة المشتقة خلال فترة العقد في حسابات النواتج (ح/667 أو ح/767)

مثال: القيمة السـوقية لسـهم شـركة (س) هو 1000 دج ويتوقع أن يرتفع سـعر السـهم إلى 1500 دج، قامت الشـركة (ع) بشـراء خيارات تسـمح لها بشـراء 100 سـهم من الشـركة (س) بسـعر تنفيذ 1000 دج في تاريخ مستقبلي معين، سعر خيار الشراء الواحد هو 50 دج.

المطلوب: القيام بالتسجيلات المحاسبية في الحالات التالية بالنسبة للشركة (ع):

الحالة الأولى: سعر السهم في تاريخ الاستحقاق هو 900 دج

الحالة الثانية: سعر السهم في تاريخ الاستحقاق هو 1100 دج

الحالة الثالثة: سعر السهم في تاريخ الاستحقاق هو 1000 دج

الحل:

الحالة الأولى: سعر السهم في تاريخ الاستحقاق هو 900 دج

بما أن سـعر السـهم في تاريخ الاسـتحقاق أقل من سـعر التنفيذ المتفق عليه عند إبرام عقد الخيار (900 دج أقل من 1000 دج) فإن الشـــركة (ع) في هذه الحالة ليس من صـــالحها تنفيذ الخيار لأنها ستحقق خسائر مالية وعليه ستلغي عقود الخيار بحلول تاريخ الاستحقاق والتسجيل يكون كما يلي:

		.....تاريخ شراء عقد الخيار.....		
5211		عقد خيار الشراء (50 X 100 = 5000 دج)	**5000**	
	512	بنوك ح ج		**5000**
		اقتناء (شراء) 100 عقد خيار الشراء		
		.....تاريخ استحقاق عقود الخيار.....		
667		الخسائر الصافية للتنازل عن الأصول المالية	**5000**	
	5211	عقد خيار الشراء		**5000**
		إلغاء عقود خيار الشراء		

الحالة الثانية: سعر السهم في تاريخ الاستحقاق هو 1100 دج

في هذه الحالة سـعر السـهم أكبر من سـعر التنفيذ المتفق عليه (1100 دج أكبر من 1000 دج)، وبالتالي من صـالح الشـركة (ع) تنفيذ خيار الشـراء لأنها سـتحقق أرباح مالية وعليه عقود الخيار بحلول تاريخ الاستحقاق والتسجيل كما يلي:

		.....تاريخ شراء عقد الخيار.....		
5211		عقد خيار الشراء (50 X 100 = 5000 دج)	**5000**	
	512	بنوك ح ج		**5000**
		اقتناء (شراء) 100 عقد خيار الشراء		
		.....تاريخ استحقاق عقود الخيار.....		
			110000	

503 /		أسـهم الشـركة (س) : 1100 دج X 100 عقد =		
27/26	5211	110000		5000
	512	عقد خيار الشراء		100000
	767	بنوك ح ج (100عقد X 1000 دج)		5000
		الأرباح الصافية للتنازل عن الأصول المالية		
		تنفيذ عقد الخيار مع تحقيق أرباح		

الحالة الثالثة: سعر السهم في تاريخ الاستحقاق هو 1000 دج

سعر السهم في تاريخ الاستحقا يساوي سعر التنفيذ المتفق عليه (1000 دج = 10000 دج)، في هذه الحالة الشـركة (ع) لن تحقق أرباح مالية ولا خسـائر مالية، وعليه لها الخيار في تنفيذ أو عدم تنفيذ عقد الخيار بحلول تاريخ الاستحقاق.

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعقود المبادلة

سنتطرق للمعالجة المحاسبية بعقود المبادلة من خلال المثال التالي:

مثال: بتاريخ 2014/01/01 قامت الشركة (س) بإصدار سندات بقيمة 10000 دج بمعدل فائدة ثابت 7,5% لمدة 3 سـنوات، ولغرض مواجهة التغيرات في أسـعار الفائدة قامت بشـراء عقد مبادلة فائدة لدفع فائدة عائمة LIBOR (سعر الفائدة الذي تتبادل به البنوك في لندن) وقبض فائدة ثابتة تقدر بـــ 7,5 % تشمل شروط المبادلة رأس مال قدره 10000 دج مدة 3 سنوات، إعادة تسوية سنوية لمعدل متغير. وقد قدر معدل LIBOR في السنة الأولى لفترة المبادلة 6% .

المطلوب: إجراء التسجيلات المحاسبية اللازمة للسنة الأولى من فترة المبادلة.

الحل: النواتج المالية المنتظر تحقيقها من طرف المؤسـسـة (س) من مبادلة الفائدة خلال السـنة الأولى هي:

البيان	2014/12/31
قبض فائدة ثابتة 7%	10000 x 7,5% = 750 دج
مبلغ المبادلة المدفوع من قبل المؤسسة (س)	10000 X 6% = 600 دج
النواتج المالية الصافية (الفارق)	750 – 600 = 150 دج

التسجيلات المحاسبية في يومية المؤسسة (س):

		2014/01/01.....		
512		بنوك ح ج	**10000**	
	163	قرض سندي		**10000**
		إصدار قروض سندية		
		.....//////////////.....		
5213		أداة مالية مشتقة (عقد مبادلة)	/	
	512	بنوك ح ج		/
		تعهد بإبرام عقد مبادلة على أسعار الفائدة		
		2014/12/31.....		
5213		أداة مالية مشتقة (عقد مبادلة)	**150**	
	767	الأرباح الصافية للتنازل عن الأصول المالية		**150**

أي أن المؤسسة (س)حققت نواتج مالية صافية بقيمة 150 دج نتيجة دخولها في عقد مبادلة أسعار الفائدة بدفعها لطرف المبادلة فائدة على القيمة الإجمالية لأداة الدين 6% وقبضها معدل فائدة ثابت على قيمة أداة الدين ب 7,5% وهذا خلال السنة الأولى من فترة المبادلة، ولكن في حال ارتفاع معدل الفائدة االعائم في السوق عن معدل الفائدة الثابت ففي هذه الحالة فالمؤسسة ستحقق خسائر مالية عن المبادلة.

ثالثا: المعالجة المحاسبية للعقود المستقبلية

تسجل العقود المستقبلية عند الحيازة في ح/52 يقابلها أحد حسابات النقدية، مع العلم أن العقود المستقبلية تسجل عند الحيازة بقيمة الهامش الذي يعتبر كتكاليف تُدفع للوسيط عند إبرام العقد. كما تسجل التغيرات الحاصلة في الأداة المستقة خلال فترة العقد في حسابات النواتج (ح/667 أو ح/767).

مثال: اتفق طرفان على إبرام عقد مستقبلي على سلعة معينة (النفط) سعرها الحالي 250 دج ويتوقع ارتفاعها إلى 300 دج، ويتوقع السعر في سوق العقود المستقبلية تسليم السلعة بعد سنة بقيمة 275 دج الهامش المبدئي المطلوب هو 8% من سعر السوق الحالي.

المطلوب: ما هي نتيجة الدخول في شراء 5000 عقد مستقبلي لمشتري في الحالات التالية مع القيام بالتسجيلات المحاسبية اللازمة لكل حالة.

الحالة 1: السعر في سوق العقود المستقبلية 220 دج

الحالة 2: السعر في سوق العقود المستقبلية 300 دج

الحل: قيمة الهامش المدفوع الوسيط = 5000 X 250 دج X 0,08 = 100000 دج

الحالة 1: السعر في سوق العقود المستقبلية هو 220 دج

في هذه الحالة الطرف المشتري سيحقق خسائر مالية لأن السعر في سوق العقود المستقبلية للنفط أقل من سعر التنفيذ المتفق عليه (220 دج أقل من 275 دج) ونوضح ذلك من خلال التسجيلات المحاسبية التالية:

		....تاريخ إبرام العقد المستقبلية.....		
5214		أداة مالية مشتقة (عقد مستقبلي)	100000	
	512	بنوك		100000
		إبرام عقد مستقبلي		
		.....تاريخ استحقاق العقد المستقبلي		
31/30		بضاعة (النفط مع مواد تغليف 'البراميل') X220	1100000	
		5000	375000	
667		الخسائر الصافية للتنازل عن الأصول المالية		
	5214	أداة مالية مشتقة (عقد مستقبلي)		100000
	512	بنوك ح ج (275 X 5000)		1375000

		إثبات تنفيذ العقد المستقبلي مع تحقيق خسائر		

الحالة 2: السعر في سوق العقود المستقبلية هو 300 دج

في هذه الحالة المشتري سيحقق أرباح مالية لأن السعر في سوق العقود المستقبلية للنفط أكبر من سعر التنفيذ المتفق عليه (300 دج أكبر من 275 دج) ونوضح ذلك من خلال التسجيلات المحاسبية التالية:

		.....تاريخ إبرام العقد المستقبلية.....		
5214		أداة مالية مشتقة (عقد مستقبلي)	100000	
	512	بنوك		100000
		إبرام عقد مستقبلي		
		.....تاريخ استحقاق العقد المستقبلي		
31/30		بضاعة (النفط مع مواد تغليف 'البراميل' 300 X 5000	1500000	
	5214	أداة مالية مشتقة (عقد مستقبلي)		100000
	512	بنوك ح ج (275 X 5000)		1375000
	767	الأرباح الصافية للتنازل عن الأصول المالية		25000
		إثبات تنفيذ العقد المستقبلي مع تحقيق أرباح		

رابعا: المعالجة المحاسبية للعقود الآجلة:

تسجل عقود الخيارات عند الحيازة في ح/52 يقابلها أحد حسابات النقدية، مع العلم أن العقود الآجلة تسجل عند الحيازة بدون أي قيمة لأنها عند إبرام العقد لا يترتب أي تكاليف عكس عقود الخيار التي يتطلب إبرامها دفع مبلغ رمزي يعرف بالعلاوة والعقود المستقبلية التي يترتب عنها دفع هامش للوسيط. كما تسجل التغيرات الحاصلة في الأداة المستقة خلال فترة العقد في حسابات النواتج (ح/ 667 أو ح/767)

مثال: يريد مستثمر الدخول في عقد آجل لاستثمار 1000000 دج يتحقق بعد 90 يوم من خلال شرائه لعقود آجلة لسعر صرف اليورو، وفي ما يلي جدول لعروض سعر صرف اليويو.

التاريخ	سعر صرف 100 دج مقابل الأورو
فوري (آني)	0,8 أورو
بعد 30 يوم	0,76 أورو
بعد 90 يوم	0,74 أورو
بعد 100 يوم	0,72 أورو

المطلوب: القيام بالتسجيلات المحاسبية في الحالات التالية:

الحالة الأولى: سعر صرف الأورو 0,75 أورو مقابل 100 دج

الحالة الثانية: سعر صرف الأورو 0,73 أورو مقابل 100 دج

الحل: لدينا المبلغ الإجمالي للاستثمار هو 1000000 دج وما يقابله بالأورو هو:

بعد 90 يوم: 100 دج ← 0,74 أورو

ومنه 1000000 دج ← 13513,51 أورو

الحالة الأولى: سعر صرف الأورو هو 0,75 أورو ل 100 دج

في هذه الحالة الطرف المشتري سيحق أرباح لأن سعر الصرف في سوق العقود الآجلة أكبر من ســـعر التنفيذ المتفق عليه في العقد الآجل المبرم منذ 90 يوم أي (0,75 أورو أكبر من 0,74 أورو) ونوضح ذلك من خلال التسجيلات المحاسبية:

		.....تاريخ إبرام العقد الآجل.....		
5215		أداة مالية مشتقة (عقد آجل)	/	
	512	بنوك		/
		إبرام عقد مستقبلي		
		.....بعد 90 يوم (تاريخ اســـتحقاق العقد).....		
5301		الصـــــندوق بعملة الأورو (13513,51 أورو X 75)	1013514	
	5300	الصندوق بعملة دج		1000000
	767	الأرباح الصافية المالية		13514
		إثبات تنفيذ العقد الآجل مع تحقيق أرباح		

الحالة الثانية: سعر صرف الأورو هو 0,73 أورو ل 100 دج

في هذه الحالة الطرف المشتري سيحق خسائر لأن سعر الصرف في سوق العقود الآجلة اصغر من ســـعر التنفيذ المتفق عليه في العقد الآجل المبرم منذ 90 يوم أي (0,73 أورو أكبر من 0,74 أورو) ونوضح ذلك من خلال التسجيلات المحاسبية :

		.....تاريخ إبرام العقد الآجل.....		
5215		أداة مالية مشتقة (عقد آجل)	/	
	512	بنوك		/
		إبرام عقد مستقبلي		
		.....بعد 90 يوم (تاريخ اســـتحقاق العقد).....		
5301		الصندوق بعملة الأورو (13513,51 أورو X 73	986486	
667		الخسائر الصافية المالية	13514	
	5300	الصندوق بعملة دج		1000000
		إثبات تنفيذ العقد الآجل مع تحقيق خسائر		

المحاضرة الثالثة عشر: مدخل إلى محاسبة التحوط وفق النظام المحاسبيالمالي (SCF) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

إن الغرض من دخول الشـــركات في عقود المشـــتقات إما المضـــاربة أو التحوط، فالتحوط هو استراتيجية لإدارة المخاطر والتي يتم استخدامها لنقل المخاطر النشائة عن التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية أو أســعار الفائدة أو أســعار الســلع من الأطراف الراغبين في تجنب هذه المخاطر إلى الأطراف الراغبين في تحملها. والمحاســبة عن التحوط هي طريقة للمحاســبة عن أنشــطة التحوط أي هي ســياســة محاسبية تقوم بها المؤسسة التي ترغب في الدخول في عقود مشتقات بغرض التحوط.

أولا: ماهية المحاسبة عن التحوط

1. **مفهوم التحوط:** التحوط هو نشـــاط إدارة المخاطر يهدف إلى تحقيق النتائج ومحاســـبة التحوط هي تقنية تقوم بتعديل الأساس العادي للاعتراف بالأرباح والخسائر المرتبطة أساسا بالبند المغطى أو أداة التحوط لتمكين الأرباح والخســـائر من أداة التحوط من الاعتراف بها في النتيجة في نفس الفترة التي يتم تحديد الخسائر والمكاسب للبند المتحوط له.[1] ويشير مصطلح المحاسبة عن التحوط إلى طريقة المحاسبة المصممة لتسجيل التغيرات في قيمة البند المتحوط له (البند محل التحوط) في نفس الفترة المحاسبية، والبند المتحوط يمكن أن يكون أصــلا أو التزاما ثابتا أو عملية مستقبلية متوقعة معرضــة لمخاطرة التغير في القيمة أو تغيرات في التدفقات النقدية المســـتقبلية. والتحوط هو عملية حماية المؤسسة لنفسها ضد التغيرات الغير مواتية مثل تقلبات الأسعار من خلال استخدام المشتقات المالية.
2. **عناصر التحوط:** من العناصر الأساسية التي تدخل في عملية التحوط نجد:

1.2 أداة التحوط A Hedi Ging Instrument: هي مشــتقة محددة أو أصــل مالي غير مشــتق محدد أو التزام مالي غير مشـــتق محدد يتوقع أن تتغير قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية لتقابل التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل محوط محدد.

[1] Juan Ramirez, Accounting for derivatives ; Advance Hedging Under IFRS9; Second Edition , WELEY Finance Series, UK, 2015; p23

2.2 البند المحوط عليه[1] A Hedi Ging item: هو أصـل أو التزام مالي أو تعهد ثابت أو عملية متوقعة بشكل كبير أو صافي استثمار في عمليات أجنبية يمكن أن:

- تعرض المؤسسة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو في التدفقات النقدية المستقبلية.
- قد تم تحديده كبند محوط عليه.

ووفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 فإن العناصـر المحوط عنها يمكن أن تكون عناصـر في الأصــول أو في الخصــوم فد تم تســجيلها في الميزانية، الأدوات المالية أو غير المالية، المعاملات التي يكون لها احتمال كبير في تخصيص النتيجة.

ثانيا: الشروط الواجب توفرها التي تسمح للمؤسسة بمسك محاسبة التحوط:

يسمح بمحاسبة التحوط بموجب المعيار المحاسبي الدولي 39 بشرط أن:

- تتضـمن عملية التحوط وثائق واضـحة تشـرح علاقة التحوط وهدف المؤسـسـة في تسـيير المخاطر واستراتيجية التحوط.
- أن يكون التحوط ذو فعالية معبرة في التقليل من مخاطر التغير في القيمة العادلة والتدفقات النقدية.
- إمكانية اختيار فعالية التحوط بطريقة صـادقة، أي يمكن قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط.
- القيمة العادلة لأداة التحوط.
- التحوط مقيم بطريقة مستمرة وتحديد كيف أمكنه أن يكون فعالا خلال كل دورات التحوط.

ثالثا: فعالية التحوط

يجب أن يكون التجوط الذي تقوم المؤسسة بإنشائه فعلا من أجل تأدية الغرض الذي أنشئ من أجله ويمكن التأكد من فعالية التحوط من خلال:

1. **توفير الوثائق:** في المراحل الأولى من إنشــاء عملية التحوط، يجب أن تقدم وثائق مســبقة واضــحة وتتوفر على المعلومات الكافية وذلك بالإفصاح عما يلي:
   - الخطر الذي أدى بالمؤسسة إلى إنشاء التحوط.

[1] Hedging Accounting Under IFRS 9 ,February 2014,EY Building a better working world , EYG Num AU 2185,p27

- طبيعة علاقة التحوط
- الأداة المحوط عنها.
- طريقة حساب الفعالية.
- أداة التحوط
- مراجعة وتقييم الفعالية

2. **تقييم الفعالية:** أداة التحوط تعتبر فعالة إذا استطاعت المؤسسة عند إنشاء التحوط وعلى مدى عمره أن تتوقع أنه تم بالكامل تقريبا معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط، وأن النتائج الفعلية في نطاق قدره 80 % إلى 125% فمثلا إذا كانت الخسارة في أداة التحوط 120 والمكسب في أداة النقد 100 فإنه يمكن قياس المعادلة بمقدار 100/120 وهي 120 % أو بمقدار 120/100 وهي 83 % وستتوصل المؤسسة إلى أن التحوط فعال جدا.

مثال: لنفرض أنه هناك مؤسسة اشترت سندات مدة استحقاقها 10 سنوات بفائدة ثابتة، ولكن المؤسسة تنوي بيعها في مدة أقصاها 4سنوات، خلال هذه السنوات أي زيادة غير متوقعة في أسعار الفائدة سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض قيمة السندات وبالتالي خسارة غير متوقعة للمبلغ الأصلي، وللتحوط من احتمال حدوث هذه الخسارة تقوم المؤسسة بشراء عقود خيار بيع أجل لهذه السندات، يعطي هذا العقد الحق في بيع السندات بسعر متفق عليه، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة فعلا، فإن القيمة المتزايدة لخيار البيع الآجل للسندات سوف توازن أو تقابل القيمة المنخفضة للسندات نفسها، وهو الأمر الذي من شأنه يوفر تحوط قيمة عادلة فعال.

3. **طريقة قياس الفعالية:** لا توجد طريقة واحدة لقياس فعالية التحوط أو تقديرها، وإنما تقاس وفق استراتيجية المؤسسة في تسيير المخاطر، نوضح ذلك من خلال المثال التالي:

مثال: لدى المؤسسة (س) التزام بسعر فائدة ثابت بمبلغ 1.000.000 دج وله عمر متبقي 5 سنوات حتى تاريخ استحقاقه، دخلت المؤسسة في عقد تبادل swap لمدة 5 سنوات لدفع فائدة ثابتة واستلام فائدة بسعر فائدة متغير بنفس الشروط وذلك للتحوط على تعرضها لدفعات نقدية متغيرة على الالتزام الذي هو سعر فائدة ثابت عائد لخطر سعر الفائدة. كانت القيمة العادلة لعقد التبادل swap نساوي "0" في البداية ولاحقا حدث هناك زيادة بمبلغ 49000 دج وتتألف من مبلغ 50000دج ناتجة عن زيادة أسعار السوق

للفائدة وتغير بالنقص بمبلغ 1000دج ناتج عن زيادة مخاطر الائتمان للطرف المقابل في عقد التبادل، لا يوجد تغير في القيمة العادلة للالتزام الذي له ســـعر فائدة ثابت. إلا أن القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية اللازمة لمقابلة التعرض للتدفقات النقدية المرتبطة بسعر الفائدة المتغير على الالتزام قد ازدادت بمبلغ 50000 دج.

المطلوب:

- تحليل مدى فعالية التحوط من خلال عقد التبادل swap
- إجراء تحليل لمدى فعالية علاقة التحوط الناتجة إذا كانت القيمة العادلة لعقد التبادل قد زادت بمبلغ 51000دج بدلا من 50000دج

الحل:

قياس معدل فعالية التحوط:

التدفقات النقدية المستقبلية = 50000دج

لوحظ ارتفاع ناتج عن أثر التغير في سعر الفائدة في السوق قدر بـ 50000دج كما لوحظ انخفاض ناتج عن مخاطر الائتمان قدر بـ 1000دج.

لتصبح قيمة المشتقة بعد التغير في قيمتها = 49000 دج

وعليه: معدل فعالية التحوط (H) = التدفقات النقدية المستقبلية / التغير في قيمة المشتقة

= 49000/50000 = 102% (هذا التحوط فعال لأن معدله يدخل ضمن المجال [80-120]

تحليل علاقة التحوط: أصـــبح التحوط أكثر فعالية، إذن علاقة المبادلة التي قامت بها المؤســـســـة أصبحت أكثر فعالية للتحوط من أخطار التغير في أسعار الفائدة في السوق. وعليه:

فائدة التحوط (H) = 50000 / 50000 = 100%

رابعا: أهداف المحاسبة عن التحوط:

حدد معيار الإبلاغ المالي IFRS 9 في الفصل السادس الهدف من المحاسبة عن التحوط وهو التعبير في القوائم المالية عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لمؤسسة تستخجم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة. ويهدف هذا المنهج إلى التعبير عن مضمون التحوط التي تُطبق لها المحاسبة عن التحوط وذلك لأجل إتاحة فهم الغرض منها وأثارها. ويمكن القول أن تطبيق المحاسبة عن التحوط يهدف إلى:

- الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها المؤسسة، لا سيما تلك الناتجة عن التفاعل مع الأنظمة الأخرى في المجتمع.
- الإفصاح عن منهج الإدارة في التعامل مع المخاطر ومدى نجاحه.
- الاعتراف بمعاملات التحوط.
- قياس تأثير معاملات التحوط على الأصول والالتزامات زحقوق الملكية وفقا لمعايير محاسبية محددة.

المحاضرة الرابعة عشر: المعالجة المحاسبية لعملية التحوط

بعدما تطرقنا في المحاضـرة السـابقة إلى مدخل حول محاسـبة التحوط، نتناول في هذه المحاضـرة كيفية المعالجة المحاســبية لعملية التحوط وذلك من خلال إبراز ماهية تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفقات النقدية مع بعض الأمثلة.

أولا: تحوط القيمة العادلة Fair value hedge:

1. **مفهوم تحوط القيمة العادلة:** هو التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصـــل أو التزام مثبت (معترف بـه) أو لتعهد مؤكد غير مثبت (غير معترف بـه) أو لمكون في من مثل تلك البنود، والتي يمكن تعرضـها إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة. ويقصـد بعيارة "التعهد المؤكد firm commitment " هو اتفاق ملزم لتبادل كمية محددة من الموارد بسـعر محدد في تاريخ مستقبل محدد. من أمثلة الأصـزل المثبتة : حسابات المدينين بعملة أجنبية أو استثمارات مالية بالقيمة العادلة. ومن أمثلة الالتزامات المثبتة : حسابات الدائنين بالعملة الأجنبية. ومن أمثلة التعهدات المؤكدة غير المثبتة : طلبيات شراء مقبولة سواء طُللبت من المؤسسة أو طلبيات المؤسسة من الغير.
2. **مثال عن تحوط القيمة العادلة:**[1] في 2010/07/01 تمتلك مؤســســـة أصـــول ثابتة تبلغ قيمتها 500000 دج والتي سـوف تمول بدين بقيمة 500000 دج يسـتحق في نهاية المدة بمعدل 5% من قيمة الديون التي تخضـــع إلى التغير في أســعار الفائدة (جطر تقلب الأســعار) ولتغطية هذا الخطر أنشأت المؤسسة عقد مبادلة أسعار الفائدة SWAP مع مؤسسة أخرى بالشروط التالية:
   - معدل الدين ثابت 5 %
   - معدل عقد المبادلة متغير وثلاثي EURIBOR وأول تدفق لهذا العقد يكون في 2007/07/01
   - في 2010/12/03 انخفضـــت أســعار الفائدة وتبعها انخفاض في EURIBOR ليصـــل إلى 3,75%
   - في 2011/07/01 ارتفع EURIBOR إلى 4,5 %

[1] بوسبعين تسعديت، مرجع سابق، ص119

- سعر الفائدة الفعلية هو 5,5 % وفي هذه الحالة يساوي المعدل الاسمي المقترح، والفائدة على القرض الرئيسي تبلغ: 500000 X 0,055 = 27000 دج

والتسجيل الأولي يكون : هذه التغطية على القيمة من مخاطر الأسعار على الديون التي تسجل أصلا، وقيمة عقد المبادلة تساوي الصفر (0) وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية وعليه يكون التسجيل كما يلي:

		.....2010/07/01.....		
512		بنوك ح ج	500000	
	50X	الديون (قيم منقولة للتوظيف)		500000
		.....///////.....		
52		عقود مشتقة – عقد مبادلة	/	
	512	بنوك ح ج		/
		تسجيل عقد الالتزام		

وفي نهاية المدة 2010/12/31 يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

		.....2010/12/31.....		
661		أعباء مالية (الفوائد)	13750	
	518	الفائدة المنتظرة		13750
		إثبات الأعباء المالية (الفائدة)		
		.....////		
5181		الفائدة المنتظرة المستحقة على مبادلة الديون	625	
	778	نواتج مالية		625
		تسجيل الفوائد المنتظرة على مبادلة الديون		

ويجب تسجيل قيمة عقد المبادلة والدين في الميزانية واختبارات الفعالية وتعطى النتيجة التالية:

% 95 = 6300 / 6000

		.....2006/12/31.....		
52		عقد المبادلة	6000	
	778	نواتج مالية		60000
		تسجيل التغيرات في القيمة من مبادلة الديون		
		.....///////.....		
661		اعباء مالية (الفوائد)	6300	
	512	بنوك ح ج		6300
		تسجيل التغيرات في القيمة من مبادلة الديون		

عدم فعالية التغطية تعتبر عبء وعليه :

300 = 6000 – 6300

		.....2006/12/31.....		
661		الأعباء المالية	300	
	5181	الفائدة المنتظرة المستحقة		300
		تسجيل الجزء غير الفعال لتغطية مبادلة الديون		

التسجيل المحاسبي في 2011/07/01

		.....2011/07/01.....		
661		أعباء مالية	27500	
	512	بنوك ح ج		27500
		تسجيل الأعباء المالية		

وفي نفس التاريخ يتعين تسجيل فروقات الفائدة في إطار مبادلة الديون

500000 X (0,05 – 0,045) = 2500 دج

		.....2011/07/01.....		
512		بنوك ح ج	2500	
	778	نواتج مالية		2500
		تسجيل فروقات الفائدة على مبادلة الدين		

ثانيا: تحوط التدفقات النقدية cash flow hedge :

1. **مفهوم تحوط التدفقات النقدية:** وهو التحوط من التعرض للتقلب في التدفقات النقدية الذي يمكن أن يؤدي إلى مخاطر معينة مرتبطة بكامل أصل أو التزام مثبت أو بمكون فيه (مثل كل أو بعض مدفوعات الفائدة المستقبلية على دين بمعدل فائدة متغير) ويمكن لهذا التقلب أن يؤثر على الربح أو الخسارة. ومن الأمثلة على التعرض للتقلب في التدفقات النقدية المستقبلية نجد: مدفوعات الفائدة المستقبلية على أساس معدل فائدة متغير على الدين أو مدفوعات الفائدة على ديون بعملة أجنبية.

2. **مثال حول تحوط التدفقات النقدية:** في 2020/1/1 اشترت المؤسسة سندات مثبتة لنشاط المحفظة بقيمة 50.000 دج بمعدل فائدة ثابت. وفي نهاية 2020 كانت القيمة العادلة لهذه السندات 60.000 دج ولكي تحافظ المؤسسة على هذه القيمة العادلة من الانخفاض قامت بتغطيتها عن طريق التحوط وذلك من خلال شراء أداة مشتقة لها قيمتها العادلة "0" بتاريخ الشراء. وفي نهاية 2021 كانت القيمة العادلة للمشتقة المالية تساوي 6000دج والقيمة العادلة للسندات في نفس التاريخ تساوي 54000دج.

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية لعلاقة التحوط (التغطية)

الحل:

إثبات القيود المحاسبية

مدين	دائن	..... 2020/1/1	مبلغ مدين	مبلغ دائن
273		سندات مثبتة لنشاط المحفظة	50000	
	512	بنوك الحسابات الجارية		50000
		شراء سندات مثبتة لنشاط المحفظة بشيك		
		..... 2020/12/31		
273		سندات مثبتة لنشاك المحفظة	10000	
	104	فارق إعادة التقييم		10000
		إثبات ارتفاع قيمة السندات		
		..... خلال 2021.....		
521		مشتقة مالية (عقد)	/	
	512	بنوك حسابات الجارية		/
		إبرام عقد المشتقة المالية		
		.....2021/12/31.....		
521		المشتقة المالية	6000	
	778	نواتج التحوط		6000
		إثبات الأرباح الناتجة عن التحوط		
		.....////.....		
104		فارق التقييم	6000	
	273	سندات مثبتة لنشاط المحفظة		6000
		إثبات انخفاض قيمة السندات		

الخاتمة

حاولنا من خلال هذا العمل التركيز على مجموعة من القضايا المحاسبية التي تعتبر من الصعوبات التي تواجهها الشركات الكبيرة، وعلى وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسيات. في كل المواضيع التي تناولناها جمعنا بين المعالجات المقترحة في المعايير المحاسبية الدولية والمعالجات المحاسبية المقترحة على مستوى النظام المحاسبي المالي الجزائري، مع التركيز على الجانب العملي، وبشكل عام من الناحية النظرية يمكننا القول أن النظام المحاسبي المالي الجزائري لا يختلف عن المعايير المحاسبية الدولية.

خصص الجزء الأول من المطبوعة لمحاسبة عمليات الاندماج والاستحواذ، وبعد عرض المصطلحات المرتبطة بعملية الاندماج وتحديد الفروق بين هذه المصطلحات، فقد اخترنا التركيز على الجانب المحاسبي لعملية الاندماج من خلال عرض مختلف الجوانب العملية التي تعكس أنواع الاندماج المختلفة، مع إبراز كيفية المعالجة المحاسبية لعملية اندماج الأعمال. وتطرقنا فيه أيضا إلى إبراز كيفية حساب نسب الرقابة ونسب الفائدة في الشركات التابعة.

وفي الجزء الثاني تناولنا موضوع محاسبة الشركات الدولية. وتم التركيز على محور توحيد البيانات المالية، لأهميته بالنسبة للشركات العالمية وحتى بعض الشركات الوطنية الكبرى. بالإضافة إلى ذلك ناقشنا المعالجة المحاسبية للعمليات بالعملات الأجنبية وأيضا تحويل وترجمة القوائم المالية من العملة الأجنبية إلى الدينار الجزائري، مع التركيز على الشرح بواسطة أمثلة تطبيقية وهذا لتسهيل فهم واستيعاب الطالب لهذا الموضوع.

وفي الجزء الثالث تناولنا المحاسبة عن الأدوات المالية، اعتمدنا أولاً معالجة معايير IAS/IFRS من حيث الأدوات المالية من خلال عرض مختصر لمحتوى المعايير، معيار المحاسبة الدولي 32، معيار المحاسبة الدولي 39 وغيرها. ثم ركزنا على المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، سواء على مستوى التسجيل الأولي، ثم التقييم، وطرق التقييم المعتمدة (القيمة العادلة والتكلفة المهتلكة). وفي الأخير تم تناول التسجيل المحاسبي للأدوات المالية المشتقة بأنواعها الثلاثة الرئيسية، مع التطرق إلى المعالجة المحاسبية لعملية التحوط.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذه المطبوعة التي ستكون سندا للطلاب وللأساتذة في مادة محاسبة الشركات المعمقة.

قائمة المصادر والمراجع

أ. باللغة العربية:

- الكتب:

1. حسني المصري، إندماج الشركات وانقسامها دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، 2007
2. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، مصر، 2005
3. عبد الرحمن عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، د ن، الطبعة الثانية،2014
4. عدنان هجير وأمين زكي، الاقتصادي الدولي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010
5. قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، 2009، الجزائر
6. مبروك حسين، القانون التجاري الجزائري والنصوص التطبيقية والاجتهاد القضائي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004
7. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير التقارير المالية، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، 2007
8. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، البتراء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005
9. محمد شريف توفيق، المحاسبة المالية المتقدمة، مكتبة المدينة، الزقازيق، مصر، 2007
10. مسعودي صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص129
11. نضال شعار، الأسواق المالية البورصة، الدار الجامعية، القاهرة، 2002

12. هيني قان جريونيج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م، مصر، 2006

- رسائل جامعية

13. حسن محمد هند، مدى مسؤولية الشركة الأم عن ديون شركتها الوليدة في مجموعة الشركات مع إشارة خاصة للشركات متعددة القوميات، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة

14. رشيد عريوة، أساليب وطرق اندماج الشركات دراسة مالية ومحاسبية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2010

15. سليط، علياء عبد المنصف عبد العزيز محمود، المحاسبة عن اندماج الأعمال وآثارها على قرارات المستثمرين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة جامعة حلوان، مصر، 2008

16. شالور وسام، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011-2010

- مجلات علمية

17. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا وفراس عبد الجليل، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، العراق، 2010

18. عبد اللاوي يحي، زهواني رضا وأوصيف فايز خير الدين، إدارة تجميع الحسابات في المجمعات الاقتصادية: الإجراءات والتنظيمات، دراسة حالة مجمع الشركة الوطنية للنقل البري SNTR، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة أم البواقي، 2017

19. محمد سفير وجمال مدات، القيمة العادلة : بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد، مجلة معازف، العدد13، 2012

20. هاني حميد مشجل وصابرين كريم بلاسم، دور اندماج الأعمال في تعظيم القيمة السوقية لشركات المساهمة الخاصة (دراسة تطبيقية في شركة أثير وعراقنا للاتصالات)، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد02، جامعة واسط، العراق، 2016

- القوانين والمراسيم

21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (وزارة العدل)، القانون التجاري، 1975

22. القانون التجاري الجزائري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 729، 2007

23. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، المادة 138 مكرر 1، 2023

24. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، المادة 121-21

- مواقع إنترنت:

25. الأمم المتحدة (الاسكو ESCWA)، موقع منظمة الأمم المتحدة، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary ، أطلع عليه يوم 2022/01/12 على الساعة 16.34

26. البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd ، اطلع عليه يوم 2022/09/15 على الساعة 13.28

27. بلال سامي، معنى اندماج الشركات وأنواع وفوائد دمج الشركات، موقع https://www.hellooha.com/ ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/06/12 عل الساعة 20.43

28. صندوق النقد الدولي، https://ar.wikipedia.org/wiki ، أطلع عليه يوم 2023/10/22 على الساعة 20.41

29. فادي رياض، تداول المشتقات المالية، https://capex.com/ar/academy/ ، أطلع عليه بتاريخ 2022/01/13 على الساعة 11.00

30. فريق عمل دفترة، ماهي معايير المحاسبة الدولية وأهميتها، https://www.daftra.com/hub ، نشر في 12 يناير 2023، أطلع عليه يوم 27 مارس 2023

- مطبوعات ومداخلات ملتقيات

31. بوسبعين تسعديت، محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في العلوم التجارية، المالية والمحاسبة، جامعة البويرة، 2015 – 2016

32. شعيب شنوب، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي : الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، 20 و21 أكتوبر 2009

33. محمد فيصل مايدة، دروس عبر الخط في مقياس مشاكل محاسبية معاصرة، جامعة الوادي، 2021/2020

ب. باللغة الأجنبية:

- Livres :

34. Lewis Richard and Pendrin David, Advanced Financial Accounting, 7th Edition, Prentice Hall, England, 2004

35. Robert Oberth, Comptabilité approfondie et révision, Dunod, Paris, 2ème Edition, 1998

36. Robert Oberth, Fusion Consolidation en 25 fiches, 3ème Edition, Dunod, Paris, 2012

37. Elisabeth Berthin, Christophe Godowski et Rédha Khelassi, Manuel Comptabilité et Audit, Berti Edition, Alger, 2013

38. Cathrine Maillet et Boudrit; Anne le Manh ; les normes comptables internationales IAS- IFRS ; 5eme Edition ; Foucher ; Vennes ; 2007

39. Cherif Jaques Allali, Comptes de groupe – consolidation des comptes : Manuel et applications ; Edition 2015 ; France

40. Dominique Mesplé-Lassalle ; consolidation des comptes ; norme IFRS et comparaison avec les principes français actuels ; MAXIMA ; Paris

41. Arnaud Thauvron, Annaick Guyvarv'h, DSCG2 Finance Manuel, 4e Edition, Edition Foucher, Paris, 2010

42. Derivatives, FHFB Office of Supervision, Examination Manual April 2007

43. Juan Ramirez, Accounting for derivatives; Advance Hedging Under IFRS9; Second Edition, WELEY Finance Series, UK, 2015

- Réglementation et décrets exécutifs :

44. International Federation of Accounting (IFAC); International Public Sector Accounting Standards Board, Edition 2012

45. Hedging Accounting Under IFRS 9, February 2014, EY Building a better working world, EYG Num AU 2185